جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الآداب واللغات
قسم الآداب واللغة العربية

مذكرة ماستر

تخصص : لسانيات عربية

إعداد الطالب:
راجح كوثر- حميدي وفاء

يوم:23/09/2020

المنحى الوظيفي عند تمام حسان "اللغة العربية معناها ومبناها" أنموذجا

لجنة المناقشة:

صلاح الدين ملاوي	أ. د.	بسكرة	مقرر
الأمين ملاوي	أ. د.	بسكرة	رئيس
بشار إبراهيم	أ. مح أ	بسكرة	مناقش

السنة الجامعية : 2019 - 2020

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

نخص بجزيل الشكر والعرفان كل من أشعل شمعة في دروب عملنا ، وإلى من وقف على المنابر وأعطى من حصيلة فكره لينير دربنا ، إلى الأساتذة الكرام في قسم الآداب واللغة العربية
جامعة محمد خيض -بسكرة

كما نتوجه بالشكر الجزيل إلى الدكتور صلاح الدين ملاوي الذي تفضل بالإشراف على هذا البحث، فجزاه الله عنا كل خير فله منا كل الاحترام والتقدير .

الإهداء

أهدي تخرجي وفرحتي، إلى النور الذي أنار دربي والسراج
الذي لا ينطفئ نوره أبدا، إلى الذي بذل جهد السنين
من أجل أن أعتلي سلم النجاح
أبي العزيز

إلى من خص الله الجنة تحت قدميها، إلى معنى الحب والحنان والتفاني، إلى بسمة الحياة
وسر الوجود، إلى من كان دعاؤها سر نجاحي
أمي الحبيبة

إلى من هم أقرب إلي من روحي، إلى من شاركوني حضن الأم ونهم أستمد
عزتي و إصراري إلى سندي في هذه الحياة إخوتي الأعزاء وأختي الغالية

إلى من تمنوا لي النجاح والتوفيق، إلى من شاركوني مشواري الدراسي
صديقاتي، إلى غاليتي مريم التي غادرتنا إلى الرفيق الأعلى
رحمها الله وأسكنها فسيح جناته

إلى أعضاء نادي ابن الهيثم جامعة محمد خيض بسكرة
الذين تعلمت منهم الكثير، وعشت معهم
عديد التجارب والتحديات الممتعة

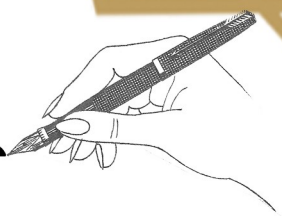

كوثر راجح

إهداء

إلى صاحب الوجه الطيب والأفعال الحسنة والدي رحمه الله

إلى أمي الحبيبة
وإخوتي وأصدقائي
إلى كل من وقف بجواري وساعدني في أوقاتي الصعبة

أقدم لكم هذا البحث وأتمنى أن ينال رضاكم

حميد يا وفاء

مقدمة

لقد حظيت اللغة العربية باهتمام العلماء المتواصل، فلم يتوانوا عن وضع قوانينها، وتجديد النظر فيها، وتيسير طرائق تعليمها، وإثراء معجمها بالألفاظ الحضارية التي تدعو إليها الحاجة، لمواكبة التطورات الراهنة.

وقد ازداد هذا الاهتمام في عصرنا الحالي من خلال إعادة قراءة هذا الموروث، فبرزت حركة لغوية قادها جيل من رواد علم اللغة الحديث، درسوا بالمدارس الغربية، واحتكوا بأعلامها، وقدموا محاولات تروم التيسير والإصلاح والتجديد. كما ظهرت جهود أخرى عمدت إلى قراءة الموروث اللغوي بمنظور المناهج الغربية الحديثة، وكان لهذه الرؤى المختلفة التي سادت البحث اللغوي العربي في بداياته أثر في انقسام الدّارسين العرب الى فريقين:

* فريق أول تشبث بالفكر اللغوي العربي القديم، ورفض كل دعوات التجديد.

* وفريق ثانٍ حاول تطبيق المناهج العربية الحديثة على التراث العرب.

ومن بين الذين حاولوا تقديم علم اللغة الحديث للباحث العربي، وسعوا إلى إعادة قراءة التراث العربي وَفق المناهج الغربية والمنهج الوصفي على وجه الخصوص الباحث المصري تمّام حسان في كتابه "اللغة العربية معناها ومبناها" الذي كان نتاج جهد طويل من إعمال الفكر وإطالة النظر، وحصيلة جهد مضنٍ في دراسة اللغة وسبر أغوارها، فخالف فيه ما استقر عليه الأمر منذ عهد سيبويه إلى عصره، فأعاد وصف مستويات نظام اللغة العربية، ورفض نظرية العامل التي بُني عليها النحو العربي.

يسعى هذا البحث إلى تعقب هذا الأثر العلمي المتميز بالدراسة والفحص بيانا لما

يتخلله من نظر وظيفي، يتجاوز حدود وصف الظاهرة اللغوية إلى تفسير مبانيها، ورصد خصائصها على ضوء خدمتها للمعنى، الذي يعد قطب الرحى في العملية التواصلية.

تحقيقا لهذه الغاية وسمنا البحث "**المنحى الوظيفي عند تمام حسان (اللغة العربية معناها ومبناها) أنموذجا**" آمّين من ورائه تجلية مظاهر الانتحاء الوظيفي في جهود هذا الباحث المجدد، الذي استطاع أن يقدم في كتابه المشار إليه وصفا جديدا لأنظمة اللغة العربية.

ولهذا الاختيار بواعث، لعل من أبرزها:

1. الرغبة في تعقب ما دار حول التراث اللغوي من نقاش علمي في مجال التيسير اللغوي وإعادة قراءة التراث العربي وفق المناهج العربية الحديثة، لمعرفة طبيعة أفكار تمام حسان التي تضاربت الأقوال حولها بين معارض ومؤيد.
2. السعي إلى مساءلة أعمال تمام حسان العلمية من منظور حداثي، يستهدف فحص مدى توفيقه في تقديم بديل علمي رصين وجديد غير معهود، يشكل قاعدة منهجية دلالية، يمكن أن ينطلق منها البحث اللغوي العربي المعاصر، ولاسيما ذلك الذي ينحو فيه الباحثون منحاة وظيفية.

ونحن بسبيل إدراك هذه الغاية ارتأينا أن نجيب عن الأسئلة الآتية:

ما مفهوم الوظيفية عند تمام حسان؟ وما مدى تأثره بالمنهج الوصفي الغربي عامة وبمدرسة فيرث على وجه الخصوص؟ وما الجديد الذي جاء به تمام حسان في كتابه "اللغة العربية معناها ومبناها"؟ وما المبادئ التي اعتمدها في إعادة وصف اللغة العربية لسانيا؟ وما مقومات نظرية تمام حسان الجديدة التي جاء بها بديلا لنظرية العامل؟

ويهدف البحث – من خلال الإجابة عن هذه التساؤلات –إلى التعرف على الجديد الذي جاء به تمام حسان في كتابة " اللغة العربية معناها ومبناها " في إعادة وصف أنظمة اللغة العربية، بالمقارنة مع ما جاء علماء العرب القدماء. ويروم أيضا تسليط

الضوء على هذه الآراء اللغوية التجديدية التي قدّمها تمام حسان في كتابه اللغة العربية معناها ومبناها.

هذه التساؤلات وغيرها أملت علينا أن نقسم بحثنا إلى ثلاثة فصول، مصدرة بمقدمة، ومذيلة بخاتمة، وبيانها فيما يلي:

سيق الفصل الأول لبيان مفهوم الوظيفية وأهم المدارس التي تبنت هذا الاتجاه اللساني، فارتضينا له عنوانا "**الوظيفية ونماذجها النحوية الواصفة**". أما الفصل الثاني فمعقود لإبراز البذور الأولى للاتجاه الوظيفي عند تمام حسان، والمنابع الأصلية التي نهل منها، فجعلنا له عنوانا "**السمات الوظيفية في كتابات تمام حسان (الأصول والمظاهر)**". أما الفصل الثالث فتخيرنا له عنوانا " **قراءة في كتاب " اللغة العربية معناها و مبناها " لتمام حسان**" والغاية منه بمنطوق عنوانه هي الوقوف على اجتهادات تمام حسان في إعادة وصف أنظمة اللغة العربية، فكان بيانا لبعض أوجه الاختلاف بين تصوّر علماء العربية القدماء وما جدّ من تصورات عند تمام حسان، ثم الحديث عن القضايا التي وجه هذا الأخير اهتمامه إليها. وذيّل البحث بخاتمة راصدة أهم النتائج الواردة في مباحثه وفصوله.

وقد توسلنا في هذا العمل بالمنهج الوصفي القائم على آليتي الوصف والتحليل، فهو يسهم في توصيف فكر تمام حسان، وتحليل أهم ما طرحه في سبيل تجديد الدرس اللغوي العربي.

وقد تعددت مظان البحث، وتنوعت مصادره ومراجعه تبعا لتشعب مسالك البحث، فجمعت بين الكتب القديمة والحديثة؛ فمن الأولى الكتاب لسيبويه، ودلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني، ومن الثانية مدوّنة البحث المتمثلة في كتاب "**اللغة العربية معناها ومبناها**" لتمام حسان، ونشأة الدرس اللساني الحديث – دراسة في النشاط

اللساني العربي – لفاطمة الهاشمي بكوش، والعربية والوظائف النحوية – دراسة في اتّساع النظام، فضلا عن كتب تمام حسان الأخرى، كمقالات في اللغة والأدب، ومناهج البحث في اللغة.

وحريّ بالبيان أن الباحثتين قد واجهتهما صعوبات جمة وعقبات كأداء في سبيل إنجاز هذا البحث، أبرزها صعوبة الوصول إلى المصادر والمراجع اللازمة التي تخدم بحثنا بشكل مباشر، جراء الحجر المنزلي المفروض بسبب جائحة الفيروس التاجي المستجد 19 التي اضطرتنا إلى الاعتماد على ما توفر من مصادر ومراجع إلكترونية فقط، فرضت علينا مادة علمية محدودة غير كافية لدراسة موضوعنا بالشكل الوافي الذي كنا نطمح إليه.

ختاما لا يسعنا إلا أن نتوجه بالشكر الحسن والثناء الجميل إلى أستاذنا المشرف الأستاذ الدكتور **صلاح الدين ملاوي** الذي شرف البحث بإشرافه، فقد دأب على مساعدتنا وتوجيهنا لإكمال هذا البحث، كما نشكر كل من كان عونا لنا في ذلك.

فالله نسأل التوفيق، وما توفيقنا إلا بالله، عليه توكلنا، وإليه ننيب.

الفصل الأول: الوظيفية ونماذجها النحوية الواصفة

أحدث كتاب "محاضرات في اللسانيات العامة" لفردنان دي سوسير هزّة في أوساط المهتمين بالعلوم الإنسانية عامة، والمشتغلين بالدرس اللغوي بخاصة، وذلك لِما تبعه من تحول في مسار الدراسة اللغوية، جعل "فردنان دي سوسير" مؤسّسا لعصر بأكمله من الدرس اللساني، سمي هذا العصر بـ"عصر البنيوية"، حيث اتجهت الأنظار كلها إلى دراسة المبادئ الجديدة التي يقوم عليها مفهوم البنية، وكان من نتيجة هذه الدراسة أن انبثقت مجموعة من المناهج اللسانية، شكلت مدارس خاصة، اتخذت محاضرات دي سوسير منطقا لتحاليلها، وكانت كل مدرسة من المدارس تحاول إقامة نموذج فعال ومثالي يخضع إليه كل تحليل لغوي، وأصبح لزاما على كل باحث في اللغة أن يتبنى منهجا لسانيا حديثا يعتمد على إجراءات عملية معينة. ومن بين أهم هذه المناهج اللسانية "الوظيفية" التي سنتطرق إلى مفهومها وأهم المدارس التي تبنتها.

أولا: تعريف الوظيفية:

1-لغة:

يعود أصل كلمة "وظيفة" في اللغة الى مادة (و.ظ.ف) التي تعددت معانيها في المعاجم اللغوية العربية.

يقول ابن منظور (ت711)؛ في لسان العرب: «وَظَفَ: الوظيفة من كل شيء: ما يقدر له من كل يوم من رزق، أو طعام، أو علف، أو شراب وجمعها الوظائف والوُظف ووظف الشيء على نفسه ووظفه وَظِيفًا، ألزمها إياه، وقد وظفت له توظيفا على الصبي كل يوم حفظ آيات من كتاب الله عز وجل.

والوظيفة لكل ذي أربع ما فوق الرُّسغ الى مَفْصَل الساق، ووظيفًا يدي الفرس: ما تحت ركبتيه الى جنبيه ووظيفا رجليه ما بين كعبيه إلى جنبيه.

وقال ابن الأعرابي: الوظيفُ من رُسغي البعير إلى ركبتيه في يديه وأما في رجليه فمن رسغيه إلى عرقوبيه والجمع من كل ذلك أوْظِفه ووُظُف ووَظَفْت البعير أظِفه وظْفًا إذ أصبت وظيفته»[1].

وقيل: «الوظيفُ مستدقُّ الذّراع والساق من الخيل والإبل ونحوهما، والجمع الأوظِفةُ، وفي حديث حدّ الزنا: فنزع له بوَظِيف بعير فرعاه به فقتله، قال: وظيف البعير خُفُّه وهوله كالحافر للفرس»[2].

كما جاء في معجم الوسيط: «(وظَّفَ) البعير. (يظفُهُ) وظفًا: أصاب وظيفه... (وظَفَه): عيّن له في كل يوم وظيفة.

وعليه العمل والخراج ونحو ذلك: قدره، يقال: وظّف له الرزق، ولدابته العلف.

ووظف على الصبيّ كل يوم حفظ آيات من القرآن: عيّن له آيات لحفظها... (الوظيفة): ما يقدّر من عمل أو طعام أو رزق وغير ذلك»[3].

وورد في معجم "القاموس المحيط في اللغة" عن مادة (و.ظ.ف): «الوظيف: المستدّق الذراع والساق من الخيل، ومن الإبل وغيرها، ج: أوظِفة ووُظُف، بضمتين، والرجل القوي على المشي في الحَزن، وجاءت الإبل على وظيفٍ: تبع بعضها بعضا. ووَظَفَه يظفه: قصَّر قيده، وأصاب وظيفه و–القوم: تبعهم، وكسفينة: ما يُقدر لك في اليوم من طعام أو رزق ونحوه، والعهد والشرط. ج: وظائف ووُظُف، بضمتين، والتوظيف تعيين الوظيفة، والموافقة والمؤازرة والملازمة. واستوظفه: استوعبه»[4].

---

[1]– ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، ط1، 1997، مج 06 مادة (و.ظ.ف) ص 460.

[2]– المرجع نفسه، ص 460.

[3]– مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشرق الدولية، مصر، ط4، 1425 هـ/2004م، ص 1042.

[4]– مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت 817 هـ) تح: مكتبة تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، ط8: 1426 هـ/ 2005م، مادة: (و.ظ.ف)، ص 860.

مما سبق ذكره من مفاهيم معجمية لمادة (و.ظ.ف)، نجد أن معناها يتراوح بين دلالتي التقدير والتعيين.

2-اصطلاحا:

الوظيفية في اللسانيات تعني بصفة عامة الاتجاه اللساني الذي يربط دراسة العناصر اللغوية المختلفة (الأصوات، الكلمات، التراكيب) بالوظيفة التبليغية[1].

ويرى الباحث بعيطيش أن التوسع في معاني لفظ الوظيفة ومشتقاتها الأساسية (كالموظف والوظائف والوظيفي والوظيفية ...)، لم يظهر في المعاجم العربية الحديثة، ولم تعرف إلا من خلال احتكاك الفكر العربي بالثقافة الغربية؛ حيث انتقلت إلى معاجمنا معاني هذه اللفظة وبعض مشتقاتها من المعاجم الغربية الحديثة[2].

ويقول مهدي المخزومي: «والوظيفي منسوب إلى الوظيفة، وهو ما يهتم بدراسة مختلف الوظائف في السياق الكلامي، بدءا بالصوت فالصرف فالتركيب، فما يتعلق بالجمل من حيث أنواعها، وما يطرأ عليها من استفهام أو نفي أو تأكيد... وما يطرأ على أركانها من تقديم أو تأخير أو حذف»[3].

إذن، الوظيفة أولا تعنى الوظيفة أو الدور الذي يؤديه الشيء، وأن معنى ذلك الأخير يكمن في تأديته لوظيفته. فالوظيفة تعني الدور "الوظيفة" الذي تقوم به الوحدات اللسانية داخل التركيب.

وفي موضع آخر نجد عبد الرحمان الحاج صالح يفسر الوظيفة بالعمل أو الدور

---

[1]- يحيي بعيطيش، نحو نظرية وظيفية للنحو العربي، أطروحة دكتوراه دولة في اللسانيات الوظيفية الحديثة، جامعة قسنطينة، 2005-2006م، ص 09.

[2]- ينظر: يحيي بعيطيش، نحو نظرية وظيفية للنحو العربي، أطروحة دكتوراه دولة في اللسانيات الوظيفية الحديثة، ص 10/09.

[3]- ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد توجيه، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1980م، ص 27، 28.

المؤدى "التبليغ"، والوظيفة عنده نسبة إلى هذا، حيث يقول: «أخص شيء تمتاز به هذه المدرسة عن غيرها هو اعتمادها الأساسي على العمل أو الدور الذي تؤديه العناصر اللغوية في عملية التبليغ ولهذا سميت النزعات المتفرعة عنها، ومنها مدرسة مارتيني الفرنسية بالوظيفية»[1].

فعبد الرحمن الحاج صالح يقرّ بأن الميزة الخاصة بمدرسة براغ؛ هي اهتمامها بالعناصر اللفظية في العملية التواصلية؛ أي في مدى حصول الفائدة من عملية التخاطب المتداولة بين المتكلم والمتلقي، وكذلك في مدى حصول العملية التأثيرية بينهما، فهنا تكمن وظيفية العناصر اللغوية التي بمعنى الدور الذي تؤديه عند مدرسة براغ، وهي الخاصية التي تميزها عن باقي المدارس اللسانية.

إذن، تحقيق الوظيفة الإبلاغية والتواصلية للنظام اللغوي الوظيفي للغة المجرّدة، وذلك على حسب المناسبة أو الموقف الذي من أجله ائتلف هذا النظام. لنرجع الى المقولة الشهيرة التي قوامها لكل مقام مقال.

ثانيا: المدارس الوظيفية:

1-مدرسة براغ:

لعل من بين نتائج تأثير آراء سوسير في اللسانيات المعاصرة، تنوع الاتجاهات اللغوية، فمن بين المدارس التي تأثرت بآرائه مدرسة براغ الوظيفية حيث:

«تعد مدرسة براغ "Prague school" أفضل من يمثل الاتجاه الوظيفي في دراسة اللغة»[2]. حيث أنها امتداد للمدرسة الروسية لأن جيل الباحثين في هذه المدرسة من النازحين الروس، من أمثال كارسفسكي، تروبسكوي وجاكبسون بالإضافة الى اللغويين التشيكيين:

[1]- عبد الرحمان الحاج صالح، مدخل الى علم اللسان الحديث، مجلة اللسانيات، الجزائر، مج2، 1972م، ص 54.

[2]- محمد محمد يونس علي، مدخل الى اللسانيات، دار الكتاب الجديد المتحدة بنغازي -ليبيا، ط1، 2004، ص 70.

ماتيزيوس Mathesieus، ترانكا trenka، فاشيك vachak، حيث بدأ التأسيس لهذه المدرسة سنة 1920م وهي السنة التي وصل فيها النازحون الروس إلى براغ. ثم أخذت بعد ذلك طابعها المميز بدءا من عام 1928، أي تاريخ انعقاد المؤتمر الدولي الأول للسانيات في "لاهاي" هذا المؤتمر الذي ظهرت فيه بوضوح سمة الدراسة الصوتية الوظيفية: الفونولوجية المعاصرة[1].

«والواقع أن لمؤلَّف دي سوسير "محاضرات في الألسنية العامة" أثرًا بالغًا في ظهور هذه المدرسة اللسانية التي انكب أعضاؤها على عقد ندوات متتالية توّجوها ببحوث لسانية وظيفية، هذه البحوث اللسانية تعد فرعًا من فروع البنيوية. لكنّها كانت ترى بأن البنية النحوية والدلالية والصوتيات الوظيفية لا تُحدّد إلا بالوظائف المختلفة التي تؤديها أو تقوم بها في إطار المجتمع»[2].

ومنه فقد انصب اهتمام أصحاب هذه المدرسة على الدراسة الفنولوجية الصوتية، وقد طُبع اتجاههم «بالطابع السوسيري بعد العام 1925 عندما عقدوا مؤتمرا لغويا تبنوا فيه المنهج الوصفي بدلا من المعياري والتاريخي في دراسة اللغات، وقد غلب عليهم أمران هما: الاهتمام بالصوتيات ثم الاهتمام بالوظائف اللغوية: أو المهام التي تؤديها اللغة»[3].

فإذا كان جل اهتمام مدرسة براغ بالمنهج الوصفي، فإن هذا لا يلغي دور المنهج التاريخي، ويبعده نهائيا من الدراسة اللسانية؛ لأن اللغة الإنسانية معطى تاريخي من جهة، وحقيقة واقعية من جهة أخرى[4].

«أطلق مؤسسو مدرسة "براغ" على منهجهم الخاص بالدراسة الصوتية اسم الصوتيات

---

[1]– ينظر: سعيد شنوقة، مدخل الى المدارس اللسانية، المكتبة الأرضية للتراث، القاهرة مصر، ط1، 2008، ص 69.

[2]– سعيد شنوفة، مدخل الى المدارس اللسانية، ص 20.

[3]– المرجع نفسه، ص 20.

[4]– ينظر: نعمان بوقرة، المدارس اللسانية المعاصرة، مكتبة الآداب، القاهرة، 2003، ص 90.

الوظيفيـة، ويتـولى هـذا الفـرع مـن اللسـانيات الحديثـة دراسـة المعنـى الـوظيفي للـنمط الصـوتي، ضـمن نظـام اللغـة الشـامل، واسـتخراج كـل الفونيمـات، وضـبط خصـائصـها وتحديد كيفية توزيع ألفوناتها»[1].

وقد اهتمت مدرسة براغ في إطار دراستها بالمجالات الآتية:

1-الدراسات الصوتية الوظيفية الآنية (علم الأصوات الوظيفي الآني).

2-الدراسات الصوتية الوظيفية التاريخية (علم الأصوات الوظيفي التاريخي).

3-التحليل الوظيفي والعروضي للبنية (في الملفوظات الشعرية).

4-تصنيف التضاد الفونولوجي (ضبط السمات المميزة للوحدات الصوتية)[2].

ولقد قامت هذه المدرسة على أيدي ثلة من العلماء؛ ساهموا في تطور مسلكها وبروز أفكارها.

فقد اهتم الباحث اللساني الروسي تروبسكوي "Nikolai Troubetskoï" (1890-1938) بميدان الصوتيات الوظيفية، وذلك من خلال كتابه مبادئ الفونولوجيا 1939م، إذ قدّم فيه «دعائم نظام دقيق لتصنيف الأصوات الوظيفية، وبعبارة أخرى فإنّه يقدم لنا نظاما يمكننا من معرفة النظام الصوتي في لغة ما»[3].

كما اهتم نيكولاي تروبسكوي بتطوير مفهوم الفونيم، حيث يرى «الصفة الوظيفية التي تسمح بتعريف الفونيم عمليا تتمثل في كونه يدخل في تعارض فونولوجي واحد على

[1]- أحمد مؤمن، اللسانيات النشأة التطور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2005، ص 137.

[2]- ينظر: أحمد حساني، مباحث في اللسانيات، منشورات كلية الدراسات الإسلامية العربية، دبي، ط1، 2007، ص 59.

[3]- جفري سامسون، مدارس اللسانيات التسابق التطور، تر: محمد زياد كبة، جامعة الملك سعود، الرياض، (دط)، 1996، ص 111.

الأقل»[1]. وبهذه العبارة فإن كل تعارض بين صوتين يمكن أن يميز في لسان ما بين دلالتين تختلفان بفعل التعارض الموجود بين صوتين على الأقل. ومنه فإن تعريف الوحدة الصوتية الوظيفية (Phonème) قائم على مفهوم التضاد أو التعارض أو الاختلاف بين هذه الوحدات المنطوقة بالفعل في لسان معين[2].

أما رومان جاكبسون (Roman Jakobson) (1896-1982)، فتنحصر أعظم أعماله في تأسيس فونولوجيا براغ، حيث قام بكتابة الموضوعات المقدمة إلى مؤتمر لاهاي (1928)، والمؤتمر الأول لفقهاء اللغة السلافيين (1929) وقد خصص جاكبسون قسما كبيرا في كتابه "محاولات اللسانيات العامة" للبحث في الخصائص المشتركة بين جميع الأنساق اللسانية في المجال الفونولوجي (الصوتي الوظيفي)[3].

وقد ميز جاكبسون بين الفونيتيك والفونولوجيا، إذ اعتبر أن «لفظة الفونولوجيا تطلق على مجموعة الوظائف اللغوية التي يؤديها الصوت، في حين تهدف الفونيتيك إلى جمع المعلومات حول المادة الصوتية الخاصة من حيث خصائصها الفيزيائية والفيزيولوجية»[4].

ويرى جاكبسون أن هناك عناصر ضرورية لعملية التواصل حيث يعتمد على «وظائف الكلام (في نظرة المتكلم في كلامه) ونظرة السامع وعلى الرسالة والسياق وعلى الاتصال بين المرسل والمستقبل وعلى معقد الكلام code وكلها تساهم في تحديد الوظيفة الانفعالية أو التعبيرية أو اللفظية الإنشائية أو الشعرية أو وظيفة الحد أو الربط للمعاني فيما بينها»[5].

---

[1]- أحمد حساني، مباحث في اللسانيات، ص 65.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ص 65.

[3]- ينظر: أحمد حساني، مباحث في اللسانيات، ص 68.

[4]- فاطمة الطبال بركة، النظرية الألسنية عند رومان جاكبسون، دراسة نصوص -المؤسسة الجامعية للدراسات النشر، بيروت، لبنان، ط1، 1993، ص 31.

[5]- محمد الصغير بنائي، المدارس اللسانية في التراث العربي وفي الدراسات الحديثة، دار الحكمة، الجزائر، (د.ط) (د ت)، ص 72.

وقد وضح جاكبسون هاته الوظائف الست في مخططه الشهير، فوظيفة المرسل تتمثل في الوظيفة الانفعالية (التعبيرية)، المرسل إليه: الوظيفة الإفهامية، السياق: الوظيفة المرجعية، أما الرسالة فتتمثل وظيفتها في الوظيفة الشعرية والاتصال في الوظيفة التنبيهية، السنن: وظيفة ما وراء اللغة أو ميتاليسانية.

ومن بين أهم جهود "أندري ماتيني" التي لا يمكن تجاهلها، هي الاتجاهات الثلاثة الرئيسية للوظيفية التي تتجسد فيما يلي: اتجاه الفونولوجيا "علم الأصوات العام"، اتجاه الفونولوجيا الزمنية (اتجاه اللسانيات العامة). أما القطب الذي تدور عليه الوظيفية فيتمثل في التقطيع المزدوج.

وهي الاتجاهات التي تصور مفاهيمه ونظرياته التي أسس عليها اللسانيات الوظيفية على المستوى التركيبي للغة، وذلك في العديد من مؤلفاته نذكر منها، اللسانيات الآنية، مبادئ في اللسانيات العامة، اللغة والوظيفية[1].

الأفكار والمبادئ التي انبنت عليها المدرسة الوظيفية (مدرسة براغ):

ترتكز مدرسة براغ الوظيفية على مبادئ عدة، قدمتها في المؤتمر الدولي الاول للسانيات سنة 1928، ويمكن حصر هذه المبادئ في النقاط التالية:

* اللغة أداة تواصل، حيث تعد اللغة في نظر هذه المدرسة ذات طابع وظيفي، وهي نتاج النشاط الإنساني، ووسيلة تعبير عن غاية مستعمل اللغة فيما يريد إيصاله، والتعبير عنه، وهذا الطرح اللغوي عبر عنه ابن جني (ت392) وذلك من خلال تعريفه للغة على أنها: «أما حدّها فإنها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم»[2].

* المنهج الآني الوصفي: «إذ ترى مدرسة براغ أن الوسيلة الناجمة التي تمكننا من الإحاطة

[1]– ينظر: محمد الصغير بناني، المدارس اللسانية في التراث العربي وفي الدراسات الحديثة: ص 96–70.

[2]– أبو الفتح عثمان ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، المكتبة العلمية (د.ب) (دط) (د س) ج 1: ص 33.

بجوهر اللغة وبخصائصها تكمن في التحليل الآني الوصفي للظواهر اللغوية الحالية، لأن التحليل الوصفي وحده يمثل مادة كاملة تناسب الواقع اللغوي، ولا تعارض الدراسة اللغوية الآنية مع الدراسة اللغوية التاريخية لأن انحصار التعاقب يؤول إلى التعدد والآنية في المبدأ»[1].

ومنه فإن مدرسة براغ اهتمت بدراسة اللغة في بيئة لغوية معينة وفي زمان ومكان محدد وذلك من خلال اتباعها المنهج الآني الوصفي.

*«تصور المدرسة عملية التطور على أنها كسر لتوازن النظام القائم وإعادته مرة أخرى، فجاكبسون يرى أن استغلال الفوارق الصوتية يؤدي الى الوصول للقدرة التعبيرية للقول الانفعالي»[2].وهذا لما للأصوات من دور مهم في تغيير الدلالات التعبيرية للكلمات.

ومن أهم مبادئ وتصورات هذه المدرسة أيضا، أنها ترى أن البنيوية اللسانية كل متكامل تحكمه مستويات محددة تتمثل في المستوى الصوتي والصرفي والتركيبي والدلالي.

وترى أيضا أن البنيوية تصور الواقع على أنه نظام سيميولوجي رمزي، حيث تميز بين إجراءين: أولهما «التقاط العناصر الواقعية المحددة والذهنية المجردة وإمكانية التعبير عنها من طرف المتحدّث بكلمات من اللغة التي يستخدمها، وثانيها: وضع العلاقة المختارة التي تشكّل كلاّ عضويا (الجملة)، ويمكن أن تقوم الكلمة مكان الجملة للتعبير عن الهدف نفسه»[3].

وذلك يعني أن اللغة هي وسيلة تعبيرية تمكن الإنسان من التعبير عن كل ما يجوب

[1]– سعيد شنوقة، مدخل الى المدارس اللسانية، ص 74.

[2]– نعمان بوقرة، المدارس اللسانية المعاصرة، ص87.

[3]– المرجع نفسه، ص 88.

خاطره من خلال بناء تركيب جملي مكون من مجموعة من الكلمات المعبرة عن الوضع الراهن.

إذن، حلقة براغ اهتمت بدراسة الصوتيات والوظائف اللغوية، وذلك من خلال اتباعهم المنهج الوصفي.

2-مدرسة لندن النسقية.

نشأت هذه المدرسة بين أحضان المدرسة السياقية الأكسفوردية التي أولت عناية فائقة إلى مقام التخاطب، فرصدت اللغة من منظور علاقتها بالمتغيرات الخارجية باعتبارها جزءا من الحدث الاجتماعي.

وقد تأثرت مدرسة لندن بعالم الأجناس البولندي **مالينوفيسكي** الذي أوضح أن معنى الجملة لا يتحدد إلا في نطاق سياق معين -الذي ترد فيه-، كما تعرف مدرسة لندن خاصة بأعمالها العلمية في الصوتيات، ومن الباحثين الذين برزوا في هذا الميدان "جون فيرث".

تأثر فيرث بالأنثروبولوجيا تأثرا شديدا مما جعله يركز على دراسة المكون الاجتماعي (sociological component) في دراسة مختلف اللغات البشرية، والحقيقة أنه كان متحمسا لدراسة اللغة باعتبارها ظاهرة اجتماعية منذ الثلاثينيات وأّكد هذا مرة أخرى قبل موته سنة 1960م بقوله: "إن اللغة ينبغي ان تدرس بوصفها جزءا من المسار الاجتماعي (Social process) أي كشكل من أشكال الحياة الإنسانية وليس كمجموعة من العلامات الاعتباطية (arbitrary signs) أو الإشارات (signals)[1].

وبما أن استعمال اللغة الوسيلة الوحيدة التي تساعد على فهم المعاني المتعددة، فإن فيرث قام بدراسة مكونات اللغة وفق مكونات اجتماعية بحتة. بالتركيز على العلاقات

[1]- أحمد مؤمن، اللسانيات النشأة والتطور، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ط 4، 2008، ص 174، 175.

المختلفة التي تربط اللغة بالمجتمع[1].

كما قام "فيرث" بإرساء مجموعتين من العلاقات، تنقسم كل مجموعة منها إلى قسمين: العلاقات الداخلية أو الشكلية، والعلاقات الموقفية[2].

-علاقات داخلية بين عناصر الحدت اللغوي وهي نوعان:

*علاقات داخلية سياقية أو أفقية تكون بين عناصر التركيب اللغوي.
*علاقات جدولية أو رأسية للمفردات والوحدات التي يحل كل عنصر منها محل الآخر.

-علاقات داخلية في إطار الموقف الذي يتم فيه الحدث اللغوي، وهي نوعان:

*النص المتصل بالمكونات غير اللفظية.

*علاقات تحليلية تكون بين أجزاء النص (أي بين الكلمات أو أجزائها والجمل).

وأما العناصر التي تكوّن المقام (السياق اللغوي) هي:[3]

-الكلام الفعلي للمتكلمين.

-مواقفهم الحركية السلوكية.

-الموضوعات التي يتصل بها الكلام.

-آثار الكلام على جماعة المتكلمين-المستمعين.

وفي ميدان النحو الفونولوجيا ميّز "فيرث" بين البنية (Structure) والنظام (SYSTEM)، ولهذين المصطلحين دور كبير في تحليل مختلف مظاهر النظرية الفيرثية

[1]- أحمد مؤمن، اللسانيات النشأة والتطور، ص 175.

[2]- شفيقة العلوي، دروس في المدارس اللسانية الحديثة التنظير، المنهج، الاجراء، مؤسسة كنوز الحكمة، الانبار، الجزائر، دط، 2013/1434م، ص 31.

[3]- المرجع نفسه، ص 32.

وفهمها. فالبنية تدل على كل العلاقات الموجودة على مستوى المحور الركني، أي الترتيب الأفقي لمختلف العناصر المناسبة. أما النظام فيدل على العلاقات الموجودة على مستوى المحور الاستبدالي بين مختلف العناصر أي مجموعة الوحدات التي يمكن أن يعوض بعضها بعضا في بنية ما على المستوى الرأسي[1].

من المعلوم أن اللساني الأمريكي "بلوم فيلد" امتنع عن دراسة الدلالة؛ لأنها ليست مهمة خارجة عن نطاق اللسانيات فحسب، بل فوق طاقتها أيضا، ولكن "فيرث" أراد أن يجعل من الدلالة علما قائما بذاته، وذهب الى القول بأن "دراسة الدلالة هي المهمة الرئيسية للسانيات الوصفية"[2].

وتبنى " فيرث" نظرية سياق الموقف، وأعطاها معنى عاما مجردا، ولكن إن كان سياق الموقف بالنسبة "لمالينوفيسكي" هو محيط الكلام الطبيعي الفعلي فهو بالنسبة "لفيرث" حقل من العلاقات بين أشخاص يقومون بأدوارهم في المجتمع، مستعملين في ذلك لغات مختلفة، ومرتبطين بحوادث وأشياء متنوعة. أما المعنى في نظر "فيرث"، فهو تلك الشبكة العامة للعلاقات والوظائف التي تستعمل منها كل المفردات وهذا ما نلحظه في قوله: "إني أقترح تقسيم المعنى أو الوظيفة إلى مجموعة من الوظائف المكوّنة. وما الوظيفة إلا ضرب من استعمال شكل أو عنصر من لغة معينة حسب سياق معين، وينبغي علينا أن ننظر إلى المعنى على أنه مركب من العلاقات السياقية، حيث نعالج كلا من القواعد والدلالة والصوتيات وصناعة المعاجم ومكوناتها في السياق الملائم لهذا المركب"[3].

فمن خلال ما سبق يمكننا القول: إن اللغة ليست مجرّد إشارات واصطلاحات وأدلة، بل إنها الرصيد الثقافي والاجتماعي الذي يساعد على فهم المعاني ضمن مواقعها. ومن هنا

[1]– أحمد مؤمن، اللسانيات النشأة والتطور، ص 176، 177.

[2]– المرجع نفسه، ص 177.

[3]– المرجع نفسه، ص 178.

أصبحت هذه المدرسة الإنجليزية تدعو الى استقراء وتتبع الدلالات؛ لأنها الموضوع الأساسي للدراسات اللسانية. وعلى ذلك تبدو اللغة عند "فيرث" موقفا كلاميا فعليا يعكس أشكال الحياة الإنسانية[1].

ومن أهم ما ميز مدرسة لندن وساهم في تطوير اللسانيات النظرية بشكل عام واللسانيات البريطانية بشكل خاص، المجالات التي تناولها "فيرث" بالدراسة والتي لازالت تستقطب اهتمام العديد من الأخصائيين، كسياق الموقف والمكون الاجتماعي، ومنهج تحليل اللغة، والتحليل الفونولوجي القطعي والفو قطعي، والأنظمة المتعددة بالإضافة الى تطوير فنيات الترجمة وأساليب تدريس اللغات الوطنية والأجنبية.

وجاء من بعد "فيرث" ما يعرف بالفيرثيين الجدد، وعلى رأسهم هاليداي، وقد حاولوا إقامة نظرية لسانية واحدة متكاملة، أطلقوا عليها اسم القواعد النظامية، ولا تزال هذه النظرية تحظى بقبول حسن في أوساط المشتغلين بتقدم الدراسات اللغوية[2].

3-نظرية النحو الوظيفي:

تعد نظرية النحو الوظيفي من أهم النظريات اللسانية التي اهتمت بالدراسة الوظيفية للغة، حيث كانت الصياغة الأولية العامة للنحو الوظيفي في كتاب سيمون ديك في أواخر السبعينات من القرن الماضي سنة 1985، حيث أرسى أسسه وقدم الخطاطة العامة لتنظيم مكوناته.

"وقد تمكنت هذه النظرية أن تؤسس لنفسها مكانة علمية متميزة بين النظريات اللسانية المعاصرة بصفة عامة، والنظريات النحوية بصفة خاصة حيث أصبحت الوريث الشرعي للنظريات النحوية الوظيفية"[1].

---

[1]- ينظر: شفيقة العلوي، دروس في المدارس اللسانية الحديثة، ص 315.

[2]- ينظر: أحمد مؤمن، اللسانيات النشأة التطور، ص 186.

3-1 النماذج العامة لنظرية النحو الوظيفي:

وتتفرع إلى ثلاثة نماذج تتمثل في:

أ-ما قبل النموذج المعيار:

على الرغم من أن مزاعم النحو الوظيفي منذ نشأته بأنه نحو للخطاب ببعديه المقامي والمقالي معا، إلا أن الدراسات الوظيفية في تلك الفترة انحصرت فقط في مجالي الجملة والمركب الاسمي.

ب-النموذج المعيار:

بعد ملاحظة اللسانيين الوظيفيين قصور النموذج الأول، سعوا إلى مجاوزة حدود الجملة كموضوع للدراسة، واهتموا بدلا من ذلك بمقاربة خصائص النص، كما اهتموا بدراسة البنية التحتية من منظور دلالي تداولي.

ج-ما بعد النموذج المعيار:

أما فيما يخص النموذج الأخير، فقد بذل اللسانيون جهودهم في توحيد النموذج بوضع نحو وظيفي موحد يكفل مقاربة الخطاب بمختلف أقسامه وأنماطه[2].

إن نظرية النحو الوظيفي انطلقت من مبدأ واحد، ألا وهو التركيز على الوظيفة التي تؤديها جميع اللغات، ألا وهي وظيفة التبليغ والتواصل.

3-2 المبادئ الأساسية المعتمدة في النحو الوظيفي:

يمكن تلخيص المبادئ المنهجية الأساسية المعتمدة في النحو الوظيفي فيما يلي:

---

[1]- علي آيت أوشن، اللسانيات البيداغوجيا "نموذج النحو الوظيفي" (الأسس المعرفية الديداكتيكية) دار الثقافة، الدار البيضاء، ط1، 1998، ص 77.

[2]- ينظر: أحمد المتوكل، التركيبات الوظيفية "قضايا مقاربات"، مكتبة، الأمان، الرباط، المغرب، ط1، 2005، ص 54-57.

-وظيفة اللغات الطبيعية الأساسية هي وظيفة التواصل.

يفهم من هذا المبدأ أن النحو الوظيفي يسعى إلى أن يكون نظرية لسانية توصف اللغات الطبيعية في إطارها من وجهة نظر وظيفية[1].

في حقيقة الأمر، هذا المبدأ موجود على مستوى الدرس البنيوي وكذا التحويلي؛ ذلك أن اللغة وجدت لتسهيل عملية التبليغ والتواصل، لكن الشيء الجديد أنه في السابق تم عزل هذه البنية اللغوية عن الوظيفة التواصلية فكانت بالتالي دراسة مجردة شكلية، لكن على مستوى الدرس الوظيفي تم ربط البنية بسياقاتها.

-موضوع الدرس اللساني هو وصف القدرة التواصلية للمتكلم-المخاطب: أي معرفة القواعد التداولية (بالإضافة إلى القواعد التركيبية والدلالية والصوتية) التي تمكن من الإنجاز في طبقات مقامية معينة، وقصد تحقيق أهداف تواصلية محددة[2].

ذلك أن موضوع الدرس اللغوي كان وصف القدرة اللغوية، أما مع نظرية النحو الوظيفي فقد تحول الدرس اللغوي من وصف القدرة اللغوية إلى وصف وتفسير القدرة التبليغية أو التواصلية.

-النحو الوظيفي نظرية للتركيب والدلالة منظورا إليهما من وجهة نظر تداولية: تعتبر الوظائف الدلالية والوظائف التركيبية والوظائف التداولية حسب النحو الوظيفي مفاهيم أولى، أي أنها ليست مفاهيم مشتقة من بنيات مركبة معينة، فالبنية المكونة للجملة يتم بناؤها خلافا للنماذج التوليدية التحويلية ذات الطابع المركب انطلاقا من المعلومات المتواجدة في البنية الوظيفية لا العكس[3].

---

[1]- علي آيت أوشن، اللسانيات البيداغوجيا نموذج النحو الوظيفي، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط 1، 1998، ص 50.

[2]- أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط 1، 1985، ص 10.

[3]- ينظر: علي آيت أوشن، اللسانيات البيداغوجيا، ص 51.

-يسعى الوصف اللغوي إلى تحقيق كفايات ثلاث، تتمثل فيما يلي:

***تحقيق الكفاءة النفسية:**

يعرف سيمون ديك مفهوم "الكفاءة النفسية" بالشكل التالي: "تنقسم النماذج النفسية بطبيعة الحال إلى نماذج إنتاج ونماذج فهم، تحدد نماذج الإنتاج كيف يبني المتكلم العبارات اللغوية وينطقها، في حين تحدّد نماذج الفهم كيفية تحليل المخاطب للعبارات اللغوية وتأويلها"[1].

وعلى النحو الوظيفي الذي يروم الوصول إلى الكفاية النفسية أن يعكس بطريقة أو بأخرى ثنائية "الإنتاج/الفهم" هذه. وفي اتجاه السعي في إحراز الكفاية النفسية، خلت جميع النماذج التي أفرزتها نظرية النحو الوظيفي منذ نشأتها من قواعد التحويل[2].

***تحقيق الكفاية النمطية:**

في سبيل تحقيق هذه الكفاية، يقارب التنميطيون اللغة مقاربة " "محايدة نظريا" تعتمد منهجا استقرائيا تاما. وتستلزم الكفاية النمطية أن تكون قواعد النحو بالغة أكبر قدر من التجريد لكي تنطبق على أكبر عدد من اللغات وأن تكون في الوقت ذاته أقرب ما يمكن القرب من الوقائع اللغوية المقعّد لها[3].

ويمكننا أن نقول بأن هذه الكفاية تسعى لجعل هذه النظرية عالمية، تطبق على جميع اللغات وعلى جميع أنماط الخطاب، وذلك من خلال المغالاة في التجريد (استخدام الرموز)؛ حيث تعمل على استخراج القواعد المشتركة بين اللغات للوصول إلى قواعد عامة

[1]- أحمد المتوكل، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصل الامتداد)، دار الأمان، الرباط، ط1، 2006، ص 66.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ص 66-67.

[3]- ينظر: المرجع نفسه، ص 68-70.

تصاغ في شكل رموز رياضية، وذلك ما جعل هذه النظرية تبدو غامضة.

***تحقيق الكفاية التداولية:**

تتحقق هذه الكفاية حين يستطيع الوصف اللغوي أن يرصد التفاعل القائم بين بنية اللغات الطبيعية ووظيفتها التواصلية[1]، فقد تكون العبارة صحيحة نحويا لكنها خاطئة تداوليا، فمثلا عدم مراعاة المقام كأن نقول في جنازة ما يقال في العرس.

[1]– ينظر: أحمد المتوكل من بنية الجملة الى البنية المكونية "الوظيفية المفعول في اللغة العربية"، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط1، 1987م، ص 05.

الفصل الثاني:

السمات الوظيفية في كتابات تمام حسان (الأصول والمظاهر)

وجد اللسانيون العرب أنفسهم ملزمين بمواكبة التطور اللساني الذي تشهده الدراسات الغربية، غير أنه كان من الصعب على هؤلاء اللسانيين أن يقنعوا المجتمع اللغوي العربي بجدوى المناهج الحديثة وهو ينظر إلى التراث نظرة قداسة، ويرى أنه لا يمكن أن تدرس اللغة العربية إلا ضمن قواعد التراث.

وحتى لا تكون هناك قطيعة بين مناهج اللسانيات والتراث العربي، حاول كثير من اللسانيين أن يقيموا حلقة وصل بينهما، وذلك باستغلال معطيات اللسانيات في إحياء التراث، والنظر إليه نظرة علمية دقيقة وإخضاعه إلى متطلبات الواقع اللغوي، وبناء نموذج وصفي للغة العربية، محددين بذلك موضوع دراستهم للغة العربية الفصحى.

ومن هذا المنطلق نشأت لسانيات عربية تجلت في جملة من المؤلفات، تعمق أصحابها في فهم المناهج الحديثة وإعادة قراءة التراث بمنظار لساني غربي، محاولين من هذه القراءة الجديدة أن يقدموا للقارئ العربي آليات تتماشى مع التطور اللغوي الحاصل في العالم، دون أن يكون هناك تخلٍ عما خلفه النحاة والبلاغيون.

ومن بين هؤلاء اللسانيين "تمام حسان"، الذي تأثر بالمناهج اللسانية الحديثة، وأعاد قراءة التراث العربي وفقا لما جاء في الدرس اللساني الغربي.

أولا: أصول الاتجاه الوظيفي عند تمام حسان:

لقد تأثر اللسانيون العرب المحدثون باللسانيات الغربية في مختلف اتجاهاتها التي تسعى لمقاربة اللغة؛ منها: الاتجاه البنيوي الوصفي، والاتجاه التوليدي، والاتجاه الوظيفي، وهذا ما أحدث تنوعا في الاتجاهات اللسانية العربية الحديثة.

ولقد ظهر تأثر تمام حسان واضحا بالمنهج الوصفي بصفة عامة، وبأستاذه فيرث بصفة خاصة.

1-فيرث مؤسس النظرية السياقية:

يعد عالم اللغة الإنجليزي فيرث (John Rupent Firth) (1890-1960) مؤسس المدرسة الاجتماعية الإنجليزية أو ما يعرف بمدرسة لندن، الذي تحصل على شهادة ليسانس في التاريخ من جامعة Leeds سنة 1911، وبعدها حصل على الماجستير سنة 1913 في التخصص نفسه، وشغل منصب أستاذ في التاريخ في جامعة Leeds ثم انتقل بعد ذلك للهند ليشغل منصب أستاذ اللغة الإنجليزية في البينجاب من سنة 1920 إلى 1927، ثم عاد إلى لندن ليعين أستاذا محاضرا في قسم الصوتيات.

وكان الرائد في تدريس علم اللغة العام في الجامعة البريطانية سنة 1944 إلى تقاعده سنة 1956[1].

النظرية السياقية:

حيث تعد هذه النظرية من أهم النظريات التي أثرت في الفكر اللغوي العربي، فقد كان أثرها واضحا على علماء العربية في العصر الحديث، الذين تتلمذوا على يد اللغوي الإنجليزي جون فيرث صاحب النظرية السياقية، من بينهم تمام حسان، الذي ظهر ذلك واضحا في كتاباته.

تقود هذه النظرية إلى اعتبار المعنى وظيفة في السياق، فلكل مقام مقال "عن مصطلح المقام le contexte de situation" هو المصطلح الذي يعبر عن أفكاره الأساسية[2].

تقوم نظرية فيرث السياقية على عدة مبادئ تعدد إطارها العام، تتمثل في:

-اللغة ظاهرة اجتماعية، فهي من صنع الإنسان، فاللغة من إنتاج عقله وجسمه معا.

---

[1]- ينظر: أحمد حساني، مباحث في اللسانيات، ص 95.

[2]- شفيقة العلوي، دروس في المدارس اللسانية الحديثة، ص 30.

-الإنسان كل متكامل، بين روح وجسم ولا يمكن الفصل بينهما، ومن ثم لا يجوز فصل عنصر المعنى عن الصيغة الصوتية في أي تركيب لغوي.

-الإنسان جزء من بيئته، وبذلك تنعكس كل قيمتها الإيجابية والسلبية في عاداته اللغوية.

-إن الكلام ليس أقوالا بل أفعال تحتوي الحدث الكلامي والقضايا المادية المحيطة بكلامه، وحسب فيرث، فالسياق أنواع: سياق صوتي، ومعجمي، وصرفي، وتركيبي، ونحوي ودلالي موقفي، وثقافي[1].

-لقد انصب اهتمام فيرث على الصوتيات الوظيفية وعلم الدلالة أو ما يعرف بالنظرية السياقية (La Théorie de contexte).

تقوم النظرية السياقية على إعادة الاهتمام بالأحوال والمحيط الذي يحتوي الأحداث الكلامية، فعند قولنا إن الإدراك اللغوي والمعرفي يحصلان عندما تنتقل الأفكار من رأس المتكلم إلى السامع ليس سوى خرافة، فالكلام هو أفعال تحتوي الحدث الكلامي[2].

ومنه فإن منهج فيرث كان معارضا لثقافيات سوسير تماما؛ فهو "شديد الحرص على وصف اللغة بوصفها نشأتها معنويا في سياق اجتماعي ومعين"[3].

فقد اهتم فيرث بالعلاقات الداخلية من وحدات التركيبة المؤلفة للحدث اللغوي. لذلك وصف بأنه شكلي وصفي، فقد اهتم بالمنهج الوصفي واعتمده وسيلة وأداة لدراسة اللغة والكلام دون اللجوء للعلاقات الخارجية كالمنطق والفلسفة والتأويل، واهتم أيضا بدراسة اللهجات لكونها تعد التمثيل الصادق للحياة الاجتماعية.

ثم يبين فيرث وجود أنظمة متعددة داخل اللغة الجماعية واعتبرها فروعا متكاملة تتعاون

[1]- شفيقة العلوي، دروس في المدارس اللسانية الحديثة، ص 30، 32.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ص 20.

[3]- أحمد مؤمن، اللسانيات النشأة والتطور، ص 173.

فيما بينها، ويخدم بعضها بعضا[1]، وهذا فيما يخص علاقة النحو بالدلالة والصرف والأصوات. فهذه الأجزاء تمثل كلا متكاملا.

النظرية السياقية عند تمام حسان:

اهتم تمام حسان بدراسة السياق، وقد ظهر ذلك واضحا في مؤلفاته فقد، "أولى اهتماما بالغا للمقام والسياق وأهميتهما في العملية اللغوية عامة والدلالة خاصة"[2].

تأثر تمام حسان بأستاذه فيرث، وذلك بتبنيه نظريته السياقية، دون أن ينكر فضل علمائنا الأوائل في دراسة المعنى، إذ يقول: "ما أسهمت به الدراسات اللغوية الحديثة في محاولة الكشف عن المعنى اللغوي، سنحاول في هذا الكتاب أن نطبقه على اللغة العربية الفصحى مع تسليط أضواء المنهج الحديث على النتائج الباهرة المقترفة التي توصل إليها علماؤنا الأقدمون في حقل الكشف عن المعنى، معترفين طول الوقت بالفضل عظم رجلين من رجال الدراسات اللغوية في الثقافة العربية وهما سيبويه وعبد القاهر"[3].

إن تمام حسان في أكثر من موضع يقر بدراسته للمعنى الذي يعد أساس نظرية السياق، إذ يقول: "للدراسات اللغوية الحديثة اهتمام تام بدراسة المعنى، يقوم ويدعمه أن المعنى في نظر هذه الدراسات صدى من أصداء الاعتراف باللغة كظاهرة اجتماعية، ولقد كانت العناية بهذا الجانب الاجتماعي للغة سببا في اعتبار (المقال) عنصرا واحدا من عناصر الدلالة، لا يكشف إلا عن جزء من المعنى الدلالي، وينقصه أن يستعين بالمقام

[1]– شفيقة العلوي، محاضرات في المدارس اللسانية، ص 33.

[2]– مصطفى الغلفان، اللسانيات العربية الحديثة (دراسة نقدية في المصادر والأسس النقدية والمنهجية)، جامعة الحسن الثاني، عين الشق، كلية الآداب والعلوم والإنسانية، سلسلة رسائل أطروحات رقم 4، المغرب (دت)، ص 187.

[3]– تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط 2، 1994، ص 29.

الاجتماعي الذي ورد فيه المقال حتى يصبح المعنى مفهوما في إطار الثقافة الاجتماعية أو بعبارة أخرى ثقافة المجتمع"[1].

2-عبد القاهر الجرجاني:

وقد انطلق تمام حسان في تنظيم قواعد اللّغة العربية من مبانيها الأصلية وصولا إلى معانيها، مستندا في ذلك إلى نظريات علم المعاني عامّة، وأفكار عبد القاهر الجرجاني في دلائل الإعجاز خاصّة، إذ يقول: «النّحو العربي أحوج ما يكون إلى أن يدّعي لنفسه هذا القسم من أقسام البلاغة الذي يسمّى علم المعاني، حتى إنّه ليحسن في رأيي كون علم المعاني قمّة الدّراسة النّحوية أو فلسفتها إن صحّ هذا التعبير. ولقد كانت مبادرة العلّامة عبد القاهر رحمه الله بدراسة النّظم وما يتصل به من بناء وترتيب وتعليق من أكبر الجهود قيمة في سبيل إيضاح المعنى الوظيفي في السياق والتركيب»[2].

وبالحديث عن المنهج الوصفي تجدر الإشارة إلى أنّ ملامح هذا المنهج لم تكن غائبة غيابا كلّيا عن الدّرس اللّغوي العربي القديم، فقد اهتدى إليه بعض علماء اللغة القدماء، وهو ما يؤكّده تمام حسان بقوله: «وحين نظرت في كتب اللّغة العربية، فطنت إلى أنّ أساس الشّكوى هو تغلّب المعيارية في منهج حقّه أن يعتمد الوصف أوّلا وأخيرا [...] لا نكاد نستثني منها إلاّ قلّة ظهرت في أول عهد العرب بهذه الدراسات، فقامت على الوصف في الكثير من أبوابها، ولم تقع في المعيارية حين وقعت فيها إلاّ من قبيل التّوسّع في التعبير، من ذلك كتاب سيبويه، وكتابا عبد القاهر الجرجاني: (أسرار البلاغة) و(دلائل الإعجاز)»[3].

[1]- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص28.

[2]- المرجع نفسه، ص18.

[3]- ينظر: تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، مصر، ط4، 2000م، ص12.

ولمّا اكتمل منهج النّحاة لديه – كما يعتقد– بدأ عهدا جديدا في فهم العربية الفصحى مبناها ومعناها، وألقى ضوءا جديدا كاشفا على التّراث اللّغوي العربي، منبعثا من المنهج الوصفي في دراسة اللّغة، فكان ذلك أجرأ محاولة تجري بعد سيبويه وعبد القاهر الجرجاني لإعادة ترتيب الأفكار اللّغوية[1].

ومن هنا يمكن القول: إنّ تمّام حسّان في مسعاه التجديدي للنّحو تبنّى فكرة إعادة عرض النّحو في صورته المتكاملة لبناء هيكل نظري ضخم، التزم النّحاة بمضمونه وإن لم يعنوا بصياغته[2]، وذلك وفق آليات تنوّعت بين النّقد والنّقض والتّجديد وإجمال المفصّل وتفصيل المجمل وتوضيح الغامض وتيسير العسير، حسب اجتهاده الشّخصي أو على ضوء الدّراسات اللّسانية الحديثة.

ينطلق تمّام حسّان في إلغائه لنظرية العامل واقتراحه لنظرية تضافر القرائن كبديل لها من تأثّره – كما يقول– بأذكى محاولة لتفسير العلاقات السّياقية في تاريخ التّراث العربي، والّتي جاء بها عبد القاهر الجرجاني في كتابه: دلائل الإعجاز، من خلال نظرية النّظم، تحت جزئية التّعليق، هذا الأخير الّذي عدّه تمّام حسّان الفكرة المركزية في النّحو العربي، لأنّ فهمه على وجهه كاف وحده للقضاء على نظرية العامل، لأنّ التّعليق يحَدِّد بواسطة القرائن معاني الأبواب في السّياق، ويفسّر العلاقات بينها على صورة أفضل وأكثر نفعا في التّحليل اللّغوي من خلال قرائن التّعليق النّحوي المعنوية واللّفظية؛ أي أنّ التّعليق هو الإطار الضّروري لما يسمّيه النّحاة الإعراب[3].

إنّ انطلاق تمّام حسّان من فكرة التّعليق كفكرة مركزية في النّحو يعدُّ اعترافا بحسن صنيع عبد القاهر الجرجاني، وهذا تأكيد لعبقرية الرجل اللغويّة؛ ذلك أنّ اللّغة مجموعة من

[1]– ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 10.

[2]– ينظر: المرجع نفسه، ص 10.

[3]– ينظر : المرجع نفسه، ص 186–190.

العلاقات وليست مجموعة من الألفاظ، ويظهر ذلك في قوله: "إنّ الألفاظ المفردة الّتي هي أوضاع اللّغة، لم توضع لتصرف معانيها في أنفسها،ولكن لأن يضمَّ بعضها إلى بعض، فيعرف فيما بينهما فوائد»[1]، وهذا – كما يقول تمّام حسّان–أخطر ما تكلّم فيه عبد القاهر على الإطلاق، فلم يكن النّظم ولا البناء ولا التّرتيب وإنّما كان التّعليق، وقد قصد به في زعمه إنشاء العلاقات بين المعاني النّحوية بواسطة ما يسمّى بالقرائن اللّفظية والمعنوية والحالية، ولا شكّ أنّ أصعب هذه القرائن من حيث إمكان الكشف عنها هي قرينة التّعليق لأنّها قرينة معنوية خالصة تحتاج إلى تأمّل في بعض الأحيان، والتّأمّل فيها يقود في الأغلب إلى متاهات الأفكار الظّنّية الّتي لا تتّصل اتّصالا مباشر بالتّفكير النّحوي، كما أنّ الكشف عن هذه القرينة هو الغاية الكبرى من التّحليل الإعرابي، وهي أم القرائن النّحوية جميعا[2].

وهذا ما يؤكّده عبد القاهر الجرجاني الّذي استوحى منه تمّام حسّان قرائن التّعليق، إذ يقول: ليس الغرض بنظم الكلم أن توالت ألفاظها في النّطق، بل أن تناسقت دلالتها وتلاقت معانيها على الوجه الّذي اقتضاه العقل، ولو فرضنا أن تتخلع من هذه الألفاظ دلالتها، لما كان شيء منها أحقّ بالتّقديم من شيء، ولا تُصُوِّر أنه يجب فيها ترتيب ونظم، واعلم أنّك إذا رجعت إلى نفسك علمت علما لا يعترضه الشّك: أنّ اللّفظ تبع للمعنى في النّظم، وأنّ الكلم تترتب في النّطق، بسبب ترتيب معانيها في النّفس، وأنّها لو خلت من معانيها حتّى تتجرّد أصواتا وأصداء حروف لما وقع في ضمير، ولا هجس في خاطر، أن يَجِبَ فيها ترتيب ونظم وأن يجعلها أمكنةً ومنازلَ، وأن يجب النّطق بهذه قبل النّطق بتلك[3].

إنّ إيراد تمّام حسّان لعبد القاهر الجرجاني كنموذج تأصيلي لم يكن اعتباطا، بل كان تأكيدًا لجمعه بين الجيد من الحسنيين: التّراث والحداثة، إذ يقول: «أجدني مدفوعا إلى

[1]– عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح : محمود محمد شاكر، ص 539.

[2]– ينظر : تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 182–188.

[3]– ينظر: عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 49– 55.

المبادرة بتأكيد أن دراسة عبد القاهر للنّظم وما يتّصل به، تقف بكبرياء كتفا إلى كتف مع أحدث النّظريات اللّغوية في الغرب، وتفوق معظمها في مجال فهم طرق التّركيب اللّغوي، هذا مع الفارق الزّمني الواسع الّذي كان ينبغي أن يكون ميزة للجهود المحدثة على جهد عبد القاهر»[1].

من هنا يمكن القول أنّ تمّام حسّان في مسعاه التّيسيري للدّرس النّحوي لم يكن مستلبا بالحداثيين، ولم ينكر فضل التّراثيين ولا أسبقيتهم.

ثانيا: مظاهر الاتجاه الوظيفي عند تمام حسان:

يمكن تحديد معالم الاتجاه الوظيفي لدى تمام حسان من خلال كتبه التي ألفها وفي مقدمتها "مناهج البحث في اللغة"، و"اللغة بين المعيارية والوصفية"، وسنتطرق فيما يلي إلى أهم ما ركز عليه في هذين الكتابين.

1-كتاب مناهج البحث في اللغة :

ركز تمام حسان في هذا الكتاب على مفهوم الوظيفة حيثما وقعت، وهو مفهوم استقاه من البحث اللساني الغربي الحديث، فحاول أن يشرح ما جاءت به اللسانيات الغربية من مناهج لعلنا نستطيع تطبيقها على اللغة العربية الفصحى.

صدر كتاب "مناهج البحث في اللغة" أول مرة عام 1955 بالقاهرة، ويعد هذا الكتاب أول محاولة لتقديم مناهج البحث اللساني الغربي الحديثة، وتطبيقها على اللغة العربية الفصحى، وفي هذا يقول: "ولقد جئت في هذا الكتاب بشرح مناهج الفروع الرئيسية في

[1]- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 18،19.

الدراسات اللغوية... ويقوم تطبيق النظرية في هذا الكتاب على اللغة العربية الفصحى أولا قبل كل شيء"[1].

وقدم لكتابه هذا –تمام حسان– بعرض تأريخي لمراحل تطور البحث اللساني في الغرب، وتحدث عن استقلال هذه المناهج عن سائر العلوم، مع البنيوية الوصفية تحديدا، ثم عرض بعض المبادئ التي جاء بها رواد المنهج البنيوي، ابتداءً من دوسوسير، وانتقل للحديث عن آراء اللغويين العرب القدماء في اللغة[2].

قسم تمام حسان كتاب (مناهج البحث في اللغة) إلى ستة مستويات سماها مناهج، رتبها على النحو التالي: منهج الأصوات (الفونتيك)، ومنهج التشكيل الصوتي (الفونولوجيا)، ومنهج الصرف، ومنهج النحو، ومنهج المعجم، ومنهج الدلالة.

في المنهج الصوتي، ميز تمام بين (الصوتية) و(الصوتمية) ورأى أن بعضهما يكمّل بعضا. ثم عالج الصوت اللغوي والوسائل المستعملة في دراسة الأصوات اللغوية.

وتناول في المستوى الفونولوجي نظرية (الفونيم) عند جملة من اللسانيين ابتداءً بدانيال جونز، فبُودوان دو كورتني، إلى تروبسكوي، فبلومفيلد، ثم تحدث عن ظاهرة المجاورة في السياق قبل أن يعرف المقطع تعريفا مبهما[3]، ليقول إن المقاطع: "تعبيرات عن نسق منظم من الجزئيات التحليلية، أو خفقات صدرية في أثناء الكلام، أو وحدات تركيبية، أو أشكال وكميات معنية"[4].

---

[1]– ينظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص 5.

[2]– ينظر: فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني الحديث دراسة النشاط اللساني العربي، إيتراك للنشر والتوزيع، مصر، القاهرة، ط 1، 2004، ص 41.

[3]– ينظر: فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني الحديث، ص 41.

[4]– تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص 5.

وتناول في المستوى نفسه جملة من الظواهر الفونولوجية كالموقعية، والنّبر، والقوة والضعف والتفخيم والترقيق، والكمية، والتنغيم.

وفي منهج الصرف أو المورفولوجيا وضع تمام حسان ثلاث اصطلاحات هي: الباب، والمورفيم، والعلامة؛ فالباب، عنده، وسيلة تقسيميه يعبِّر عنه مورفيم معيّن. والمورفيم اصطلاح تركيبي بنائي، لا يعالَجُ علاجا ذهنيا غير شكلي، أو وحدة صرفية في نظام من المورفيمات متكاملة الوظيفة، أما العلامة فهي العنصر الذي يعبّر عن المورفيم تعبيرا شكليا، وتوجد في النطق، وهي إما أن تكون عنصرا أبجديا أو فوق أبجدي (والأبجدية، عنده ترجمة لكلمة Phonemics، وهو مصطلح يطلقه الأمريكيون على فرع من الدراسة الصوتية التي تعنى بخلق الأبجديات المناسبة للّهجات غير المكتوبة[1].

وفي منهج النحو تحدّث تمام حسان عن علاقة الإعراب بالمعنى المعجمي أو الدلالي، وعدّ ذلك خطأ وقع فيه النحاة، وكان الأَوْلى، في رأيه أن يصرفوه إلى المعنى الوظيفي، ذلك أن المعنى الوظيفي هو الذي يحدد وظيفة الكلمة في السياق ثم يحدّد إعرابها ويصل إلى أن الإعراب فرع المعنى الوظيفي لا المعجمي أو الدلالي[2].

ثم ينتقل للحديث عن أقسام الكلام ليقول إن النظر في التقسيم العربي القديم للكلام، في ضوء الدراسات اللسانية الحديثة: محو إلى نقده، وإن هذا النقد مبني على رؤية جديدة لهذا التقسيم، تتوضح من خلال أسس يقترحها تمام حسان في كتابه، كالآتي: الشكل الإملائي المكتوب، والتوزيع الصرف، والأسس السياقية، والمعنى الأعم أو معنى الوظيفة، والوظيفة الاجتماعية. ثم يقترح تقسيما جديدا يراعي هذه الأسس الخمسة، فتصبح

[1]– ينظر: المرجع نفسه، ص 112.

[2]– ينظر: المرجع نفسه، ص 193، 194.

أقسام الكلام بناء على ذلك أربعة: اسم، وفعل، وضمير، وأداة، قبل أن يطورها إلى سبعة أقسام في كتابه اللغة العربية، معناها ومبناها[1].

وفي منهج العجم، يقول تمام حسان: إنه من الممكن تحديد بداية الكلمة العربية ونهايتها من خلال تطبيق أسس خمسة عليها هي: الإفراد في السياق، والحذف من السياق، والحشو في السياق، والإبدال في السياق، واستخدام العلامات الوقعية في الكلام.

ثم يقول إن التعريف التقليدي للكلمة بأنها لفظ مفرد، أو قول، أو أنها تعرف بحسب تقسيمها التقليدي على اسم وفعل وحرف لا يصلح تعريفا حقيقيا لها، لاسيما أن هذا التقسيم قاصر عن أن يشمل جميع أقسام الكلام العربي[2]. ويقدم تمام حسان تعريفا للكلمة يرتبط بوظيفتها أكثر مما يعنى بتقسيمها ليقول إن الكلمة العربية" صيغة ذات وظيفة لغوية معينة في تركيب الجملة تقوم بدور وحدة من وحدات المعجم، وتصلح لأن تفرد، أو تحذف، أو تحشى، أو يغيّر موضعها، أو يستبدل بها غيرها في السياق، وترجع في مادتها غالبا إلى أصول ثلاثة، وقد يلحق بها زوائد[3].

أما المنهج الذي يراعى عند كتابة المعجم فيقتضى الأمور الآتية:

*الهجاء، والنطق، والتحديد الجراماطيقي، والشرح، ويقتضي، أيضا، دراسة الناحية التأريخية للكلمة وهو الذي اصطلح عليه في الغرب بـ: Etymology.

*فالمعنى المعجمي الذي قصده تمام حسان، إذن، هو معنى يقوم على أساس الكلمة، وهو معنى يختلف عن المعنى الوظيفي الجراماطيقي والمعنى الدلالي الاجتماعي[4].

[1]– ينظر: فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني الحديث، ص 42.

[2]– ينظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص 232.

[3]– ينظر: المرجع نفسه، ص 232.

[4]– ينظر: فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني الحديث، ص 43.

*أما منهج الدلالة فيتناول فيه تمام حسان نظريتين في تغيير المعنى: نظرة دياكرونية تأْريخيه، ونظرة استاتيكية ثابتة. فالأولى تحاول البحث في الأسباب التي تحدث التغيير في المعنى التي ربما تكون تأريخية أو لغوية أو طبقية يفترضها الاقتراض.

أما النظرة الاستاتيكية فيمثِّل لها برأي اللساني الإنجليزي فيرث، فيقول: "والآن ننفض أيدينا من وجهة النظر التاريخية، لننشئ منهجا لدراسة الصيغة، والوظيفة في اللغة فنجعل الفكرة المركزية في هذا المنهج هي (الماجريات) وهي تدل، بأحد معانيها على مجموع عناصر محيطة بموضوع التحليل، تشمل حتى التكوين الشخصي، والتاريخ الثقافي للشخص؛ ويدخل في حسابها الماضي والحاضر، والمستقبل. وهذا الاصطلاح بالنسبة (كذا) لعلم اللغة قُصِد به دائما سياق النص[1].

ويقصد تمام حسان بـ:(الماجريات) هنا المصطلح الفيرثي Context of Situation، جزء من السياق.

ويتحدث عن وظائف تكوّن المعنى، وكل وظيفة في استعمال شكل لغوي معين أو عنصر لغوي معين في سياق، أي أن المعنى مركب من علاقات الماجريات، والجراماطيقا، والمعجم والدلالة وهذه الوظائف في الوظيفة الأصواتية، والوظيفة الصرفية، والوظيفة النحوية.

يقول تمام حسان في خاتمة الكتاب إن المنهج الوصفي يخلص الدراسات اللسانية من الشوائب الأخرى، ليجد الطالب نفسه أمام موضوع مستقل لا يعتمد في أفكاره واصطلاحاته فروع المعرفة الأخرى[2].

وبالرغم من أن مبادئ الاتجاه الوظيفي عند تمام حسان تجلت في كتابه مناهج البحث

[1]– تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص 232.

[2]– ينظر: المرجع نفسه، ص 27.

في اللغة، إلا أنها لم تأخذ صورتها النهائية، وتتضح حدود هذا الاتجاه في كتابه" اللغة العربية معناها ومبناها "إذ جاء هذا الكتاب تفصيلا لما كان مجملا في كتاب "مناهج البحث في اللغة".

2-كتاب اللغة بين المعيارية والوصفية:

نشر أول مرة سنة 1958 بواسطة التزام مكتبة الأنجلو المصرية، كما طبع أيضا بدار الثقافة بالدار البيضاء سنة 1979 وأعيد طبعه لديهم سنة 1992.

وهو عبارة عن دراسة مقارنة بين المنهجين (المعياري والوصفي)، أيهما أصلح لدراسة اللغة.

أما فيما يخص سبب تأليف تمام حسان هذا الكتاب ذلك حين رأى شكوى الناس من صعوبة النحو، فأراد في هذا الكتاب تشخيص الداء وتسهيل علاجه، فكان همهم فقط جزئيات النحو لا في صلب المنهج[1].

قسم تمام حسان كتابه إلى بابين كبيرين هنا: المعيارية والوصفية.

حيث ربط في الباب الأول بين المعيارية والأمور الاستعمالية فضم جملة مباحث هي: القياس اللغوي والتحليل والمستوى الصوتي وأثر الفرد في نمو اللغة. بدأ تمام حسان حديثه في هذا الباب في القياس والتحليل حيث يقول: "أن موقف المتكلم من اللغة غير موقف الباحث منها، وأن مظاهر المتكلم من الاستعمال اللغوي أن يراعي معايير اجتماعية معينة يطابقها في الاستعمال، ويقيس في كلامه على هذه المعايير، ومن ثم يصطبغ نشاطه اللغوي بصبغة ظاهرة الصوغ القياسي"[2].

[1]- ينظر: تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة، ط 4، 2000، ص 11.

[2]- المرجع نفسه، ص 39.

حيث إن الظاهرة تبدأ مع الفرد منذ طفولته، وتبقى مادام الفرد يستعمل من الصيغ ما لم يرد على لسانه فيقيس الصيغ أو الجمل التي يتحدث بها على النماذج التي سمعها أو تكلم بها من قبل[1].

وقد تحدث في هذا الفصل أيضا عن فشل القياس النحوي وإنفاقه كمنهج للبحث، وقد مثل لهذا باختلاف النحاة في قياس نعم وبئس وأفعال التعجب، على الفعل حينا وعلى الاسم حينا آخر.

فذهب الكوفيون إلى أنها أسماء، وذهب البصريون إلى أنها أفعال، حيث إن أصحاب المذهب الأول قاسوها على الأسماء فاقتنعوا بأنها أسماء، والآخرين قاسوها على الأفعال فاقتنعوا بأنها أفعال، ومعنى هذا أن منطق القياس مختلف بينهما ونتائج هذا القياس لا يسبب أن تكون محل ثقة، فمنهج البحث في اللغة يجب أن يقوم على الاستقراء والوصف على القياس والمعيار[2].

وهذا ما يظهر انحياز تمام حسان للمنهج الوصفي باعتباره أكثر دقة في دراسته اللغة.

أما فيما يعني الباب الثاني لهذا الكتاب فقد فصل القول فيه عن الوضعية فتناول الأمور المنهجية، فتحدث عن الرموز اللغوية، والاستقراء والتقصير والنماذج اللغوية.

فقد تحدث تمام حسان في التمهيد عن المنطلقات الأساسية للدراسة الوصفية من أهمها، أنه على الباحث في دراسة اللغة أن يصف ما يراه، وأن لا يصدر أحكاما عشوائية بقوله يجوز ولا يجوز.

[1]– ينظر: تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص 39، 40.

[2]– ينظر: المرجع نفسه، ص 49، 50.

وأضاف كذلك أن الدراسة الوصفية تختار مرحلة بعينها من لغة بعينها لتصفها وصفا واستقراء، وأن القاعدة في الدراسة الوصفية ليست معيارا وإنما هي حصة اشتراك بين حالات الاستعمال الفعلية[1].

وفي هذا المقاس في كل خطوة يخطوها لا يحكم، وإنما يصف ويلاحظ ما كان عليه القدماء من المنهج الوصفي، وما إن تنتهي آخر خطواته حتى تكون قد تعرفنا على المنهجين القديم والحديث ليضم، أهمية المنهج الحديث في كونه أساسا للبحث اللغوي[2].

مجمل القول، أن كتاب اللغة بين المعيارية والوصفية يعتبر رد فعل على المنهج المعياري، الذي عرفت به الدراسات اللغوية القديمة عند العرب، فقدم تمام حسان هذا الكتاب لنقد المنهج المعياري ومشيدا بالمنهج الوصفي باعتباره الطريقة الأسمى لدراسة اللغة.

[1]– ينظر: تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص 23، 24.

[2]– ينظر: محمد صلاح الدين بكر، الدراسات في الوصفية العربية القديمة والحديثة، www.elarabiae.ws يوم 2020/04/14، الساعة 18:16.

الفصل الثالث:

قراءة في كتاب "اللغة العربية معناها ومبناها" لتمام حسان

الفصل الثالث: قراءة في كتاب "اللغة العربية معناها ومبناها" لتمام حسان.

صدرت الطبعة الأولى لكتاب "اللغة العربية معناها ومبناها" سنة 1973م، عن الهيئة المصرية العامة، وتلتها طبعات أخرى في مصر والمغرب.

وقد كشف تمام حسان في كتابه هذا عن أنظمة اللغة العربية، ووضعها لأول مرة في مقابل مشاكل التطبيق، وربط هذه الظواهر بالواقع إذ حاول تطبيق المنهج الوصفي البنيوي في دراسة اللغة على العربية الفصحى.

كما احتوى الكتاب خلاصة الأفكار التي كانت تدور في ذهن المؤلف المتمثلة في أهم نظرياته في اللغة العربية وهي نظرية القرائن النحوية، وكذا المزاوجة بين المعنى والمبنى للكشف عن المعنى النحوي الممتد من الأصوات إلى الصرف إلى النحو إلى المعجم إلى الدلالة. فيقول: "وفقت في هذا الكتاب الذي أراه جهدا متواضعا في استنباط منهج للنحو العربي يحمل آثار المذهب البنيوي، ولكنه لا يلتزم به التزاما مطلقا، فلم أعتمد في تفكيري في مادة هذا الكتاب إلا على اجتهاد خاص في ضوء تكويني الشخصي في ظل أفكار النحاة العرب وما تعلمته من الدراسات الحديثة وقد اهتديت في هذا الكتاب إلى أفكار نافعة في فهم النحو العربي وتيسيره وتفسيره"[1].

حظي كتاب اللغة العربية معناها ومبناها بدراسات نقدية كثيرة، فقد عدّه عبد الرحمان العارف مشروع قراءة أخرى للتراث اللغوي العربي من وجهة نظر الدراسات اللغوية الحديثة، أي أنه إعادة صياغة للنحو العربي وترتيب الأفكار اللغوية بوجه عام، في ضوء المنهج الوصفي كأحد مناهج البحث اللغوي الحديث[2].

وأبدى سعد عبد العزيز مصلوح رأيه في كتاب اللغة العربية معناها ومبناها قائلا: "ويقف في الصدارة من هذه المحاولات كتاب أستاذنا تمام حسان (اللغة العربية معناها

[1]– تمام حسان، "مقالات في اللغة والأدب"، عالم الكتب القاهرة، ط1، 2006م، ج1 ص79.

[2]– عبد الرحمان العارف، "تمام حسان رائدا لغويا"، "كتاب تذكاري"، عالم الكتب، ط1، 2002م، ص19.

ومبناها)، إذ هو جهد بصير في جوهره جميع ما سبقه من جهود، ويجمعه بهذه الجهود أنه لا يزال مثلها واقعا في حيز نحو الجملة، بيد أنه مؤهل لا سيما بنظريته في القرائن النحوية والتعليق لأن يكون منطلقا رصينا موفقا لارتياد آفاق جديدة يكون فيها النحو قطب الطرق التحليلية في دراسة النص"[1].

واختلفت ردود الأفعال تجاه هذا الكتاب سلبا وإيجابا، إذ يقول تمام حسان في التقديم لهذا الكتاب: "ولو أن جمهور الدارسين أعطى هذا الكتاب ما يسعى إليه من إثارة الاهتمام فإنه ينبغي لهذا الكتاب أن يبدأ عهدا جديدا في فهم العربية الفصحى مبناها ومعناها وأن يساعد حسن الانتفاع به لهذا الجيل وما بعده من أجيال"[2].

ففي هذا الفصل سنتطرق إلى أهم القضايا التي وردت في هذا الكتاب بالشرح والتحليل.

أولا: بنية كتاب اللغة العربية معناها ومبناها:

قسم تمام حسان كتابه "اللغة العربية معناها ومبناها" إلى ثمانية فصول رتبها ترتيبا منهجيا، بعد أن قدم للكتاب بالآراء اللغوية عند كل من العلماء العرب القدامى واللسانيين الغربيين حديثا، وأبدى موقفه منها.

أما فيما يخص فصول الكتاب، فقد قسمه بحسب نظرته إلى النظام اللغوي، الذي يتألف عنده من «النظام الصوتي والنظام الصرفي والنظام النحوي، فضلا عن مجموعة مفرداتها «المعجم» ومجموعة «القرائن الحالية».

حين ندرس هذه الأنظمة وعناصرها المكونة، ندرك أنها لا تقف فرادى، وإنما يعتمد

[1]– سعد عبد العزيز مصلوح، "في اللسانيات العربية المعاصرة"، دراسات ومثاقفات، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2004م، ص204.

[2]– تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص10.

بعضها على بعضها، فالصرف يعتمد على الأصوات والنحو يعتمد عليهما معا»[1].

الفصل الأول: اللغة والكلام.

بدأ تمام حسان كتابه "اللغة العربية معناها ومبناها" بفصل نظري عام عنونه "باللغة والكلام"، أشار في بداية هذا الفصل إلى الفرق بين هذين المصطلحين ولم يقف طويلا عند هذه النقطة، ذلك أنه أطال الكلام عنها في كتابه السابق "مناهج البحث في اللغة"، غير أنه أفاض في شرح الأنظمة المختلفة (النظام الصوتي والنظام الصرفي والنظام النحوي)، وعديد العلاقات التي تربط هذه الأنظمة بعضها ببعض.

ويمكننا أن نلخص أهم ما جاء في هذا الفصل فيما يلي:

1- خاض تمام حسان في موضوع التفريق بين اللغة والكلام من زاوية جديدة غير الزاوية المنهجية البحتة تلك هي زاوية طبيعة كل منها وتكوينه[2].

فقد تطرق إلى السمات الفارقة بين كليهما في العديد من العبارات منها قوله: «فالكلام عمل واللغة حدود هذا العمل. والكلام سلوك واللغة معايير هذا السلوك والكلام نشاط واللغة قواعد هذا النشاط والكلام حركة واللغة نظام هذه الحركة والكلام يحس بالسمع نطقا والبصر كتابة واللغة تفهم بالتأمل في الكلام»[3].

ويقول أيضا: «فالكلام هو المنطوق وهو المكتوب واللغة هي الموصوفة في كتب القواعد وفقه اللغة والمعجم ونحوها. والكلام قد يحدث أن يكون عملا فرديا ولكن اللغة لا تكون إلا اجتماعية»[4].

---

[1]- ممدوح عبد الرحمان الرمالي، العربية والوظائف النحوية دراسة في اتساع النظام والأساليب، دار المعرفة الجامعية، مصر، د ط، 1996، ص 43.

[2]- ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 32.

[3]- المرجع نفسه، ص 32.

[4]- المرجع نفسه، ص 32.

وضح تمام حسان من خلال هذين القولين العلاقة القوية التي تربط اللغة والكلام من خلال ذكره لخصائص كل منهما، ورصد ما بينهما من فروق على مستوى البحث.

2- ركز تمام حسان على أن اللغة نظام رمزي عرفي، ولتوضيح فكرته هذه لجأ إلى عقد مشابهة بين النظام اللغوي وجسم الإنسان، فقال: «المعروف أن الجسم الإنساني جهاز حيوي واحد ذو وظيفة معينة ربما صحّ أن نسميها (تحقيق الوجود البيولوجي) للإنسان. ولكن هذا الجهاز الحيوي مركب من أجهزة فرعية كالجهاز الهضمي والعصبي والإفرازي والدوري والتنفسي وغير ذلك. هذه الأجهزة جميعا تقوم بوظائف يمكن فهم كل منها على حدة إذا نظرنا إلى الجهاز الذي يؤديها مستقلا عن بقية الأجهزة.

ولكن هذه الأجهزة لا يستقل أحدها عن بقيتها من الناحية العملية. إذ يجري بينهما نوع من تنسيق الوظائف والتكافل في نطاق الجهاز الحيوي الأكبر ولصالحه. وكما أن جسم الإنسان جهاز أكبر مكون من أجهزة فرعية نجد اللغة جهاز أكبر مكونا من أجهزة فرعية.

والخلاف الوحيد بين هذا الجهاز الأكبر وذاك أن الجسم جهاز حيوي وأن اللغة جهاز رمزي عرفي»[1].

أكد تمام حسان على كون اللغة نظام عرفي رمزي يشتمل على عديد المستويات والأنظمة التي تحوي عناصر لها دور ووظيفة محددة داخل النظام، تقوم بها متحالفة مع غيرها من العناصر التي بينها من الروابط الجامعة ما يجعلها متناسقة ومتكاملة ومتكافئة لتحقيق الغاية القصوى للاستعمال اللغوي.

3-عرف تمام حسان النظام بقوله: «مجموعة من «المعاني» تقف بإزائها مجموعة من الوحدات التنظيمية أو «المباني» المعبرة عن هذه المعاني، ثم من طائفة من «العلاقات» التي تربط ربطا إيجابيا، والفروق «القيم الخلافية» التي تربط سلبيا -بإيجاد المقابلات ذات

[1]- ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 33.

الفائدة– بين أفراد كل من مجموعة المعاني أو مجموعة المباني»[1].

من خلال هذا القول يتبين أن تمام حسان يرى أن النظام قائم على مجموعة المعاني التي تقع في مقابلها مجموعة من المباني، تربط بينهما مجموعة من العلاقات السلبية والعلاقات الإيجابية.

ويرى تمام حسان أن علم الصوتيات "Phonology" يقوم بالكشف عن النظام الصوتي من خلال أمرين أساسيين هما: معطيات علم الأصوات وهي ما يسجله بحث الأصوات من صفات ومخارج، وطائفة من العلاقات العضوية الإيجابية وطائفة أخرى من المقابلات «القيم الخلافية»[2].

أما النظام الصرفي فرأى أنه مكون من ثلاث دعائم هامة:[3]

* مجموعة من «المعاني» الصرفية التي يرجع بعضها إلى «التقسيم»، ويرجع بعضها الآخر إلى «التصريف»، ويرجع بعضها الثالث إلى «مقولات الصياغة الصرفية» أو إلى «العلاقات النحوية».

* طائفة من «المباني» "morphemes" التي تدل على تلك المعاني أحيانا بوجودها إيجابا وأحيانا بعدمها سلبا وهو ما يسمونه morphemes Zero، ويسميه النّحاة «الدلالة العدمية».

* طائفة من العلاقات العضوية الإيجابية وأخرى من المقابلات أو القيم الخلافية بين المعنى والمعنى وبين المبنى والمبنى.

وأما النظام النحوي عنده فيتكون مما يلي:[1]

[1]– تمام حسان، اللغة العربية ومبناها، ص 34.

[2]– ينظر: المرجع نفسه، ص 35.

[3]– ينظر: المرجع نفسه، ص 35،36.

* طائفة من المعاني النحوية العامة.

* مجموعة من المعاني النحوية الخاصة أو الأبواب المفردة.

* مجموعة من العلاقات التي تربط بين المعاني الخاصة وتكون قرائن معنوية عليها حتى تكون صالحة عند تركيبها لبيان المراد منها.

* ما يقدمه علما الصرف والصوتيات لعلم النحو من المباني الصالحة للتعبير عن معاني الأبواب وتلك الصالحة للتعبير عن العلاقات، فليس للنحو من المباني إلا ما يقدمه له الصرف.

* وأخيرا تأتي القيم الخلافية أو المقابلات بين أحد أفراد كل عنصر مما سبق، وبين بقية أفراده.

إذن، فالنظام اللغوي عند تمام حسان هو مستويات ثلاثة (الصوتي والصرفي والنحوي)، يعتمد كل منها على الآخر فهي تترابط في مسرح الاستعمال اللغوي فلا يمكن الفصل بينهما إلا صناعة ولأغراض التحليل فقط.

4-أما المعجم فقد صرح تمام حسان في كتابه "اللغة العربية معناها ومبناها" أنه ليس نظاما بل هو رصيد من الكلمات، وبذلك يكون نظام اللغة العربية كما عرضه الكتاب يتشكل من أنظمة ثلاثة هي: النظام الصوتي، النظام الصرفي، والنظام النحوي، وطائفة من الكلمات كون مفردات المعجم لا تشكل نظاما. إذ يقول: «وليس المعجم نظاما من أنظمة اللغة فهو لا يشتمل على شبكة من العلاقات العضوية والقيم الخلافية ولا يمكن لمحتوياته أن تقع في جدول يمثل احتباك هذه العلاقات على نحو ما سنرى في أنظمة الأصوات والصرف والنحو»[2].

[1]- تمام حسان، اللغة العربية ومبناها، ص 36،37.

[2]- المرجع نفسه، ص 39.

5-أما الدلالة من منظوره فلا تشكل نظاما قائما بذاته، فهي عنده قائمة على فكرة المقام، أما العلاقة بين الدلالة والصوت والصرف والنحو فلم تكن خافية في تصور تمام حسان، فقد تطرق إلى العلاقات القائمة بين المعاني الوظيفية الثلاثة والمعنى الدلالي الذي يعد محصلة كل تلك المعاني. إذ يقول: «سننظر أولا في طبيعة العملية للدراسة الصوتية وفي الصلة بين علم الأصوات وبين الدراسات اللغوية مقدمين بذلك لدراسة الفروع التي تتناول المعنى على مستوياته المختلفة كالصوتيات والصرف والنحو وهي الفروع التي تدرس المعنى الوظيفي موضحين بعد ذلك طبيعة المعنى المعجمي ثم معنى المقام واصلين من كل ذلك إلى المعنى الدلالي»[1].

الفصل: الثاني، والثالث، والرابع، والخامس.

خصص تمام حسان هذه الفصول لدراسة نظام اللغة، فهو يتصور اللغة العربية الفصحى ثلاثة أنظمة: النظام الصوتي، والنظام الصرفي، والنظام النحوي، على أنه يعد: «أن كل دراسة لغوية -لا في الفصحى فقط بل في كل لغة من لغات العالم- لابد أن يكون موضوعها الأول والأخير هو المعنى وكيفية ارتباطه بأشكال التعبير المختلفة»[2].

فبدأ بمجال الصوت كعادة اللسانيين، وقسم هذا المبحث إلى فصلين؛ فصل في الفونطيقا وآخر في الفونولوجيا.

أما الفصل الرابع فقد كان مخصصا للصرف، وقد كان الأضخم والأطول. ثم تعرض

للنحو في الفصل الخامس محاولا مزج هذا العلم بعلم المعاني ليصل إلى دراسة جديدة للفصحى.

[1]- تمام حسان، اللغة العربية ومبناها، ص 43.

[2]- المرجع نفسه، ص 09.

الفصل السادس: الظواهر السياقية

تناول تمام حسان في هذا الفصل ما أطلق عليه "بالظواهر السياقية"، ذلك أن هذه الظواهر لا يمكن أن نلمسها إلا في السياق، فهي ظواهر سياقية لا تستجيب لمقررات النظام بل هي من مطالب الاستعمال.

وقد أحصى تمام حسان هذه الظواهر فوجدها ثلاث عشرة ظاهرة هي: التأليف، والوقف، والمناسبة، والإعلال والإبدال، والتوصل، والإدغام، والتخلص، والحذف، والإسكان، والكمية، والإشباع والإضعاف، والنبر، والتنغيم.

ومعظم هذه الظواهر معروفة تناولها تمام حسان بالدراسة في أماكن متفرقة من مباحث الأصوات والصرف والنحو، فضلا عما تناوله من ظواهر لم يعرفها القدماء كالنبر والتنغيم[1].

أرجع تمام حسان حدوث تلك الظواهر السياقية إلى أسباب ثلاثة: الثقل في النطق، وجود احتمال اللبس، والخروج على الذوق العربي اللغوي، وربط هذه الثلاثة بوجود أمرين متناقضين: توالي الأضداد، وتوالي الأمثال، اللذين لا يرتضيهما ذوق العربية الفصحى لأن النظام اللغوي والاستعمال السياقي جميعا فيما يحرصان على التخالف ويكرهان التنافر والتماثل[2].

فعند حدوث تشابه بين التراكيب يصعب على المتلقي فهمها، وهنا سيستعين بظاهرة من الظواهر السياقية لحل المشكلة وفك الإبهام، وبذلك يحدث ما يسمى أمن اللبس، الذي يعد من الأغراض المهمة التي راعتها العرب في كلامها، فالغرض الأول من التعبير هو الإفهام، ولذلك كان إزالة ما يؤدي إلى اللبس من أولى أغراض المتكلم[3]. أي أن المتكلم يلجأ إلى هذه الظواهر السياقية كعوامل مساعدة لإيصال ما يرغب به وإفهام المتلقي.

---

[1]– ينظر: ممدوح عبد الرحمان الرمالي، العربية والوظائف النحوية، ص 47.

[2]– ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 47.

[3]– ينظر: فاضل السامرائي، الجملة العربية والمعنى، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط1، 2000م، ص 69.

الفصل السابع: المعجم

خصص تمام حسان الفصل السابع للمعجم، ونفى في بدايته أن يكون للمعجم نظام لغوي كالنظام الصوتي والنظام الصرفي والنظام النحوي، وذلك أنه: «حين نسمي أفكارا مركبة ما نظاما فلا بد أن تكون بين بعضها وبعض علاقات عضوية معينة وكذلك أوجه خلاف بين كل واحدة منها وبين الأخرى بحيث تؤدي كل واحدة منها في النظام وظيفة مختلفة عما تؤديه الأخرى»[1].

وقد أكد على أن المعجم ليس نظاما لكونه لا يتوافر على مقومات النظام التي وصفها، وهي:[2]

* العلاقات العضوية والقيم الخلافية بين المكونات؛ فليس بين كلمات المعجم أي علاقة عضوية وقد يكون بين كل طائفة من هذه الكلمات علاقة اشتقاقية معينة هي اشتراكها في أصول المادة ولكن هذه العلاقة الاشتقاقية تختلف كما نقصده من العلاقة العضوية.

* الصلاحية للجدولة (أي أن يوضع في صورة جدول)؛ فالمعجم على عكس النظام الصوتي والنظام الصرفي والنظام النحوي للعربية الفصحى، فقد أمكن وضعهم في صورة جداول ذات أبعاد أفقية وأخرى رأسية تتشابك فيها العلاقات الخلافية لأمن اللبس، فالمعجم لا يمكن أن يوضع في صورة جدول لأنه كما قلنا تنقصه العلاقات العضوية بين مكوناته.

* عدم إمكان الاستعارة بين لغة ولغة؛ فتتميز الأنظمة اللغوية بصعوبة استعارة وحداتها من لغة إلى أخرى، فلا تستعير أداة ولا رتبة ولا صيغة ولا بابا نحوي، على عكس الكلمات المفردة وهي مكونات المعجم. فقد اشتملت اللغة العربية منذ القديم على مفردات مستعارة من لغات أخرى، ولكن لم تستعر قاعدة ولا طريقة من طرق التركيب ولا أداة ولا جزءا آخر من أجزاء أنظمتها.

---

[1]– تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 312.

[2]– ينظر: المرجع نفسه، ص 312– 314.

إذن، فكون المعجم يفتقر إلى العلاقات العضوية بين أجزائه وعدم صلاحيته للجدولة وإمكانية استعارة مفرداته بين لغة ولغة، جعلته طائفة من الكلمات التي لا يمكن أن تشكل نظاما.

لكن القول بأن المعجم ليس نظاما لا يعني إخراجه من اللغة، لقول تمام حسان، «فالمعجم على رغم كونه قائمة من الكلمات التي لا تنتظم في نظام معين إنما يعتبر جزءا من اللغة من حيث يمد اللغة بمادة عملها وهي الكلمات المختزنة في ذاكرة المجتمع»[1].

إذن، فالمعجم جزء من اللغة التي يزودها بمادة عملها وهي الكلمات.

شرح تمام حسان طبيعة الكلمة في المعجم في ظل التفريق بين اللغة والكلام، وأن المعجم هو جزء من اللغة لا من الكلام. إذ يقول: «والمعجم جزء من اللغة لا من الكلام ومحتوياته الكلمات التي هي مختزنة في ذهن المجتمع أو مقيدة بين جلدتي المعجم وهي صامتة في كلتا الحالتين. ومن ثم يكون المعجم صامتا كصمت اللغة ويكون ذلك منسجما مع كونه جزءا من اللغة، وحين يتكلم الفرد يغترف من هذا المعين الصامت فيصيِّر الكلمات ألفاظا ويصوغها بحسب الأنظمة اللغوية»[2].

فالمعجم إذن صامت لكونه جزءا من اللغة، يقوم المتكلم باستعارة كلماته للتعبير عن نفسه، فيصوغ هاته الكلمات ألفاظا بما يوافق اللغة وأنظمتها.

وقد فصل تمام حسان القول في أن معنى الكلمة في المعجم متعدد ومحتمل ولكن معنى اللفظ في السياق واحد لا يتعدد، للأسباب الآتية:[3]

* ما في السياق من قرائن تعين على التحديد.

---

[1]– تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 316.

[2]– المرجع نفسه، ص 316.

[3]– ينظر: المرجع نفسه، ص 316.

* ارتباط كل سياق بمقام معين يحدد في ضوء القرائن الحالية.

وقد طرح تمام حسان سؤالا فقال: «كيف يأمل المتكلم في أن يكون واضحا وهو يستعمل كلمة ذات معنى متعدد ومحتمل؟»[1].

ثم أجاب بأن المتكلم لا يستخدم الكلمات وإنما يحولها إلى ألفاظ محددة الدلالة في بيئة النص، فحين يلتقطها المتكلم يحولها من الصورة إلى الحقيقة الحسية (سمعيا وبصريا)، ومن الإفراد (وهو طابع المعجم) إلى السياق الاستعمالي (وهو طابع الكلام)[2].

إذن فمعنى الكلمة في المعجم متعدد ومحتمل ويتم ضبطه وتحديده من خلال تحويله إلى الحقيقة الحسية وإلى السياق الاستعمالي.

وانطلاقا من هذا اقترح تمام حسان أن يكون هناك علم خاص يهتم بدراسة المعجم يسمى "علم المعجم"، من مهامه أن يضع طرقا لتحديد الكلمة العربية داخل المعجم بالاستناد إلى جملة من الأساليب كالاشتقاق والنعت والتعريب والتوليد، ويهتم بالعرف الاجتماعي للغة، ويبين الفرق بين المعنى المعجمي والمعنى الوظيفي والمعنى الدلالي إلى غير ذلك مما يتناوله المعجم.

كما تطرّق إلى قضية الدلالات الاستعمالية للكلمة، فقال: «والمعروف أن الواضع يضع الكلمة أولا للمعنى الحقيقي العرفي وليس للمعنى المجازي الفني ولكن كلمات اللغة دائما وفي كل مجتمع أقل بكثير جدا من تجارب هذا المجتمع»[3].

إذن، فالمعاني الحقيقية محدودة جدا بالمقارنة مع تجارب المجتمع، فلو اكتفى المجتمع بهذه الكلمات في معانيها الحقيقية لضاعت أغلب تجاربهم واختفت.

---

[1]– تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 317.

[2]– ينظر: المرجع نفسه، ص 317.

[3]– المرجع نفسه، ص 320.

ولقد دعا تمام حسان إلى حل هذه المشكلة في اتجاهين هما:[1]

* محاولة إثراء اللغة بإيجاد كلمات للمعاني التي لم يعبر عنها ولم توضع لها كلمات من قبل.

* محاولة الانحراف بالمعنى العرفي للكلمة إلى معان أخرى فنية بيانية تسمى المعاني المجازية كالتشبيه والاستعارة والمجاز المرسل.

ثم انتقل لتحليل المعنى المعجمي من النواحي الآتية:[2]

* التعدد والاحتمال في المعنى المعجمي؛ أي أن المعنى المعجمي يتصف بالتعدد والاحتمال، إذ تقود كل منها إلى الأخرى، والكلمة في المعجم لا تفهم إلا منعزلة عن السياق وهذا هو المقصود بوصف الكلمات في المعجم بأنها (مفردات)، ومن صلاحيتها للدخول في أكثر من سياق يأتي تعدد معناها واحتماله في حالة الإفراد.

* شرح المعنى كيف يكون؛ فالتطرق للمعجم لا يكشف لنا عن قاعدة صوتية أو صرفية أو نحوية، وإنما يقدم لنا معلومات عن طريقة النطق والهجاء والتحديد الصرفي والشرح.

* صلة المعنى المعجمي بأنظمة اللغة الثلاثة الصوتي والصرفي والنحوي؛ فالمعجم نجده ينتفع بنتائج المستويات التحليلية التي سبقت وهي النظام الصوتي والصرفي والنحوي، وهي النظم المسؤولة عن تحديد المعنى الوظيفي، أي أن المعنى المعجمي يستعين بالمعنى الوظيفي.

إذن، فالمعجم يتناول مفرداته بالشرح، وبيان هجائها، وطرق نطقها، وتحديدها الصرفي، لتعدد معانيها واحتمالاتها، وذلك انطلاقا من نتائج المستويات اللغوية، لكونه يستعين بالمعنى الوظيفي لتحديد المعنى المعجمي.

---

[1]– ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 320.

[2]– ينظر: المرجع نفسه، ص 323– 331.

الفصل الثامن: الدلالة

خصص تمام حسان الفصل الثامن والأخير للدلالة، حيث ظهر من خلال هذا الفصل تأثره بمبادئ المدرسة السياقية الوظيفية، وفيه ربط بين التراث اللغوي والدرس الحديث، وأشار إلى جهود العرب في مجال الدلالة وما قدموه من آراء في قالب البلاغة، خاصة ما يتعلق بأعمال عبد القاهر الجرجاني التي اعتبرها محاولات ذكية.

كما أن تأثره بأستاذه فيرث جعله يهتم بالمعنى اهتماما كبيرا، ويركز على الطابع الاجتماعي للغة وفكرة المقام.

ففي ظل تركيزه على المعنى توصل إلى اجتماعية اللغة، والتي تولدت عنها فكرة المقام، واعتبرها: «المركز الذي يدور حوله علم الدلالة الوصفية في الوقت الحاضر وهو الأساس الذي ينبني عليه الشق أو الوجه الاجتماعي من وجوه المعنى الثلاثة وهو الوجه الذي تتمثل فيه العلاقات والأحداث والظروف الاجتماعية التي تسود ساعة أداء (المقال)»[1].

ويرى تمام حسان أن الوقوف على الجوانب النحوية والصرفية والصوتية لا يعطينا إلا معنى المقال (وهو الجامع للمعنى الوظيفي والمعنى المعجمي)، لذلك لابد من مراعاة العنصر الاجتماعي الذي هو المقام للوصول إلى المعنى الدلالي.

يقول تمام حسان في هذا الصدد: «لأن معنى «ظاهر النص» يحتاج إلى وظائف

(المعنى الوظيفي) كما يحتاج إلى العلاقات العرفية بين المفردات ومعانيها (المعنى المعجمي) إذ منهما معا يكون معنى «المقال»، وانفراد العلاقات العرفية بين المفردات ومعانيها بالوجود يجعل الأمر بحاجة أيضا إلى معنى «المقام» أو المعنى الاجتماعي الذي هو شرط لاكتمال «المعنى الدلالي»[2].

[1]– تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 337.

[2]– المرجع نفسه، ص 341،342.

إذن ففصل الدلالة كان غرض الكتاب وخلاصته، ذلك أن المعنى هو الموضوع الأخص للكتاب، والدلالة اكتمال المعنى لأنها خلاصة المعنى الوظيفي والمعنى المعجمي وما للسياق الاجتماعي من قرائن.

ثانيا: محاولة تمام حسان لإعادة وصف مستويات النظام اللغوي

يقوم النظام اللغوي على عدة مستويات تحليلية متكاملة فيما بينها، تربط بينها علاقة تكاملية لعلاقة الجسد بالأعضاء؛ بدءا من الصوت الذي يمد أصغر وحدة لغوية، ثم الكلمة التي هي ميدان الصرف، ثم التركيب الذي ميدانه النحو، ثم الجانب المعجمي.

هذه المستويات تتضام فيما بينها، فلا يمكن استبعاد جانب دون جانب فلا يمكن تقسيم كلام المتكلم إلى مستويات، فالكلام المنطوق تتضافر فيه كل المستويات لتحقيق مقاصد لغوية، وفيما يلي تفصيل موجز لهذه المستويات.

المستوى الصوتي:

يهتم البحث اللغوي في هذا المستوى بدراسة الأصوات التي يتكون منها الكلام باعتبار أنها وحدات صوتية مجردة منعزلة عن سياقها، وذلك ببيان مخرج كل صوت وطريقة نطقه وصفة الصوت دون ربطه بالمعنى، وهو ما يهتم به علم الفونولوجيا Phonetics، ويشمل ثلاثة أنواع تتمثل في:

علم الأصوات النطقي؛ يهتم بعملية النطق ودراسة مخارج الأصوات، وعلم الأصوات الفيزيائي؛ يهتم بدراسة الوسط الذي ينتقل فيه الصوت. وأخيرا علم الأصوات السمعي، حيث يهتم هو الآخر بتلقي السماع للأصوات[1].

[1]– ينظر: محمد محمد داود، العربية وعلم اللغة الحديث، دار غريب، القاهرة، مصر، (د. ط)، 2001، ص 102،103.

وباعتبار آخر «هو دراسة الصوت باعتباره وحدة في نسق صوتي، ويهتم به علم Phonology؛ حيث يربط بين الصوت وطرق تشكيله ووظائفه»[1]، أي أنه يهتم في علم الأصوات الفونولوجي بربط الصوت بالمعنى أي دراسة وظائف الأصوات.

المستوى الصرفي:

«يتناول البحث اللغوي في هذا المستوى بالكلمة خارج التركيب فيدرس صيغ الكلمات من حيث بناؤها والتغيرات التي تطرأ عليها من نقص أو زيادة، وأثر ذلك في المعنى»[2].

فمجال علم الصرف يقتصر على دراسة بناء الكلمة واشتقاقاتها، وتصريفها، فهو يدرس الوحدات الصرفية والصيغ اللغوية التي تتمثل في الفعل، الاسم، اشتقاق الأسماء كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصيغ وغيرها.

المستوى النحوي:

يُعنى هذا المستوى بدراسة نظام بناء الجملة، ودور كل جزء في هذا البناء علاقة أجزاء الجملة بعضها ببعض، وأثر كل جزء منها على الآخر، بالإضافة إلى ذلك يهتم مستوى التركيب Syntactic بدراسة التراكيب الصغرى، مثل المضاف والمضاف إليه، النعت والمنعوت، وكذا تركيب الفعل مع حرف الجر أو الظرف، التعبيرات السياقية، التعبيرات الاصطلاحية[3].

أما بالمستوى المعجمي:

هو المستوى الذي يعنى بدراسة مقاصد الكلام ورسوم التعبير، انطلاقا من أن لكل كلمة في اللغة العربية معنى مخصوصا وطريقة معينة في الاستعمال. وذلك بمعرفة مواقع

[1]– محمد محمد داود، العربية وعلم اللغة الحديث، ص 103.

[2]– المرجع نفسه، ص 106.

[3]– ينظر: المرجع نفسه، ص 106.

الألفاظ وما يكون لها من معان متعددة تتناوب في الظهور بتناوب السياق[1].

هذا فيما يخص التقسيمات التي اتفق عليه جل العلماء، أما فيما يخص الدكتور "تمام حسان"، فقد تصور تقسيم يتكون من ثلاثة أنظمة: النظام الصوتي، والنظام الصرفي والنظام النحوي، وضح هذا التقسيم في كتابه اللغة العربية معناها ومبناها حيث يقول: «اللغة منظمة من مجموعة من الأنظمة منها النظام الصوتي والنظام الصرفي والنظام النحوي»[2].

وقد مثل لعلاقة هذه الأنظمة بعلاقة الجسم الإنساني بالأجهزة الفرعية التابعة له، كالجهاز الهضمي والعصبي والإفرازات والنفسي وغير ذلك...، من حيث أن لكل جهاز من هذه الأجهزة وظيفة معينة تتضافر فيما بينها فلا يمكن فصل أي جهاز عن الآخر، إذ يجري بينهم نوع من تنسيق الوظائف في نطاق الجهاز الحيوي الأكبر ولصالحه وكذلك الأمر بين هذه الأنظمة[3].

وتمام يعتبر أن للغة ثلاثة أنظمة فقط حيث يرى أن المعجم ليس من أنظمة اللغة لأنه لا يحتوي على شبكة من العلاقات العضوية والقيم الخلافية، فالمعجم الغاية منه ليس إلا قائمة من الكلمات التي تعبر عن تجارب المجتمع أو نصفها وتشير إليه[4].

وفيما يلي نعرض نموذج "تمام حسان" في إعادة وصف اللغة العربية بالاعتماد على تقسيمه الثلاثي: (المستوى الصوتي، والمستوى الصرفي والمستوى النحوي).

1-إعادة وصف النظام الصوتي:

اهتمت اللسانيات العربية في نشأتها بدراسة الأصوات، بحكم تأثر اللسانيين العرب

---

[1]- ينظر: مهدي أسمد صالح، جدل اللفظ والمعنى دراسة في علم الدلالة العربي، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا الجامعية الأردنية، 1995، ص 03.

[2]- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 23.

[3]- ينظر: المرجع نفسه، ص 23.

[4]- ينظر: المرجع نفسه، ص 39.

بالغرب في دراستهم الوصفية التي تعتمد على تقسيم الأصوات إلى عناصر مستقلة من حيث المخارج والصفات، والنبر والتنغيم. والفونطيقا الإنجليزية تلتقي مع التراث الصوتي العربي في طبيعة مباحثها، وهذا ما جعل اللسانيين العرب يربطون بين نتائج الدراسات الصوتية القديمة بنتائج البحث الصوتي الحديث والمقارنة بينهما[1].

من بين اللسانيين العرب الذين ربطوا بين الدرس اللغوي العربي والدرس اللغوي الغربي نجد تمام حسان، من خلال إعادة وصف أصوات اللغة العربية –في كتابيه: مناهج البحث في اللغة، وكتاب اللغة العربية معناها ومبناها–، حيث أضاف الجانب الفونولوجي في وصف الأصوات العربية.

أفرد تمام حسان فصلين في كتابه اللغة العربية معناها ومبناها للحديث عن الأصوات العربية، تحدث في الأول عن الأصوات: تحدث عن سيبويه والأصوات العربية، وسيبويه والمحدثون ...

أما الفصل الثاني المعنون بـ: النظام الصوتي (الصوتيات)، تحدث عن القيم الخلافية ووظائف الأصوات الصحيحة، وظائف العلل، الصوت الحرف...، سنعرض فيما يلي أهم الجهود والإضافات الصوتية التي قام بها تمام حسان، والمفاهيم التي تطرق إليها في كتابه اللغة العربية معناها ومبناها.

تحدث تمام حسان عن نظرة سيبويه لعلم الأصوات، حيث يرى أن سيبويه كان على وعي بأهمية دراسة الأصوات لدراسة اللغة، وأن النظام الصوتي ضروري لمن أراد دراسة النظام الصرفي، حيث وضع الدراسات الصوتية تحت عنوان «باب الإدغام»؛ فتناول الأصوات بالوصف من حيث المخرج وطريقة النطق والجهر والهمس والتفخيم والترقيق ناظرا

[1]– ينظر: فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث –دراسة في النشاط اللساني العربي– إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط1، 2004، ص 104.

للصوت في حالة عزله عن السياق[1].

تحدث سيبويه في أول باب الإدغام عن عدد حروف العربية، مستخدما مصطلح الحرف، وذكر أن حروف العربية تسعة وعشرون، وتصبح خمسة وثلاثين حرفا بحروف هي فروع، وأصلها التسعة والعشرون، وتكون اثنين وأربعين حرفا بحروف أخرى من فروع أيضا لكنها غير مستحسنة[2].

والظاهر كما يرى د. غانم الحمد «أن سيبويه يريد بمصطلح الحروف هنا الأصوات اللغوية وليس الرموز الكتابية، وأكثر سيبويه من استعمال مصطلح الحرف»[3].

أي أن سيبويه لم يفرق بين اصطلاحي الحرف والصوت على عكس الدراسات الحديثة التي أكدت على ضرورة التفريق بينهما، فهما مفهومان مختلفان ذلك أن «الحرف وحدات من نظام وهذه الوحدات أقسام ذهنية، أعمال نطقية على نحو ما تكون الأصوات، والفرق واضح بين العمل الحركي الذي للصوت، وبين الإدراك الذهني الذي للحرف، أي بين ما هو مادي محسوس وبين ما هو معنوي مفهوم ... فالصوت ينطق فيكون نتيجة تحريك أعضاء الجهاز النطقي وما يصاحب هذا التحريك من آثار سمعية، ولكن الحرف لا ينطق وإنما يفهم في إطار نظام من الحروف تسمى النظام الصوتي»[4].

يفهم مما قاله تمام حسان في التفريق بين الصوت والحرف أن الحرف مفهوم تجريدي ذهني في حين أن الصوت مفهوم استعمالي وهو عمل نطقي حركي.

مثل تمام حسان لعلاقة الأصوات والحروف كالعلاقة بين الطلاب والصفوف؛ فالطالب

---

[1]– ينظر: تمام حسان، للغة العربية معناها ومبناها، ص 50.

[2]– سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1982، 4، ص 431، 432.

[3]– غانم قدوري الحمد، فكرة الصوت الساذج وأثرها في الدرس الصوتي العربي، مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية، ع4، 1428، ص 202.

[4]– تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 63.

حقيقة مادية أما الصف وحدة تقسيمية، كما أني أستطيع أن أنطق الصوت وأحرك به لساني، بإمكاني مصافحة الطالب؛ أي أن الصوت والطالب حقيقتان ماديتان والحرف والصف قسمان من نظام يضم غيرهم من الأقسام[1].

يؤكد تمام حسان في إطار العلاقة بين الصوت والحرف أن سيبويه وأصحابه في استنباط الحروف اتجهوا عكس ما يراه المحدثون؛ فاتجاه البحث الحديث إنما يكون من الأصوات إلى الحروف، إذ ينظم الباحث ما لديه من أصوات جرت ملاحظتها، يقسمها إلى مجموعات تسمى كل مجموعة منها حروفا، ولكن سيبويه وأصحابه، حين تصدوا لتحليل الأصوات العربية كان لديهم نظام صوتي وكانت الحروف التي يشتمل عليها النظام قد جرى تطويعها للكتابة، فكان لكل حرف منها رمز كتابي.[2]

ومنه فإن سيبويه لم يكن يفرق بين الحرف والصوت، فالتفريق بينهما يؤدي بالضرورة لوضع رموز للأصوات.

فرق تمام حسان بين علم الأصوات وعلم الصوتيات، فعلم الأصوات عنده مرحلة تمهيدية لإنشاء علم الصوتيات؛ فهذا الأخير يبنى على دعامتين رئيستين هما:[3]

* معطيات علم الأصوات، أي مجموعة الملاحظات المسجلة التي تقرر أن اللغة المدروسة تشتمل على عدد معين من الأصوات لكل منهما وصفه العضوي والسمعي.

* طائفة من المقابلات بين الأصوات من حيث المخارج والصفات والوظائف، وهذه المقابلات هي جهات الاختلاف بين كل صوت وصوت آخر إما من حيث المخرج أو الصفة فقط أو هما معا وتسمى «القيم الخلافية».

ومنه فإن وظيفة عالم الأصوات هي الملاحظة والتسجيل كمرحلة أولية لدراسة

[1]– ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 74.

[2]– ينظر: المرجع نفسه، ص 50، 51.

[3]– المرجع نفسه، ص 67.

الأصوات، أما عالم الصوتيات يهتم بالتقسيم والتحليل والتنظيم ورصد القيم الخلافية التي تفرق بين صوت وآخر.

ميّز تمام حسان في إطار حديثه عن القيم الخلافية للأصوات؛ بين وظيفة الصحاح والعلل (الصوامت والحركات)، وقد حدد وظيفة كل واحد منهما، من وجهة صوتية وصرفية ونحوية:[1]

من حيث الأصوات:

* الحروف الصحيحة تكون بداية للمقطع في اللغة العربية ولا تكون العلل كذلك.

* الحروف الصحيحة تقبل التحريك والإسكان أما حروف العلة فلا تقبل تحريكا ولا إسكانا.

* الجهر والهمس باعتبارهما قيمتين خلافيتين يفرقان بين الصحيح والصحيح ولا يفرقان بين العلة والعلة لأن جميعها مجهورة في العربية.

* الحروف الصحيحة إذا شددت وطالت دلت على تعدد المقاطع أو على الوقف.

* أن حروف العلة تؤدي مهمة جليلة في اللغة العربية حيث تعتبر أساسا لقوة الإسماع.

من حيث الصرف:

* من وظائف الصحاح (الصوامت) في اللغة العربية أن تكون أصولا للكلمات من حيث الاشتقاق (فاء أو عين أو لام الكلمة).

* تعتبر حروف العلة وسيلة لتقليب صيغ الاشتقاق في حدود المادة الواحدة كالفرق بين قَتَلَ، قُتِلَ، قتيل وهلم جرا من مشتقات (ق ت ل).

[1]– تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 68– 72.

من حيث النحو:

أن حرف العلة (حركة كان أو مدا) يصلح بمفردة أن يكون علامة إعرابية.

ومن هنا يرى تمام حسا كملخص لما سبق أن النظام الصوتي للغة يقسم الأصوات اللغوية إلى حروف Phonemes من خلال رصد القيم الخلافية للوظائف أي المعاني التي ترصد للأصوات في استعمالها في الألفاظ.

محاولة تمام حسان إعادة وصف أصوات اللغة العربية.

سنعرض في هذا العنصر الفرق بين وصف تمام حسان، لأصوات اللغة العربية، وبين وصف العرب القدماء لها من خلال عرض جدولين يوضحان الفرق بينهما:

جدول وصف الأصوات كما جاء عند العرب القدماء:[1]

المخارج	الصفات												
	شديد					ما بين الشديد والرخو	رخو				لين	هاو
	يمتنع معه النفس						مجهور		مهموس			
	مجهور		مهموس		منحرف	أنفي	مكرر		مفخم	مرفق	مفخم	مرفق				
1-مابين الشفتين		ب				م					و	
2-باطن الشفة السفلى وأطراف الأسنان										ف		
3-طرف اللسان وأطراف الثنايا								ظ	ذ		ث		
4-طرف									ر	ص	س		

[1]– تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 59.

اللسان وفويق الثنايا														
5-طرف اللسان وأصول الثنايا	ط	د	ت											
6-مابين طرف اللسان وفويق الثنايا				ن										
7-مابين طرف اللسان وفويق الثنيا أدخل في ظهر اللسان														
8-حافة اللسان إلى الطرف وما فوقها					ل									
9-أول حافة اللسان ومايليه من أضراس							ض				ش			
10-وسط اللسان وسط الحنك للأعلى		ج										ي		
11-مؤخر اللسان ومايليه من الحنك						ك								

الأعلى														
12- أقصى اللسان ومايليه من الحنك	ق													
13-أدنى الحلق							غ		خ					
14-وسط الحلق							ع		ح					
15- أقصى الحلق		ء							هـ					ا

جدول وصف الأصوات كما جاء عند تمام حسان:[1]

المخارج	الصفات													
	شديد				رخو				مركب	متوسط				
	مجهور		مهموس		مجهور		مهموس		مجهور فقط	منحرف جانبي	مكرر	أنفي	لين	
	مفحم	مرفق	مفحم	مرفق	مفحم	مرفق	مفحم	مرفق						
شفوي		ب										م	و	
شفوي أسناني								ف						
أسناني					ظ	ذ		ث						
أسناني	ض	د	ط	ذ		ز	ص	س						
أسناني لثوي										ل	ر	ت		
لثوي													ي	
خارجي								ش	ج					
طبقي				ك										
حلقومي (لغوي)			ق		غ		خ							
حلقي						ع		ح						
حنجري				ء				هـ						

[1]– تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 79.

نلاحظ من خلال الجدولين السابقين، اللذين يمثلان نظرة علماء العربية القدماء و تمام حسان للأصوات العربية من حيث مخارجها و صفاتها؛ أن تمام حسان قد إختلف عن العرب القدماء في عدد مخارج الحروف، فجعلها عشرة مخارج، أما العرب القدماء بحسب الجدول السابق جعلوها خمسة عشر مخرجا.

أما بالنسبة لصفات الأصوات فقد قسمها القدماء كما هو موضح في الجدول على النحو الآتي:

* الشدة والرخاوة وما بينهما واللين والهوى.

* الجهر، الهمس.

* التفخيم، الترقيق.

وجعل تحت الشدة أربعة أقسام.

* ما يمنع عنه النفس.

* المنحرف.

* الأنفي.

* المكرر.

أما تمام حسان فقد قسمها على النحو الآتي:

* ما بين الشديد والرخو، والمركب والمتوسط.

* المجهورة، المهموسة.

* المفخمة والمرفقة.

وجعل المتوسطة فيها أربعة أقسام:

* اللين.

* الأنفي.

* المكرر.

* المنحرف، جانبي.

نلاحظ أن وصف تمام حسان للأصوات قريب لوصف علماء العربية القدماء، غير أن الاختلاف فيما بينهم ينحصر في ستة حروف وهي: الضاد، الطاء، والقاف، والهمزة، والعين والجيم.

الضاد: وصف تمام حسان الضاد بأنه صوت أسناني لثوي انفجاري مجهور مفخم: أما القدماء فقد وصف الضاد بأنها أسنانية رخوة مجهورة مطبقة مفخمة؛ من الملاحظ أن الصفة المتفق عليها بين القدماء وتمام حسان في وصف الضاد هي صفة التفخيم.

الطاء: وصف تمام حسان الطاء بأنها صوت أسناني لثوي انفجاري مهموس مفخم في حين جعلها القدماء ما بين طرف اللسان وأصول الثنايا. ووصفوها بالصوت الشديد المجهور المفخم، "كما عدّها سيبويه من الأصوات المطبقة، ولولا الإطباق لصارت الطاء دالا"[1].

أما الاختلاف بينهما كان في المخرج وصفة التفخيم.

القاف: وصف تمام حسان صوت القاف بأنه لغوي انفجاري مهموس مرقق، أما القدماء فقد جعلوا مخرجه من أقصى اللسان وما يليه من الحنك الأعلى ووصفوه بأنه صوت شديد مجهور مفخم.

[1]– حسام البهنساوي، الدراسات الصوتية عند العلماء العرب والدرس الصوتي الحديث، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط1، 2005، ص 93.

وبعيدا عن هذا الجدول الذي يمثل تقسيم القدماء للأصوات نجد أن القدماء أنفسهم اختلفوا في بعض الأمور؛ فنجد أن القليل ذكر القاف مع الكاف وعلى أنهما لغويتان، أما سيبويه فجعلها طبقية من أقصى اللسان وما فويقه من الحنك الأعلى، ويجمعها مع الأصوات الشديدة، ووصفها بأنها مجهورة ونلاحظ من خلال كل هذا أن تمام حسان يتفق مع الخليل في مخرج القاف ويختلف في مخرجها مع سيبويه وابن جني، في كونه مجهورا أو مهموسا[1].

العين: اختلف العلماء القدماء أنفسهم في مخرجها، فقد جعلها الخليل أعمق الحروف مخرجا، وذكرها من الحلق ضمن الحاء والهاء والغين والخاء. أما سيبويه ومن سار سيره جعلها من أوسط الحلق –كما هو موضح في الجدول– واتفقوا على وصفها بالجهر ووصفوها بالمتوسطة بين الرخوة والشديدة[2].

أما تمام حسان فقد وصف صوت العين بأنه حلقي احتكاكي مجهور مرقق، ومنه موجه إلى اتفاق بينهم في مخرج العين كونها حلقية وفي كونها مجهورة.

الهمزة: وصف تمام حسان صوت الهمزة بأنه حنجري انفجاري مهموس مرفق في حين جعلها سيبويه ومن نهج نهجه من الأصوات الحلقية كما جعلها من الأصوات الشديدة ووصفها بالجهر.

يتفق الوصف الصوتي عند تمام مع الوصف الصوتي عند العرب بالصوت الهمزة في صفة الشدة (الانفجارية).

الجيم: وصف تمام حسان صوت الجيم بأنه صوت غاري انفجاري احتكاكي(مركب) مجهور، أما سيبويه ومن نهج نهجه فقد جعل مخرجها من وسط اللسان، بينه وبين وسط الحنك الأعلى، كما جعلها من الأصوات الشديدة.

[1]– حسام البهنساوي، الدراسات الصوتية عند العلماء العرب والدرس الصوتي الحديث، ص 99.

[2]– المرجع نفسه، ص 102.

2-إعادة وصف النظام الصرفي:

بعد تسليط الضوء على معطيات الدرس الصوتي عند تمام حسان، سنتطرق الآن لنظام ثاني من أنظمة اللغة العربية ألا وهو النظام الصرفي الذي يعد مستوى من مستويات التحليل اللغوي، يهتم بدراسة بنية الكلمة، لنبين جديد تمام حسيان في هذا النظام، من خلال إعادة وصفه لأنظمة اللغة العربية.

يرى تمام حسان أن للنحاة القدامى فضل كبير في دراسة الصرف، « التي عنو فيها بالأصول والزوائد وبيان المشتق والجامد وتحديد أشكال الصيغ من إعادة أو إبدال أو قلب أو حذف، وهذه الشعبة من دراسة اللغة وإجادة القول فيها أفردت الصرفيين العرب بمكان لا يدانيه أي مكان آخر في عالم اللغوية قديما أو حديثا، ولا يزال كشفهم عن النظام الصرفي العربي موضوع الإعجاب والاحترام، وسيظل دائما كذلك في نظر اللغويين في مختلف أنحاء العالم[1].

رغم هذا فإن تمام حسان لم ينظر إلى معطياته على أنها مسلمات ثابتة بل أنها ستفر بحاجة إلى مراجعة وإعادة نظر حتى تستطيع أن تواكب الجديد[2]

سيتوضح الأمر فيما سيأتي من الحديث عن أهم محاور الدراسة الصرفية التي أعاد تمام حسان فيها النظر، وأهم تقديماته في الدرس الصرفي.

1.2-دعائم النظام الصرفي عند تمام حسان:

يرى تمام حسان أن النظام الصرفي في اللغة العربية الفصحى، يبنى على ثلاث دعائم أساسية هي:[3]

[1]- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 15.

[2]- حيدر معتد جبر، التفكير المورفولوجي عند تمام حسان، مجلة كلية الآداب جامعة بغداد، ع 102، ص 139.

[3]- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 82.

* مجموعة من المعاني الصرفية التي يرجع بعضها إلى تقسيم الكلم ويعود بعضها الآخر إلى تصريف الصيغ.

* طائفة من المباني بعضها صيغ مجردة وبعضها لواصق وبعضها زوائد وبعضها مباني أدوات، وقلنا إنه قد يدل على المبني دلالة عدمية بالحذف أو الإستراتيجية، تعني القرينة في الحالتين عن الذكر.

* طائفة من العلاقات العضوية الإيجابية وهي وجود الارتباط بين المباني وطائفة أخرى من القيم الخلافية أو المقابلات وهي وجود الاختلاف بين المباني.

تعتبر المباني الصرفية morphemes كما تصورها تمام حسان في المعاني الصرفية الوظيفية، بحيث تحققت المباني بواسطة علامات تدل على المعاني، فالمعاني الصرفية والمباني من نظام اللغة أما العلاقات المنطوقة أو المكتوبة تنتمي إلى الكلام، فمثلا صيغة الاسم كمبنى صرفي، تدل على معنى الاسمية تتحقق عن طريق العلامة "زيد"[1]، وغيرهما من الأمثلة التوضيحية التي ذكرها تمام حسان في جدول توضيحي.

يقسم تمام حسين المباني التي تنتمي إلى النظام الصرفي إلى قسمين هما:

* **مباني التقسيم:** تعد في نظر تمام حسان حجر الزاوية في النظام الصرفي للغة العربية الفصحى، وتندرج تحتها الصيغ الصرفية المختلفة التي تنتمي إلى أقسام الكلم، فكل الصيغ الصرفية التي للأسماء بأنواعها والصفات والأفعال تندرج تحت مباني التقسيم[2]، فالاسم معناه الاسمية، والصفة الوصفية والفعل معناه الفعلية.

* **مباني التصريف:** هي المباني التي يتم التصريف على أساسها، كالمتكلم وفرعيه المفرد وفرعيه وكالمذكر والمؤنث والمعرفة والنكرة: فهي المسؤولة عن التفريع الذي يتم داخل

[1]– ينظر، تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 82.

[2]– المرجع نفسه، ص83.

المباني التقسيمية، كالنظر إلى الأنواع المختلفة لتصريفات الاسم وإسنادات الفعل، ولفصل الضمائر ووصلها، وذكرها وحذفها واستتارها، وبالتالي فهي عنده المسرح الأكبر للقيم

العلامة	التقسيم		التصريف	
	المعنى	المبنى	المعنى	المبنى
ضَرَبَ	الفعلية والمضي	صيغة فَعَلَ	الإسناد للغائب	الاستتار
يَضْرِبُ	الفعلية والمضارعة	صيغة يَفْعَلُ	الإسناد للغائب	الاستتار
اضرب	الفعلية والأمرية	صيغة اِفْعَلْ	الإسناد للمخاطب	الاستتار
هو	الإضمار	صورة الضمير	التذكير والإفراد والغيبة	صورة ضمير الرفع
هي	الإضمار	صورة الضمير	التأنيث والإفراد والغيبة	صورة ضمير الرفع
الكتاب	الاسمية	الاسم(فعال)	التعريف	أ ل على إطلاقها
فاطمة	الاسمية(العلمية)	صيغة الفاعل	التأنيث	التاء على إطلاقها
الزّيدان	الاسمية	الاسم (صيغة الفعل)	التعريف والتثنية	أل والألف والنون
أنا	الإضمار	صورة الضمير	التكلم والإفراد	صورة ضمير المتكلم والمفرد
أخذت	الفعلية والمضي	صيغة فَعَلَ	الإسناد للمتكلم	تاء المتكلم
كتابي	الاسمية	الاسم (فِعال)	التكلّم	ياء المتكلم

ضربه	الفعلية والمضي	صيغة فعل	الغيبة والأفراد والتذكير	ضمير الغائب المتصل
في	الظرفية	صورة الحرف (في)	لا تتصرف	-------
بيته	الاسمية	الاسم (صيغة فعل)	الغيبة والإفراد والتذكير	ضمير الغائب المتصل

الأخلاقية بين الصيغ المختلفة، التي من فروع مباني التقسيم[1].

أما فيما يخص العلاقات العضوية بين مباني التقسيم ومعانيه ومباني التصريف ومعانيه، وهي على فرعين كما ذكرتها طائفة العلاقات العضوية الإيجابية تعبر عن وجود الشبه بين المباني، والفرع الثاني يتمثل في المقابلات أو ما يعرف بالقيم الخلافية أي وجود الاختلاف بين المبنى والمبنى والمعنى والمعنى الآخر.

ويتضح الأمر أكثر من خلال الجدول الذي قدمه تمام حسان الذي يلخص المفاهيم التي طرحها[2].

يلخص تمام حسان في هذا الجدول العلاقة بين معاني التقسيم وما بين معاني التصريف ومبانيه، إذ أن العلاقة بين معاني التقسيم ومباني التصريف تتمثل في أن «التكلم والخطاب والغيبة تولد القيم الخلافية بين الضمائر والأفعال فتكون أساس اختلاف صور هذه وإسناد تلك ولا تفعل ذلك بين الأسماء لأن الظاهر دائما في قوة ضمير الغائب»[3]. كذلك الأمر بالنسبة للظروف والأدوات والخوالف أما بخصوص الإفراد والتثنية والجمع تولد القيم الخلافية بين صيغ الأسماء والصفات وصور الضمائر ولا تتصل بالأفعال.

[1]– تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص83.

[2]– المرجع نفسه، ص 84،85.

[3]– المرجع نفسه، ص85.

يرى تمام حسان أن النظام الصرفي للغة العربية يمكن أن يوضح في صورة جدول تتشابك فيه العلاقات والمقابلات، بعده الرأسي مباني التقسيم وبعده الأفقي مباني التصريف[1].

يمكن توضيح العلاقة التي أقامها تمام حسان بين مباني التقسيم ومباني التصريف من خلال رسم **إحداثية** مباني التصريف ومباني التقسيم وفق تصور تمام حسان[2]:

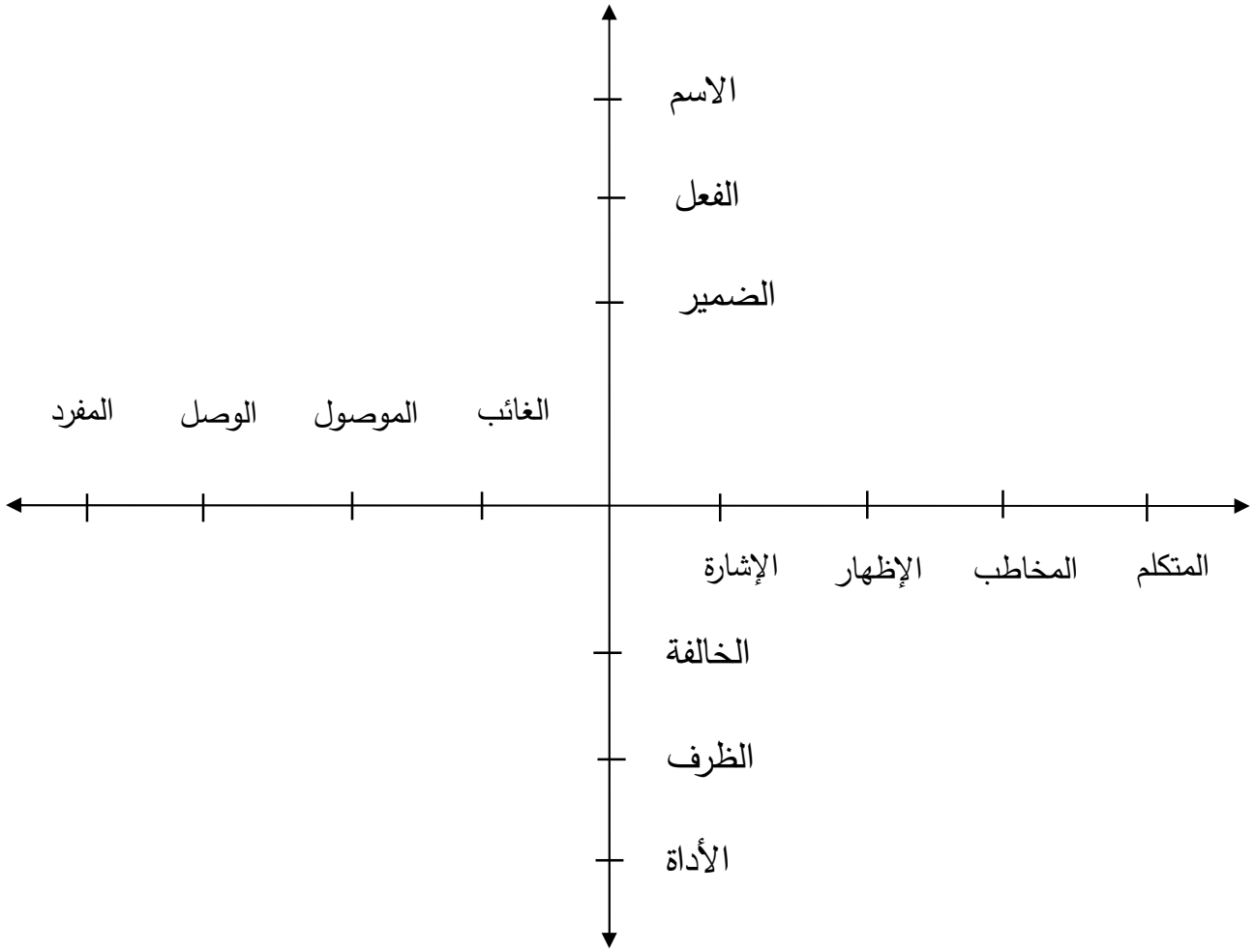

2.2-أقسام الكلم عند تمام حسان:

كما أشرنا سابقا أن النظام الصرفي للغة العربية الفصحى يتقسم إلى مباني التقسيم (أقسام الكلم)، وهي الاسم ومعناه الاسمية، والفعل ومعناه الفعلية، والصفة ومعناها الوصفية، والضمير ومعناه الإضمار، والخالفة ومعناها الإفصاح، والظرف ومعناه الظرفية، والأداة

[1]- ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص83

[2]- فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، ص131

ومعناها معنى التقسيم، والقسم الثاني يتمثل في مباني التصريف الدالة على الجنس والعدد والنوع والشخص والتعريف.... وسنتحدث الآن في هذا العنصر عن التقسيم الأول، ونتناول فيه (أقسام الكلم) كما أوردها تمام حسان:

تمام حسان من بين الوصفيين الذين أكدوا على ضرورة إعادة تقسيم الكلام العربي، حيث أشار أن بعض النحاة بين تقسيمه على أساس المعنى وبعضهم قسمه على أساس المبنى، فرأى أن أمثل الطرق في التقسيم بين أقسام الكلم هو الاعتماد على المعنى والمبنى معا[1]، واعتمادا على هذين الاعتبارين قسم تمام حسان الكلم إلى سبعة أقسام، وفيما ما يلي تعريف موجز للأسس التي اعتمدها تمام حسان في تقسيمه الكلم هذه الأسس هي:

أ-**المباني:** أو الشكل وهو «الصورة اللفظية المنطوقة أو المكتوبة على مستوى كل جزء من الأجزاء التحليلية للتعبير الكلامي ككل [2]» وتضم سبعة مقاييس شكلية هي:[3]

* **الصورة الإعرابية:** وتشمل علامات الإعراب والمحل الإعرابي.

* **الرتبة:** والمقصود بها موقع الكلمة في الترتيب الكلامي، وتنقسم إلى قسمين: رتبة محفوظة ورتبة غير محفوظة.

* **الصيغة:** وهي القالب الذي تصاغ فيه الكلمات ويسمى الصيغة الصرفية.

* **الجدول:** ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

جدول إلصاق: وهو جدول يوضح ما تقبله الكلمة من لواصق، كأداة التعريف في الأسماء وحروف المضارعة.

جدول التصريف: وتعالج فيه العلاقات الاشتقاقية، كأن ننظر إلى الفعل الماضي ونرى إذا

---

[1]- ينظر: تمام حسام، اللغة العربية معناها ومبناها، ص87

[2]- مصطفى فاضل الساقي، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1، القاهرة (مصر)، 1988، ص 140.

[3]- ينظر: تمام حسان اللغة العربية معناها ومبناها، ص 92-94

كان له مضارع وأمر من مادته.

جدول إسناد: هذا الجدول لا يدخل فيه لا الاسم ولا الصفة فهو جدول خاص بالأفعال فقط، وذلك من خلال إسناد الفعل الماضي أو المضارع أو الأمر إلى الضمائر.

* **الإلصاق:** وهو ضم جزء كلمة إلى بقية هذه الكلمة كأداة التعريف وضمائر الجر المتصلة وتاء التأنيث وعلامتي التثنية والجمع...إلخ.

* **التضام:** وهو ليس مثل الإلصاق؛ فهو أن تطلب إحدى الكلمتين الأخرى في الاستعمال على صورة تجعل إحداهما تستدعي الأخرى.

* **الرسم الإملائي:** وهو" الصورة الشكلية المكتوبة أو المنطوقة لكل قسم من أقسام الكلم[1].

ب-المعاني: وتضم خمسة مقاييس معنوية وهي:[2]

* **التسمية:** أي أن تدل الكلمة على مسمى.

* **الحدث:** أي أن تدل الكلمة على حدث.

* **الزمن:** دلالة الكلمة على الزمن.

* **التعليق:** ويقصد به العلاقات النحوية كالإسناد والتخصيص والنسبة والتبعية.

* **المعنى الجملي:** المعنى الذي تفيده في الجملة.

ومنه فإن تمام حسان أول من ارتضى التقسيم السباعي للكلم، وبرره من حيث المعنى والمبنى. وفيما يأتي تفصيل موجز لهذا التقسيم السباعي:

1-**الاسم:** وهو على خمسة أقسام تشترك في سمات من حيث المعنى وهي:[3]

---

[1]- مصطفى فاضل الساقي، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، ص158.

[2]- ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبتغاها، ص87،88.

[3]- ينظر: المرجع نفسه، ص90

أ-**الاسم المعين:** وهو الاسم الذي يسمى طائفة من المسميات الواقعة في نطاق التجربة كالأعلام والأجسام، يطلق عليه النحاة اسم (الجثة).

ب-**اسم الحدث:** يندرج ضمنه المصدر واسم الهيئة لأنها جميعا تدل على حدث أو على نوعه وتدخل تحت عنوان (اسم المعنى).

ج-**اسم الجنس:** يدخل تحته اسم جنس جمعي كعرب واسم جمع كإبل ونساء.

د-**الميمات:** وهي مجموعة من الأسماء ذات الصيغ المشتقة المبدوءة بالميم الزائدة وهي اسم الزمان واسم المكان واسم الآلة، واستثنى من ذلك المصدر الميمي لأنه يتفق مع المصدر من جهة دلالته.

هـ-**الاسم المبهم:** وهي الأسماء التي تدل على الجهات والأوقات والموازين والمكاييل والمقاييس والأعداد... لأنها تدل على معين مثل فوق، تحت، قبل، بعد، وغيرها....

ومن سمات الاسم التي تميزه عن سائر أقسام الكلم من حيث المبنى والمعنى كما تصوره تمام حسان:

من حيث الصورة الإعرابية، يقبل الاسم الجر لفظا وهي سمة لا تشاركه فيها إلا الصفات، ويمتاز بصيغ خاصة تميزه عمن سواه من صيغ المرة والهيئة وصيغ الزمان والمكان وأبنية المصادر.

كما أنه يقبل الدخول في جدول الإلصاق فقط، إلا اسم الحدث والميمات فهي تدخل في جدول التصريف.

أما رسمه الإملائي فهو يمتاز بقبوله التّنوين، ولا يشاركه في هذا إلا الصفات

أما من حيث اتصاله باللّواصق فهو يقبل أنواعا خاصة من اللوّاصق كأداة التعريف وتاء التأنيث وعلامتي التثنية والجمع.

أما التضام المقصود به أن تتطلب إحدى الكلمتين الأخرى، كعلاقة الإضافة بين المضاف والمضاف إليه.

أما سماته من حيث المعنى، فنجد أن الاسم يدل على مسمى، وهذا يخالف الأقسام الأخرى، وكذلك من الأسماء ما يدل على حدث، أما سمة التعليق فالاسم يقع مسندا إليه.

أما من جهة التخصيص فإن الأسماء تكون منصوبة على معنى التعدية أو النسبية أو المعية أو الظّرفية، أما من حيث النسبية فإن الأسماء تجر على هذا المعنى باقترانها بالحروف الجارة[1].

2-الصفة:

وهي صيغ تدل على موصوف بالحدث، حيث يرى تمام حسان أن مفهومها يختلف عن مفهوم الاسم، حين قالو، الاسم يدل على مسمى، وتضمّ: (صفة الفاعل، صفة المفعول وصفة المبالغة وصفة التفضيل والصفة المشبهة)، حيث أن لكل صفة منها صيغ خاصة بها.

أما من حيث المعنى فصفة الفاعل تدل على وصف الفاعل الحدث منقطعا متجددا، وصفة المفعول تدل على وصف المفعول بالحدث على سبيل الانقطاع والتجدد، وصفة المبالغة تدل على وصف الفاعل بالحدث عن طريق المبالغة، والصفة المشبهة تدل على وصف الفاعل بالحدث على سبيل الدوام والثبوت، وصفة التفضيل تدل على وصف الفاعل بالحدث على سبيل تفضيله على غيره[2].

أما فيما يخص سمات الصفة من حيث المبنى والمعنى، التي يبرر بها تمام حسان إفراد الصفة بقسم خاص بها عن باقي أقسام الكلم من حيث الشكل والمعنى:

[1] – ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص92 – 96.

[2] – ينظر: المرجع نفسه، ص99.

*من حيث الصورة الإعرابية تقبل الصفة حركة الجر وتشبه في هذا الاسم

*من حيث الصيغة تشبه الصّفة الاسم وتختلف عن بقية أقسام الكلم بتمييزها بصيغ خاصة مشتقة من أصولها، ويمكن التفريق بين الاسم والصفة من خلال الجدول الذي يبين العلاقات الاشتقاقية لكل صيغة، وذلك أن الاسم لا يدخل في الجدول التصريفي.

أما الصفة تدخل فيه مثل: (سَهْل) التي تمتد إلى صيغ فعلية ووصفية أخرى مثل: سَهْل، أسْهَل، في حين الاسم لا نجده كأداة اشتقاقية مثل كلمة "فلس" لا تجد تحتها ثلاثيا ماضيا ولا مضارعا ولا أمرا[1].

ومنه فإن إدخال الكلمة في الجدول التصريفي– التي لها صيغة مشتركة– هو الذي سيوضح لنا أي قسم تنتمي إليه.

*وتشترك الصفات مع الأسماء في الإلصاق، فكلاهما يقبل الجر والتنوين والتصريف بأل وبالإضافة إلى ضمائر الجر المتصلة، وفرق بينهما من حيث التنوين هو أن التنوين في الأسماء للتمكين أي الخلو مما يمنع الصرف أما الصفات فهو لتفريع الصفة لإحدى علاقتي الإسناد والتخصيص[2].

أما من حيث المعنى نجد أن الصفة تدل على الموصوف بالحدث فهي بذلك تختلف عن باقي أقسام الكلم، فلا تدل على الحدث وحدد كما يدل المصدر ولا على اقتران الحدث والزمن كما يدل الفعل.

وكذلك الصفة تدل على الزمن لكنه يختلف عن زمن الفعل. وذلك أن زمنها نحوي:

يظهر وظيفة الصفة في السياق، أما زمن الفعل فهو نحوي وصرفي[3].

[1] – ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 100، 101.

[2] – ينظر: المرجع نفسه، ص 102.

[3] – ينظر: المرجع نفسه، ص 102، 103.

3-الفعل:

الفعل من حيث المبنى الصرفي ينقسم إلى ماض ومضارع وأمر، وللفعل سمات تميزه عن باقي أقسام الكلم، فمن حيث المبنى نجده يقبل الجزم، وله صيغ محفوظة قياسية للثلاثي، ولغير الثلاثي، وصيغ المبني للمعلوم وأخرى للمبني للمجهول، وأيضا يقبل الفعل الدخول في جميع أنواع الجداول.

من حيث التّضام تختص بقبوله التّضام مع قد وسوف ولم ولن ولا الناهية أما من ناحية الإلصاق فهو يقبل ضمائر الرفع المختلفة[1].

أما من حيث المعنى، فالفعل يدل على حدث مقترن بزمن صرفي.

4-الضمير:

ويضم تمام حسان للضمير ثلاثة أقسام هي:

-ضمائر الشخص.

-ضمائر الإشارة.

-ضمائر الوصول[2].

أما فيما يخص السمات التي تتميز بها الضمائر عن باقي أقسام الكلم، فمن حيث المبنى: الضمائر ليست ذات أصول اشتقاقية وهي كلها مبنيات لا تظهر عليها الحركات، وكذلك من حيث المعنى لا تدل الضمائر على مسمّى إلا بمعونة الاسم، فهي تدل على دلالة وظيفية على مطلق غائبا أو حاضر[3].

[1] – ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص104.

[2] – المرجع نفسه، ص 110.

[3] – ينظر: المرجع نفسه، ص 111.

5-الخوالف:

وهي كلمات تستعمل في أساليب إفصاحية للكشف عن موقف انفعالي، وهذه الكلمات تنقسم على أربعة أنواع وهي:

أ- خالفة الإحالة: وهي ما يسميها النّحاة اسم الفعل، تنقسم إلى اسم فعل ماض واسم فعل مضارع وأمر.

ب- خالفة الصوة: ويسميها النّحاة (اسم الصوة) مثّل "كخ" الطفل.

ج- خالفة التعجب: ويسميها النّحاة صيغة التعجب.

د- خالفة المدح: ويسميها النّحاة (فعلي المدح والذم)[1].

وتمتاز الخوالف عن بقية أقسام الكلم من حيث المبنى والمعنى كما يلي:

من ناحية الرتبة تأتي جميع الخوالف مع ضمائم والرتبة بينها محفوظة، وجميع الخوالف مسكونة من حيث الصيغة أي أنها ثابتة الصورة والمعنى، أما من ناحية الإلصاق تلحق نون الوقاية بصيغة واحدة وهي (ما أَفْعَل)، وتلتصق بها ضمائر النَّصب المتعلقة وضمائر النّصب المتصلة؛ أما من ناحية المعنى، فلا ترتبط الخوالف بزمن خاص ولا تتصرف تصرف الأفعال[2].

6- الظرف:

ذهب تمام حسان إلى أن النّحاة توسعوا في فهم الظرف، بصورة جعلت الظرفية تتناول الكثير من الكلمات المتباينة معنى ومبنى، وفي رأيه أن الظروف مبان تقع في نطاق المبنيات غير المتصرفة فتتصل بأقرب الوشائج بالضمائر والأدوات، يمثل لهذا بظروف

[1] - ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 113، 114.

[2] - ينظر: المرجع السابق، ص 117، 117.

الزمان مثل: إذ، إذا، لما، أيان، متى، إذاً، وظرف المكان كأين، أتى، حيث...[1].

*تتميز الظروف أنها جميعا مبنيات، ورتبتها التقدم على مدخولها سواء كان مفردا أو جملة، من حيث الصيغة فالظروف كلها من غير المشتقات مثلها مثل الضمائر والأدوات، فلا تكون لها صيغ معينة ولا تتصرف إلى صيغ غير صيغتها، ولا تدخل في علاقات جدولية مع غيرها لأنها غير متصرفة، أما من حيث المعنى فهي لا تدل على مسمى مثل الأسماء، ليس معناه معجمي بل وظيفي قريب من معنى الأدوات، فتؤدي وظيفة الكناية عن الزمان أو المكان[2].

7- الأداة:

وهي على حسب تعريف تمام حسان: «مبنى تقسيمي يؤدي معنى التعليق والعلاقة التي تعبر عنها الأداة إنما تكون بالضرورة بين الأجزاء المختلفة من الجملة»[3].

أي أن وظيفتها الربط بين أجزاء الجملة؛ وهذه الأداة إما أصلية وهي حروف ذات معاني كحروف الجر والنسخ والعطف، وإما محولة: فتكون إما ظرفية كتعليق جمل الاستفهام والشرط، أو اسمية كتعليق الجمل باستعمال الأسماء المبهمة مثل: كم وكيف...، أو فعلية مثل: كان وأخواتها وكاد وأخواتها أو ضميرية كنقل من وما وأي إلى معاني الشرط والاستفهام[4].

*وللأداة سمات خاصة من حيث المبنى والمعنى، فمن حيث الرتبة نجد أن كل أداة تحتفظ برتبة خاصة، وتعتبر الرتبة هنا قرينة لفظية تعين على تحديد المعنى المقصود بالأداة، فسمة الصدارة هنا هي الفارق الوحيد في الرتبة بين الأداة وبين الظرف. مثال ذلك قولنا "أزورك

[1] – ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 119.
[2] – ينظر: المرجع نفسه، ص 121، 122.
[3] – ينظر: المرجع نفسه، ص 123.
[4] – ينظر: المرجع نفسه، ص 123.

متى أهلّ رمضان" متى هنا ظرف، أما قولنا "متى أهلّ رمضان أزورك" متى هناك أداة شرط، أما من حيث التضام، فلا يكتمل معناها إلا بها فلا يفيد حرف الجر إلا مع المجرور[1].

تحدث تمام حسان في هذا الإطار عن النواسخ حيث يرى أن بعضها منقولة عن الفعلية وليست منها لأن بعضها لا يزال يحتفظ بصورته بين الأفعال نحو كان ودام وزال وبرح[2].

أما من حيث المعنى فإن الأدوات المحولة عن الفعلية ينعدم فيها معنى الإسناد فهي لا توصف لا بتعدي ولا بلزوم.

خلاصة القول، أن "تمام حسان" تجاوز القسمة الثلاثية للكلم، وأعاد النظر في تقسيم الكلم، حيث قسمه إلى سبعة أقسام هي: الاسم، الصفة، الفعل، الضمير، الخالفة، الظرف، الأداة، بالاعتماد على معيار تضام المعنى والمبنى معًا، عكس ما جاء عند القدماء.

3.2-الصيغة الصرفية والميزان الصرفي:

أشار تمام حسان أن الصيغ الصرفية هي عبارة عن مبان فرعية وأن أصولها هي المباني التقسيمية الثلاثة وهي: الاسم والصفة والفعل، ولا يضم صيغة الضمير ولا الخوالف ولا الظروف، ولا الأدوات الأصلية، حيث أن لكل صيغة من صيغ أقسام الكلم الثلاثة صيغة تختلف عن صيغة أخرى[3].

أما الميزان الصرفي فهو "مقياس وضعه المتقدمون من علماء العربية لتعرف به أحوال أبنية الكلم في ثمانية أمور، الحركات والسكنات، والأصول والزوائد، والتقديم

[1] – ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 125، 126.

[2] – ينظر: المرجع نفسه، ص 127.

[3]– ينظر: المرجع نفسه، ص136.

والتأخير، والحذف وعدمه"[1]. أي أنه المعيار الذي يستخدم لمعرفة هيئة مبنى الكلمة في جميع حالاتها.

يؤكد "تمام حسان" أن التعريف بين الصيغة "مبنى صرفي" وبين الميزان "مبنى صوتي" " تعريف هام جدا له من الأهمية ما يكون منها للتفريق بين علمي الصرف والأصوات، فإذا اتفق هيكل الصيغة في صورته مع هيكل الميزان في الفعل: (ضَرَبَ) الذي صيغته (فَعَلَ) وميزانه (فَعَلَ) وصيغة الأمر منه (اِضْرِبْ) على وزن (اِفْعِلْ)، فإنهما يختلفان في أمثلة أخرى نحو الأمر من الفعل (وَقَّى) على مثال (أَفْعَلْ) هو (قِ) وما يقابله في الصيغة هو العين المكسورة (عِ)، وعليه فإن العين المكسورة كما أقر تمام حسان تمثل "الميزان" ولا تمثل "الصيغة"، على عكس ما جاء به القدماء الذين أصروا على وحدة الصيغة والميزان[2] .

ومنه فإن تمام حسان فرق بين الصيغة والميزان الصرفي على عكس علماء اللغة القدماء الذين أصروا على وحدة الصيغة والميزان الصرفي.

4.2-الاشتقاق:

يقصد بالاشتقاق "أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية، وهيئة تركيب لها؛ ليدل بالثانية على معنى الأصل، بزيادة مفيدة، لأجلها اختلفا حروفا أو هيئة، كضارب من ضرب، وحذر من حذر"[3] .

يرى تمام حسان أن الصرفيين قد نظروا إلى مسألة الاشتقاق من وجهة نظر المعنى الوظيفي من ناحية، ثم وجهة نظر التجرد والزيادة من ناحية أخرى فوصلوا إلى أن المعنى الوظيفي الذي تشترك فيه المشتقات جميعا هو صلتها بمعنى الحدث، وأصفى صوره في

[1]- محمد محمد يونس علي، المعنى وظلال المعنى في العربية، دار المدار الإسلامي، بنغازي (ليبيا)، ط2، 2007، ص278.

[2]- ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص145.

[3]- السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، المكتبة العصرية، بيروت، (د.ط)، 2009، ص277.

المصدر[1]، وهذا قال به البصريون هو أن أصل الاشتقاق هو المصدر، أما الكوفيون فنظروا إليه من ناحية التجرد والزيادة، فالمجرد من بين الصيغ في نظرهم أقرب إلى الأصالة من المزيد، ولم يجدوا في صيغ الكلام أكثر تجردا من الفعل الماضي الثلاثي المجرد المسند إلى الغائب، لذلك رأوا أن أصل المشتقات هو الفعل الماضي[2].

لكن تمام حسان رفض الرأي البصري الذي يرى أن أصل الاشتقاق هو المصدر ولذا الرأي الكوفي، في أن أصل المشتقات هو الفعل الماضي المجرد، وإنما رأى أن "الأصول الثلاثة وهي فاء الكلمة وعينها ولامها أصلا لاشتقاق الكلمة [...] فيما عدا الضمائر والظروف والأدوات وبعض الخوالف مشتقة"[3].

ولهذا يعد "تمام حسان" أن الاشتقاق دراسة صرفية مسوقة لخدمة المعجم، وإنما الأجدر أن نعود إلى ضيع المعجميين بالربط بين الكلمات بأصول المادة، فتجعل هذا الربط بالأصول الثلاثة أصل الاشتقاق فكلا من المصدر والفعل الماضي مشتق منها[4].

ومنه فإن تمام حسان يدعو لدراسة الاشتقاق على طريقة المعجميين فهي في رأيه الطريقة الأجدر وذلك بالعودة إلى الأصول الثلاثة.

ومنه فهذه محاولة "تمام حسان" في إعادة النظر في النظام الصرفي من خلال نقده للدرس الصرفي العربي القديم وتقديم بديل له، ونحن في هذا العنصر تناولنا بعض المفاهيم المهمة التي أعاد فيها تمام حسان النظر نلخصها في النقاط التالية:

* أعاد تقسيم الكلم العربي فبدل التقسيم الثلاثي جاء بالتقسيم السباعي، من خلال اعتباري المعنى والمبنى.

---

[1]– ينظر: تمام حسان، اللغة العربية، معناها ومبناها، ص 166.

[2]– ينظر: المرجع نفسه، ص167.

[3]– المرجع نفسه، ص169.

[4]– ينظر: المرجع نفسه، ص169.

* أعاد النظر في أصل الاشتقاق، فيرى أن أصل الاشتقاق في الأصول الثلاثة بدل من المصدر عند البصريين والفعل عند الكوفيين.

* فرق تمام حسان بين الميزان الصرفي والصيغة على عكس ما جاء به القدماء في وحدة الصيغة والميزان الصرفي.

وللأداة سمات خاصة من حيث المبنى والمعنى، فمن حيث الرتبة نجد أن كل أداة تحتفظ برتبة خاصة، وتعتبر الرتبة هنا قرينة لفظية تعين على تحديد المعنى المقصود بالأداة، فصفة الصدارة هنا هي الفارق الوحيد في الرتبة بين الأداة وبين الظرف مثال ذلك قولنا "أزورك متى أهلَّ رمضان" متى هنا ظرف، أما قولنا "متى أهلَّ رمضان أزورك" متى هنا أداة شرط، أما من حيث التضام، فلا يكتمل معناها إلا بها فلا يفيد حرف الجر إلا مع المجرور[1].

تحدث "تمام حسان في هذا الإطار عن النواسخ حيث يرى أن بعضها منقول عن الفعلية وليست منها، لأن بعضها لا يزال يحتفظ بصورته بين الأفعال نحو كان ودام وزال وبرح"[2].

أما من حيث المعنى فإن الأدوات المحولة عن الفعلية ينعدم فيها معنى الإسناد فهي لا توصف بتعدي ولا لزوم.

خلاصة القول أن "تمام حسان" تجاوز القسمة الثلاثية للكلم، وأعاد النظر في تقسيم الكلم، حيث قسمه إلى سبعة أقسام هي: الاسم، الصفة، الفعل، الضمير، الخالفة، الأداة، بالاعتماد على معيار يضم المعنى والمبني معا، عكس ما جاء عند القدماء.

[1]– ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص125،126.

[2]– ينظر: المرجع نفسه، ص127.

3-إعادة وصف النظام النحوي:

يعتبر النحو قلب الأنظمة اللغوية، وذلك لكونه الرابط بين المفردات والكلمات لتكوين الجمل ذات المعنى التام، فالكلمات المفردة المستقلة لا تفيد أي معنى إن لم تدخل في تركيب لغوي تام المعنى. لذلك فإن أبرز ما نادى به تمام حسان أن اللغة نظام، يتألف من مجموعة من المعاني تقف بإزائها مجموعة من الوحدات التنظيمية أو المباني المعبرة عن هذه المعاني، ثم من طائفة من العلاقات التي تربط بينهما ربطا إيجابيا، والفروق (القيم خلافية) التي تربط سلبيا بين أفراد كل من مجموعة المعاني ومجموعة المباني، وذلك بإيجاد المقابلات ذات الفائدة[1]. ويتألف النظام اللغوي حسب تمام حسان من ثلاثة أنظمة: النظام الصوتي، والنظام الصرفي، والنظام النحوي، ويكون بذلك قد أقصى المعجم وعدَه قائمة من الكلمات تطلق على مسمياتها، ويقتضي فهم النظام النحوي الإحاطة بهذه الأنظمة.

ويعتمد النظام النحوي حسب تمام حسان على الصرف والأصوات، والنظام الصرفي يعتمد على الأصوات، فاللغة باعتبارها منظومة كبرى تجعل من هذه الأنظمة تترابط في مسرح الاستعمال اللغوي، ويصعب الفصل بينهما، إلا لأغراض التحليل[2]، ويقوم النظام النحوي على الأسس التالية[3]:

* طائفة من المعاني النحوية العامة التي يسمونها معاني الجمل والأساليب.
* مجموعة من المعاني النحوية الخاصة أو معاني الأبواب المفردة كالفاعلية والمفعولية والإضافة...إلخ.
* مجموعة من العلاقات التي تربط بين المعاني الخاصة حتى تكون صالحة عند تركيبها لبيان المراد منه.
* ما يقدمه علم الصوتيات والصرف لعلم النحو من قرائن صوتية أو صرفية.

---

[1]- ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 34.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ص37،38.

[3]- ينظر: المرجع نفسه، ص178.

* القيم الخلافية أو المقابلات بين أحد أفراد كل عنصر مما سبق وبين بقية أفراده.

إذن، فالجوانب الأولى للظاهرة النحوية تتصل بالدلالة من معاني نحوية عامة وخاصة ويربط بينهما من علاقات، أما الجانب الرابع فقد اتصل بالجانب اللفظي للغة، أما الجانب الخامس فهو عبارة عن مقابلات تقوم بين فرد من الجوانب الأربعة السابقة وغيرها من الجوانب.

وسنقف عند أهم القضايا التجديدية التي لامسها تمام حسان في كتابه "اللغة العربية معناها ومبناها"، والتي تمثلت في نظرية تضافر القرائن وكونها بديلا لنظرية العامل، وكذا قضية الزمن والجهة.

1.3-فكرة تضافر القرائن:

إن الغاية من الإعراب هي الكشف عن العلاقات السياقية أو التعليق كما يسميه الجرجاني، أي التحام القرائن المعنوية بالقرائن اللفظية للكشف عن المعاني الوظيفية في التراكيب النحوية، وقد قسم تمام حسان قرائن التعليق قسمين كبيرين:[1] حالية تعرف من المقام، ومقالية تعرف من النص، والقرائن المقالية تنقسم إلى قسمين أيضا: قسم للقرائن المعنوية، وأخر للقرائن اللفظية، ويندرج تحت قسم القرائن المعنوية مجموعة من القرائن هي: الإسناد والتخصيص والنسبة والتبعية والمخالفة، ويندرج تحت قسم القرائن اللفظية مجموعة من القرائن هي: الإعراب والرتبة والصيغة والمطابقة والربط والتضام والأداة والتنغيم.

وهذه المصطلحات المذكورة في تقسيمه مصطلحات تراثية، وظفها ثم قسمها تقسيما واعيا طور بها نظريته في تضافر القرائن، معتمدا على فكرة النظم عن عبد القاهر الجرجاني وإلمامه بالتراث العربي.

كما يشير إلى أنه ليس من الضروري أن تتحقق جميع القرائن في النص المراد

[1]- ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 190.

تحليله، وإنما.

يغني بعضها عن بعض عند أمن اللبس، فالقرائن تتضافر على إيضاح المعنى الوظيفي النحوي، والقرينة تسقط عند إغناء غيرها عنها[1]. أي القرائن يغني بعضها عن بعض ويمكن فهم النص بأقل قدر منها.

وبهذا فإن فكرة تضافر القرائن من أهم ما قدمه تمام حسان للدرس اللغوي عامة، وللدرس النحوي خاصة، وذلك أنها نظرت إلى اللغة نظرة شاملة متكاملة، فكشفت هذه الفكرة عن العلاقات التي تربط بين أنظمة اللغة الثلاثة: النظام الصوتي، والنظام الصرفي، والنظام النحوي، وما ينتج عن تفاعلها من المعنى الوظيفي.

وسنتناول فكرة تضافر القرائن هذه بالشرح والتفصيل في المباحث القادمة.

2.3-الزمن والجهة عند تمام حسان:

أ-الزمن:

يعد الزمن في اللغة العربية من بين أكثر الظواهر اللغوية تشبعا؛ فهو عبارة عن شبكة معقدة من الأشكال والعلاقات، تبدأ من المورفيمات، فالصيغ فالمركبات بوصفها بنى لغوية صرفية من جهة ونحوية من جهة أخرى، وتنتهي إلى النظر في المعنى وعلاقته بالزمن سواء أكان ذلك المعنى على صعيد المعجم أم على صعيد معنى الصيغة المفردة، أم على صعيد الدلالة النحوية، فالزمن ذو مظهر صرفي تركيبي ودلالي، ومنطقي وتداولي.

فرق تمام حسان بين الزمن النحوي والزمان، فجعل الأول يدخل في تحديد معنى الصيغة المفردة، وتحديد معنى الصيغ في السياق تحدده الضمائر والقرائن، أما الثاني فهو عنده كمية

[1]- ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص240.

رياضية من كميات التوقيت تقاس بأطوال معينة كالثواني والدقائق والساعات والأيام والشهور والسنين[1].

فهو يقصد بالزمن النحوي الوقت الذي يعبر عنه بالفعل الماضي والمضارع، ويقصد بالزمان الوقت الفلسفي الذي يبنى على الماضي والحاضر والمستقبل، إذ لم يكتف بتفريقه هذا بل فرق في الزمن النحوي بين مفهومين: مفهوم الزمن الصرفي، ومفهوم الزمن النحوي؛ فالزمن النحوي له وظيفة في السياق يؤديه الفعل أو الصفة أو ما نقل إلى الفعل من الأقسام الأخرى للكلم كالمصادر والخوالف، أما الزمن الصرفي فهو وظيفة صيغة الفعل مفردة خارج السياق[2].

فمعنى الزمن النحوي يختلف عن معنى الزمن الصرفي، من حيث أن الزمن الصرفي وظيفة الصيغة وأن الزمن النحوي وظيفة السياق تحددها الضمائر والقرائن.

ويرى تمام حسان النّحاة العرب حددوا الزمن الصرفي فنتج أن قسموا الأفعال بحسبه إلى ماض ومضارع وأمر، وحاولوا تطبيقه في السياق فاصطدموا بعدم تطابق الدلالات الزمنية على بعض الجمل، كالجمل المنفية والإنشائية. ويرى أن النحاة كانوا على حق في تسميتهم المضارع مضارعا لأن هذه التسمية ذات دلالة شكلية لا زمانية، فهم يقولون: إنما سمي المضارع مضارعا لمضارعته المشتق من إعرابه وشكله، ولو جرت التسمية في الماضي والأمر على هذا النمط، لخلت اصطلاحات الزمن في اللغة العربية من عدوى التفكير في الزمان ولكان اللاحقون من النحاة أقدر على تخليص النحو من الفلسفة [3]. فتمام حسان هنا أهمل مقولة الزمن في الفعل، وذلك للتخلص من التفكير في الزمان الذي يمثل عنده الزمن الفلسفي لأنه لا يرى في مصطلح مضارع أي دلالة زمنية، كما يعترض تمام حسان على إقحام الأداة في الاعتبار الزمني بحكم أن الأداة تكتسي وظيفة سياقية "الأساليب"

[1]– ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص242.

[2]– ينظر: المرجع نفسه، ص240.

[3]– ينظر: المرجع نفسه، ص212.

زيادة على ذلك أنه يجرد الظروف من الوظيفة الزمنية بحجة أنها تقيدها معجميا لا وظيفيا، ومن المعلوم أن الظروف عند النحاة في حد ذاتها أدوات.

فالنّحاة إذن درسوا الأفعال على المستوى الصرفي، وهي في عزلتها عن التراكيب، ولم يختبروا نتائج دراستهم إلا في تركيب الجملة الخبرية البسيطة، فرأوا الماضي ماضيا دائما والمضارع حالا واستقبالا دائما، فوضعوا بذلك قواعدهم الزمنية ثم اصدموا بعد ذلك بأساليب الإنشاء والإفصاح، فنسبوا وظيفة الزمن إلى الأدوات وهي منه براء وإلى الظروف وهي تقيده معجميا لا وظيفيا[1].

فمن الواضح أن الأدوات مهما كان نوعها تقيد معنى الزمنية وهي لا تعني شيئا بمعزل عن السياق النحوي، والصيغة الصرفية كما سبق وأن أشار تمام حسان إلى الأداة كقرينة لفظية سياقية لها دخلها في صنع المعنى وفهمه وواجه لذلك الأدوات والأفعال(النواسخ): كان، ليس، أصبح، عسى، ظل ...، فأجرى عليها القاعدة الإنشائية فمن المعلوم أن اسم الفاعل كصيغة صرفية له دلالات زمنية إذ هو مفتوح على أكثر من زمن معين مثل قوله تعالى: [والسماء بنيناها بأيد وإنا لموسعون] الذاريات-47، شمل اسم الفاعل(موسعون) الأزمنة الثلاثة (الماضي، والحاضر، والمستقبل) بمعنى وسعناها في الزمن الماضي ووسعناها الآن في الحاضر، وسنوسعها في المستقبل القريب والبعيد، و الخلاصة أن النحاة لم يحسنوا النظر في تقسيمات الزمن في السياق العربي، إذ كان عليهم أن يدركوا طبيعة الفرق بين مقررات النظام ومطالب السياق، ثم أن ينسبوا الزمن الصرفي إلى النظام الصرفي وينسبوا الزمن النحوي إلى مطالب السياق، وهذه المطالب التي اصطلحنا على تسميتها بالظواهر الموقعية، ومادام الزمن النحوي وظيفة في السياق يؤديها الفعل والصفة ...إلخ، فلابد أن تلعب القرائن الحالية و المقامية دورها كاملا في تحديد هذا الزمن[2].

[1]- ينظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص212.

[2]- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص243.

وإذا كان السياق هو الذي يتحدد من خلاله الزمن النحوي فإنه حسب تمام حسان ينبغي أن ننظر في أنواع مباني الجملة العربية، ومن ثم قسم الجملة باعتبارها الأساس الأول في بيان الزمن إلى قسمين: الجملة الخبرية، والجملة الإنشائية. وعرضها على الشكل الآتي:[1]

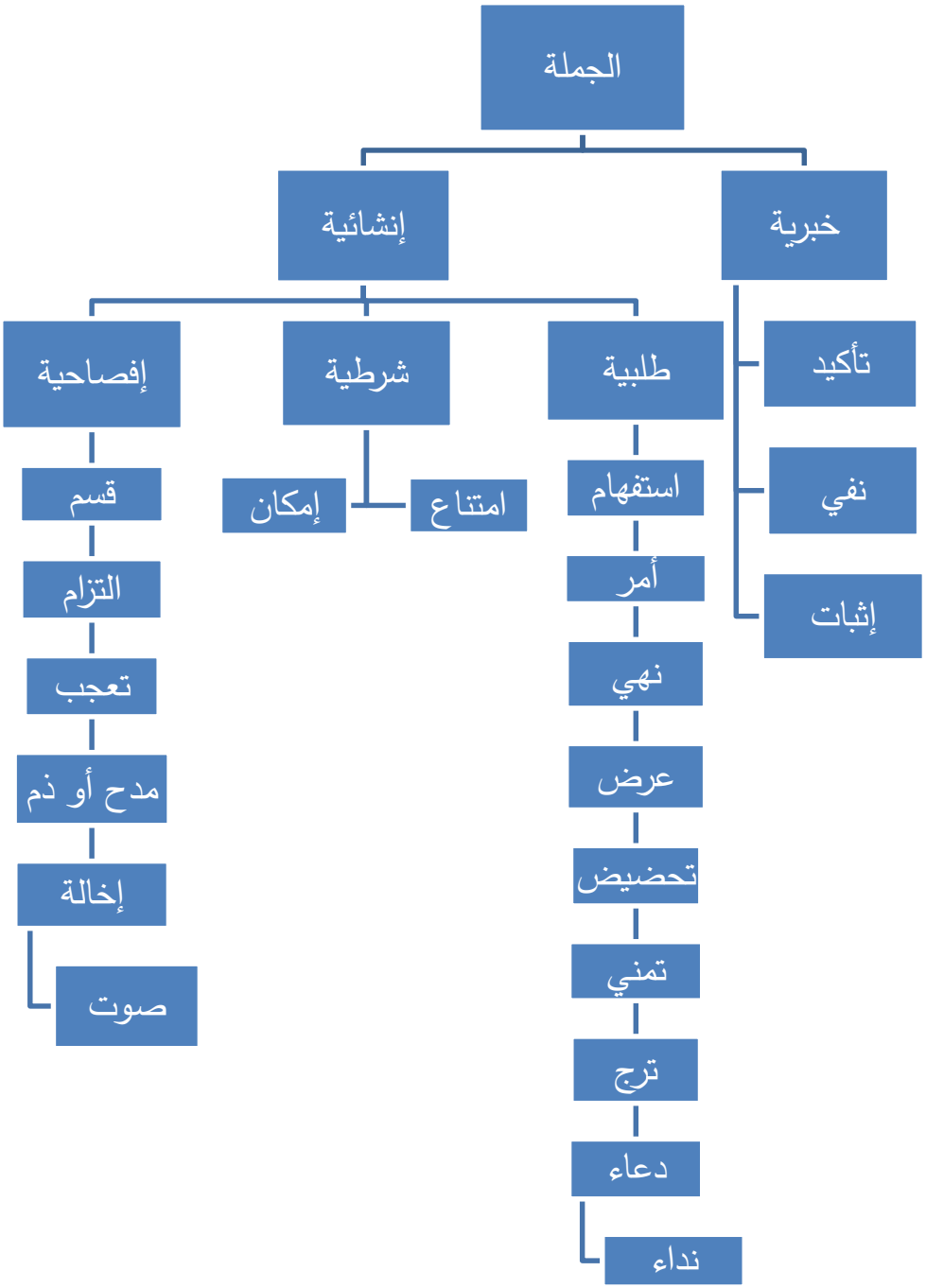

[1]– تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص244.

ب-بالجهة:

يحتل مفهوم الجهة مكانا هاما في الدراسات اللسانية الحديثة في المجالين الوصفي والنظري، وتعني الجهة عن تمام حسان: "أنها تخصيص لدلالة الفعل ونحوه، إما من حيث الزمن، وإما من حيث الحدث"[1]. ويقول في موضع آخر: "ونقصد بالجهة ما يشرح مؤقتا معينا في الحدث الفعلي"[2].

فالملاحظ هنا هو أن هذين التعريفين يشملان الجهة بمعناها العام، وهي الجهة الزمنية والبنائية، ويشمل أيضا طبيعة الفعل، وهي المتعلقة أساسا بالحدث في حد ذاته، بعيدا عن وجهة نظر المتكلم تجاهه، وبعد تقسم الجملة الذي بناه تمام حسان على السياق وليس على الصيغة الصرفية باستثناء الجملة المثبتة التي يبقى الزمن الصرفي في (فعل) ماضيا، و(يفعل) حالا أو استقبالا، إذا اقترن بالأدوات كالسين وسوف نتج ست عشرة جهة منها تسع جهات للماضي، وثلاث جهات للحال، وأربع جهات للمستقبل كالآتي:[3]

1-**الماضي:** البعيد المنقطع، القريب، المنقطع، المتجدد، المنتهي بالحاضر، المتصل بالحاضر، المستمر، البسيط، المقارب الشروعي.

2-**الحال:** العادي، التجددي، الاستمراري.

3-**المستقبل:** البسيط، القريب، البعيد، الاستمراري.

فالأزمنة في اللغة العربية ثلاثة، وهو العدد نفسه في بقية اللغات ولكنها تتفرع باعتبار الجهة إلى أزمنة نحوية عديدة، فللماضي جهات، وللحال جهات، وللمستقبل أيضا جهات. وينبغي أن نفرق بين الزمن والجهة، "والجهة غير الزمن ومن الضروري ألا نخلط بينهما في الفهم، وهذا الخلط محتمل في حالة التعبير عن الجهة بالظرف؛ فهذه الظروف تختلف عن

[1]- تمام حسان، " اللغة العربية معناها ومبناها"، ص257.

[2] - تمام حسان، "مناهج البحث في اللغة"، ص211.

[3]- ينظر: تمام حسان، "اللغة العربية معناها ومبناها"، ص245.

الدلالة الزمنية في الأفعال"[1].

فزمن الفعل هو الفرق بين (فعل) و(يفعل) و(أفعل)، أما الجهة فهي تخصيصه لدلالة الفعل بواسطة مبان كالأدوات والأفعال والظروف، وأما عن احتمال الخلط كان في حالة التعبير عن الجهة بالظرف، فهذه الظروف دلالتها الزمنية في الفعل ملحوظة مع وجود الظرف وعدمه وهي الفرق الزمني بين ضرب ويضرب واضرب.

وخلص تمام حسان إلى أن الجهات تقع على ثلاثة أنواع[2]:

* **جهات في فهم معنى الزمن:** ومن أدوات التعبير عنها في اللغة العربية ظروف الزمان، وبعض الأدوات والنواسخ.

* **جهات في فهم معنى الحدث:** وتظهر في المعاني المنسوبة إلى حروف الزيادة في الصيغ نحو فعل، وفعلل، وتفعلل، وغيرها.

* **جهات في فهم معنى علاقة الإسناد في التركيب:** فليست مسلطة على الزمن ولا على الحدث في إفادتها التقييد، وإنما هي القيود في الإسناد، ومن أدوات التعبير عنها في اللغة العربية ظروف المكان، والمنصوبات نحو: (المفعول به، المفعول لأجله، والمفعول منه، والمفعول فيه، والحال) وحروف الجر.

ورغم ما تعرض له تمام حسان من انتقادات لتقسيمه المتمثل في ستة عشر قسما، إلا أن له دور مهم في إغناء مصطلحات الجهة في اللغة العربية، وإقرارها وإعطائها الصيغة العلمية.

ثالثا: نظرية تظافر القرائن عند تمام حسان بديلا لنظرية العامل:

إن نظرية تضافر القرائن تعد من أهم ما تم ضمن الاتجاه الوصفي، فقلد استطاع تمام حسان من خلالها أن يطور منهجا جديدا من التراث النحوي والبلاغي القديم، معتمدا على

[1]– تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص213.

[2]– ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص260.

منهج من مناهج الدرس اللغوي الحديث، وأعطى للنحو مفهومه ومكانه الصحيح بين أنظمة اللغة العربية، فهي محاولة حولت الدرس النحوي من منهجه اللفظي المتمثل في الإعراب القائم على فكرة العامل إلى منهج قرائن التعليق الذي يضع المعنى في المقام الأول، فقدمت نظرة شاملة متكاملة إلى اللغة، وكشفت عن العلاقات التي تربط بين أنظمة اللغة الثلاثة.

1-فكرة تضافر القرائن عند تمام حسان ومرجعياتها:

يرى تمام حسان أن الهدف الأساس في كل دراسة لغوية هو الكشف عن المعنى، هذه الغاية التي سعى تمام إلى تطبيقها قادته إلى النظر في التراث اللغوي، فحاول تبرير وجود المنهج المعياري في الدراسة النحوية بشيوع ظاهرة اللحن، مما أدى إلى الحكم على هذه الدراسة من حيث صلاحيتها للكشف عن المعنى باقتصارها على المبنى دون المعنى، أي أنها تنظر إلى العناصر المفردة من حيث إعرابها دون ما تستدعيه ملاحظة التركيب باعتباره جزءا لا يتجزأ من علاقات سياقية تحكم ذلك التحليل.

فالعرب القدامى اهتموا بالمبنى ولو ينتبهوا إلى ضرورة جعل المعنى فيصلا في إقامة التوازن بين الأشكال والوظائف.

وفي ضوء سعي تمام حسان نحو تحصيل هذا المعنى استعان بما تقدمه الفروع المختلفة للغة (الصوتيات، الصرف، النحو)، إلى جانب ربط المقام بالمقام الذي ينشأ فيه الكلام، فالمعيارية التي اتخذها النحاة منهجا في دراستهم للغة هي نقطة الضعف -كما يرى تمام-، ومن تداعياته أن بُنى النحو على نظرية العامل ومن ثم سلطة العلامة الإعرابية، وهي لا تمثل إلا قرينة واحدة من القرائن التي تتضافر مع غيرها لإيجاد المعنى الذي يريده المتكلم ويقصد إيصاله إلى السامع. ومن ثم فقد غفلوا عن إدراك المعاني التي يحتويها التركيب اللغوي وما ينطوي تحته من أسرار دلالية، وعلى هذا أتى بالبديل الذي يراعي كل العناصر التي تساهم في إنتاج النص سواء أكانت لغوية أو غير لغوية، وذلك من خلال نظرية تضافر القرائن.

وقد أشار تمام حسان إلى إدراك المبنى بواسطة النظر إلى العلامة لا يعد من العلميات العقلية الكبرى في التحليل، وإنما تأتي الصعوبة عند إرادة تعيين المعنى بواسطة المبنى، فلقد أشار من قبل إلى أن المعنى الوظيفي متعدد بالنسبة للمبنى الواحد، فبالنسبة لكلمة "قفا" يمكن للألف أن تكون ألف الإثنين أما بالنسبة للاسم المرفوع فمن المعاني الصالحة له الفاعل ونائبه والمبتدأ والخبر...إلخ. والمغزى من وراء كل ذلك أن ما يتسم به المعنى الوظيفي للمبنى الواحد من التعدد والاحتمال يجعل الناظر في النص يسعى دائما وراء القرائن اللفظية والمعنوية والحالية، ليرى أي المعاني المتعددة لهذا المبنى هو المقصود، ومن هنا نرى التفاضل بين المعربين للجملة الواحدة[1].

إذن فقد جاءت فكرة "تضافر القرائن- كما أرداها حسان- لإيضاح المعنى الواحد المتمثل أساسا في تفكيك بنية الإسناد، وبيان علاقات الكلمات فيه كمهمة من مهمات الإعراب كما هو معروف في النحو العربي، وهنا يتعدى مفهوم القرائن مجرد الاهتمام بالعامل –حسب رؤية حسان–، ومدى أثره في تحديد العلامات الإعرابية لمباني مكونات الإسناد إلى التعامل مع مجموعة من المعطيات الأخرى بما فيها القرائن المعنوية والقرائن اللفظية.

ونجد تمام حسان قد ميز بين ثلاثة معاني هي: المعنى الوظيفي، والمعنى المعجمي، والمعنى الدلالي، إذ يقول: "إن المعنى على مستوى النظام الصوتي والنظام الصرفي والنظام النحوي هو معنى وظيفي، أي أن ما يسمى المعنى على هذا المستوى هو في الواقع وظيفية المبنى التحليلي ثم يأتي معنى الكلمة المفردة (المعنى المعجمي)، وما يكون بمجموعة هذين المعنيين مضافا إليهما القرينة الاجتماعية الكبرى الذي نرتضي لها اصطلاح البلاغيين "المقام" (context of situation)، وكل ذلك يصنع (المعنى الدلالي)،وإذا اتضح المعنى الوظيفي المذكور أمكن إعراب الجملة دون حاجة إلى المعجم

[1]– ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 180،181.

أو المقام، ذلك بأن وضوح المعنى الوظيفي هو الثمرة الطبيعية لنجاح عملية "التعليق"[1].

إذن فقد استخدم حسان أسلوب التحليل اللغوي الحديث لتحديد المعنى الذي قسمة أقساما ثلاثة: أولها المعنى الذي يعد نتاج المعنى على المستوى الصوتي، والمستوى الصوفي، والمستوى النحوي، وثانيها المعنى المعجمي، وثالثها المعنى الدلالي أو المعنى الاجتماعي الذي يحدده المقام الاجتماعي.

كما يرى أن نجاح عملية التعليق يثمر عنه وضوح المعنى الوظيفي على مستوى النظام الصوتي والصوفي والنحوي، ممّا يمكّن من إعراب الجملة دون الحاجة إلى المعنى المعجمي للكلمة المفردة أو للمقام الذي يمثل القرينة الاجتماعية الكبرى. ويعلل تمام حسان صدق ما ذهب إليه بإمكانية إعراب كلمات لا معنى لها، ولكنها مصوغة ومرصوفة وفق شروط اللغة العربية وتراكيبها. وبآلية التمثيل بنص مختلق على مثال اللغة العربية من قبيل النّثر، يحاول إقناع القارئ بإمكانية إعراب كلماته بالإستناد على المعنى الوظيفي رغم كونها فارغة من المعنى الدلالي أو المعجمي[2].

ويقول في هذا الصدد: "ولو كان الإعراب فرع المعنى الدلالي ما استطعنا كذلك أن نعرب قول المجنون جندب:

محكوكة العينين معطاء القفا كأنما قدت على متن الصفا.

تمشي على متن شراك أعجفا كأنما تنشر فيه مصحفا.[3]

تطرق بعدها تمام حسان إلى نظرية العامل التي أولاها النحاة بأوفر حظ من الاهتمام لدورها الكبير في الدلالة على المعاني النحوية، وقد تبنى هذا المنطلق أغلب المحدثين، ومنهم تمام حسان الذي أثبت للعلامة الإعرابية دلالتها على المعاني النحوية إذا

[1]– تمام حسان، اللغة العربية، معناها ومبناها، ص 182.

[2]– ينظر: المرجع نفسه، ص 182، 183.

[3]– المرجع نفسه، ص 184.

تضافرت مع غيرها من القرائن، معارضا بذلك ابن مضاء الذي يؤمن بالعامل ويرجعه إلى المتكلم الذي يقوم بتمييز المعاني النحوية، فالعامل عند ابن مضاء للمتكلم الذي يقوم بتحوير المعاني النحوية. ومخالفا إبراهيم مصطفى الذي جعل الضمة علما للإسناد، والكسرة علما للإضافة، ونفى عن الفتحة دلالتها عن أي من المعاني النحوية، مبررا ذلك بكونها الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب[1].

إذ يقول تمام حسان: "ولقد أكثر النحاة الكلام عن العامل باعتباره تفسيرا للعلاقات النحوية أو بعبارة أخرى باعتباره مناط "التعليق" وجعوله تفسيرا لاختلاف العلامات الإعرابية وبنوا على القول به فكرتي التقدير والمحل الإعرابي وألّفوا الكثير من الكتب في العوامل سواء ما كان منها لفضيا أو معنويا ووصل به بعضهم من حيث العدد إلى مائة عامل"[2].

وانطلاقا مما سبق ذكره يمكننا القول أن تمام حسان لا يرى نظرية العامل بالشكل الذي عرضه القدماء، فهو لا يعدها الأمر الأساسي والجوهري للدلالة على المعنى النحوي، بل يرى أن النظام النحوي يدور حول فكرة "التعليق" أو ما كان يقصده النحاة القدامى بالإعراب، ففي رأيه أن التعليق هو الفكرة المركزية، في النحو العربي، وهو الإطار الضروري للتحليل النحوي[3].

ومن هنا نجد تمام حسان يركز على فكرة التعليق ويهتم اهتمام شديدا بالقرائن المختلفة التي تعين على إدراكها، وهو يعترف لعبد القاهر الجرجاني بفكرة التعليق وبالمصطلح نفسه، ويَعتبر أذكى محاولة لتفسير العلاقات السياقية في تاريخ التراث العربي إلى الآن، هي ما ذهب إليه عبد القاهر صاحب مصطلح "التعليق" وقد كتب دراسته الجادة في كتابه (دلائل الإعجاز) تحت عنوان النظم، ويختلف تصور تمام حسان لعملية التعليق وتصور النحاة لها، فهم قد اعتبروا العلامة أو القرينة الإعرابية وحدها كفيلة ببيان المعنى الوظيفي لمكونات

[1]– ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 185.

[2]– المرجع نفسه، ص 185.

[3]– ينظر: المرجع نفسه، ص 189.

التركيب، ومن ثم ركزوا جهودهم في تتبع العوامل التي أسندوا إليها تحديد هذه القرينة على حين لم تكن العلامة الإعرابية أكثر من نوع واحد من القرائن، بل هي قرينة يستعصي التمييز بين الأبواب بواسطتها حين يكون الإعراب تقديرا أو محليا أو بالحذف، وهذا القول صالح على كل قرينة بمفردها[1].

ومن هنا يمكننا القول أن البذور الأولى لنظرية القرائن مبثوثة في التراث اللغوي العربي، وجذورها متأصلة في نظرية النظم لعبد القاهر الجرجاني إلا أن تمام حسان أرسى أسسها وبين معالمها بعد أن نهل من هذا المنبع الأصيل. كما أنه اقتفى أثر أستاذه فيرث الذي أقام نظريته على فكرة السياق، التي نجد لها هي الأخرى حضورا عند علماء اللغة قديما من خلال إدراكهم لأثر السياق في فهم الحدث اللغوي. وبهذا استطاع تمام حسان بذكائه اللغوي أن يربط بين فكرة التعليق النحوي عند عبد القاهر الجرجاني وبين نظرية السياق عند فيرث، وانتهى هذا التأثير عند المنهج الوصفي الوظيفي الذي تبناه وبنى عليه فكرة القرائن[2].

وانطلاقا مما سبق ذكره يمكننا القول أن انطلاق تمام حسان من فكرة "التعليق" كفكرة مركزية في النحو يعد اعترافا بحسن صنيع عبد القادر الجرجاني، وهذا تأكيد لرجحان كفة من أقر للرجل بعبقرية لغوية منقطعة النظير، ناهيك عن تفطنه إلى أن اللغة مجموعة من الألفاظ، ويظهر ذلك في قوله: "أن الألفاظ المفردة التي هي أوضاع اللغة، لم توضع لتعرف معانيها في أنفسها، ولكن لأن يُضمّ بعضها إلى بعض، فيعرف فيما بينهما فوائد"[3] وهذا – كما يقول تمام حسان– أخطر ما تكلم فيه عبد القاهر على الإطلاق، فلم يكن النظم ولا البناء ولا الترتيب وإنما كان التعليق، وقد قصد به في زعم تمام إنشاء العلاقات بين المعاني

[1]– ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 186–189.

[2]– ينظر: خالد بسندي، نظرية القرائن في التحليل اللغوي، مجلة اتحاد الجامعات العربية، الرياض، مج 4، العدد 2، 2007م، ص 287.

[3]– عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 539.

النحوية بواسطة ما يسمى بالقرائن اللفظة والمعنوية والحالية، ولا شك أن أصعب هذه القرائن من حيث إمكان الكشف عنها هي قرينة التعليق لأنها قرينة معنوية خالصة تحتاج إلى التأمل في بعض الأحيان، والتأمل فيها يقود في الأغلب إلى متاهات الأفكار الظنّية التي لا تتصل اتصالا مباشرا بالتفكير النحوي، كما أن الكشف عن هذه القرينة هو الغاية الكبرى من التحليل الإعرابي، وهي أم القرائن النحوية جميعا[1].

2-مفهوم القرائن وأنواعها عن تمام حسان:

لقد فصل تمام حسان القول في القرائن في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها)، فصنفها إلى لفظية ومعنوية وشرحها وبين دور كل قرينة في الجملة، ولكن قبل التطرق إلى أنواعها كان لزاما علينا التعرف على مفهوم القرينة عموما.

1.2-مفهوم القرينة:

لغة: القرينة في اللغة من الاقتران بمعنى المصاحبة، يقال اقترن الشيء بغيره، وقارن الشيءُ الشيءَ مقارنةً وقِرانًا اقترن به وصاحبه، القرينة فَعِيلة بمعنى مفعولة، وقد تجاذبت كلمة القرينة والقرين في المعاجم اللغوية عدة معان، فالقرينة: الزوجة، والنفس والناقة تشد إلى أخرى، والقرين: المصاحب والنفس والأسير، والبعير المقرون إلى آخر[2].

كذلك ترد لفظة القرينة في اللغة بمعان متقاربة، منها الربط والجمع والوصل والمصاحبة وغيرها، يقال "قرن" الشيء بالشيء وَصلَهُ به، وقارنْتُهُ قِرانًا بمعنى صاحبته[3].

اصطلاحا: عرف الشريف الجرجاني القرينة في الاصطلاح بقوله: "أمر يشير إلى المطلوب. والقرينة إما حالية أو معنوية أو لفظية"[1].

---

[1]- ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 182-188.

[2]- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ج13، مادة (قرن)، ص 335، 336.

[3]- مبروك بركات، تجليات القرائن اللفظية في شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، مجلة الذاكرة، ورقلة، العدد 5، ص 301.

ويعرفها السامرائي بقوله: "وهي عنصر مهم لفهم الجملة فيها نعرف الحقيقة من المجاز ونعرف الذكر والحذف وخروج الكلام عن ظاهره وما إلى ذلك مما يحتمل أكثر من دلالة التعبير"[2].

2.2-قرائن التعليق:

قسم تمام حسان قرائن التعليق قسمين رئيسين هما: قرائن معنوية وأخرى لفظية، وقبل التفصيل في ماهية كل قرينة نحوية على حدة، تجدر الإشارة إلى مخطط لخص فيه تمام حسان القرائن النحوية[3].

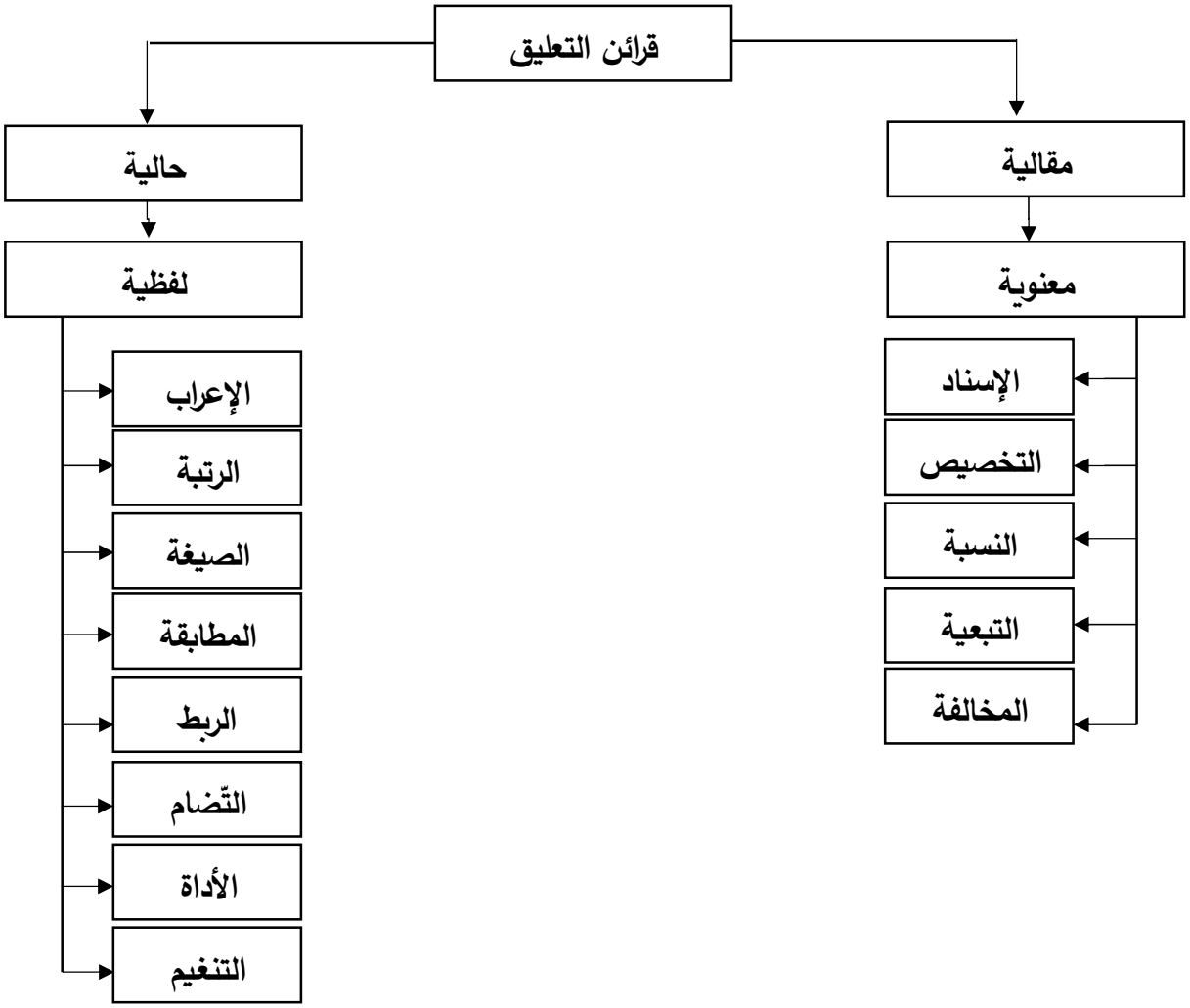

[1]- الشريف الجرجاني، التعريفات، تح: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، 2004، ص 146.

[2]- فاضل السامرائي، الجملة العربية والمعنى، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط1، 2000، ص 59.

[3]- ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 190.

أ-**القرائن المعنوية:** القرينة المعنوية هي العلاقة التي تربط بين عنصر من عناصر الجملة وبين بقية العناصر، ويرجع إدراك هذه القرائن المعنوية في العادة إلى وضوح قرينة السياق التي تشكل كل ما يكتنف السياق من قيود تركيبية، أو أشراط إفادة أو هما معا[1].

وتحتوي القرائن المعنوية على خمسة أقسام يضم بعضها فروعا، وهذه القرائن هي على النحو الآتي:

قرينة الإسناد: الإسناد "هو علاقة المبتدأ بالخبر والفعل وفاعله والفعل بنائب فاعله والوصف المعتمد بفاعله أو نائب فاعله وبعض الخوالف بضمائمها"[2].

وتعتبر علاقة الإسناد أهم القرائن المعنوية وقد أدرك ذلك نحاتنا القدامى فكانوا يلمحونها بين المعاني النحوية داخل الجملة الاسمية والفعلية.

ونذكر مثال لتمام حسان[3]: إعراب الآية التالية: (يؤتي الحكمة من يشاء) البقرة 269.

يؤتي: فعل مضارع.

الحكمة: مفعول به ثاني على رغم تقدمه.

من: مفعول به أول على رغم تأخره.

يشاء: فعل مضارع مرفوع والفاعل ضمير مستتر تقديره هو.

وإعراب "الحكمة" مفعول به ثاني رغم تقدمه و "من" مفعول به أول رغم تأخرها، ذلك لإدراكنا ما بينهما من العلاقة التي تقول أن "من" هي الآخذ و"الحكمة" هي المأخوذ.

قرينة التخصيص: وهو قرينة معنوية كبرى، وسميت بهذا الاسم لأن "كل ما تفرع عنها من القرائن قيود على علاقة الإسناد، بمعنى أن هذه القرائن المعنوية المتفرعة عن التخصيص

[1]- ينظر: تمام حسان، البيان في روائع القرآن، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1993، ج1، ص8.

[2]- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 194.

[3]- المرجع نفسه، ص 194.

يعبر كل منها عن جهة خاصة في فهم معنى الحدث الذي يشير إليه الفعل أو الصفة"[1].

ومعناه تخصيص المعنى وإخراجه من العام إلى الخاص، يقوم على المنصوبات لكن لا يقتصر عليها مثل: خرج زيد إلى المستشفى، فخصصنا الخروج بتوجه زيد إلى المستشفى وشبه الجملة ارتبطت بما قبلها على سبيل التخصيص.

والقرائن المتفرعة عن التخصص هي (النقدية، الغائية، المعية، الظرفية، التحديد، التوكيد، الملابسة، التفسير، الإخراج، المخالفة)، يكون فيها إسناد الفعل إلى المسند إليه مخصصا بوقوعه على الاسم أو أي قسم آخر، أي أن الوقوع على هذا الاسم كان قيدًا في إسناد الفعل إلى من أُسند إليه.

ويمكننا أن نلخص فروع قرينة التخصيص فيما يلي[2]:

القرينة المعنوية	المعنى الذي تدل عليه
التعدية	المفعول به
الغائية	(وهي تشمل المفعول لأجله والمضارع بعد اللام غائية العلة وغائية المدى) وكي والفاء ولن وإذن...الخ
المعية	المفعول معه والمضارع بعد الواو
الظرفية	المفعول فيه
التحديد والتوكيد	المفعول المطلق
الملابسة	الحال
التفسير	التمييز
الإخراج	الاستثناء
المخالفة	الاختصاص وبعض المعاني الأخرى

[1]– تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 195.

[2]– ينظر: المرجع نفسه، ص 194.

قرينة النسبة: هي "قيد عام على علاقة الاسناد أو ما وقع نطاقها أيضا وهذا القيد يجعل علاقة الإسناد نسبية"[1]. ومعناها الإلحاق.

والمعاني التي تدخل تحت هذا العنوان هي معاني حروف الجر والإضافة، وحروف الجر هي أدوات تعليق، والتعليق بين الجار والمجرور وبين ما تعلق به إنما يكون بمعنى الحدث لا بمعنى الزمن، مثل يجلس زيد على الكرسي، فالكرسي تعلق بالجلوس بواسطة حرف الجر ولم يتعلق بالمضي.

أما بالإضافة فهناك فرق بين النسبة التي يفيدها حرف النسبة أو النسبة التي تفيدها الإضافة، فحرف النسبة يجعل علاقة الإسناد نسبية سواء كانت هذه العلاقة بين مبتدأ وخبره أو فعل وفاعله، على حين تكون النسبة في الإضافة بين المتضايقين الواقعين في نطاق الإسناد[2].

4-قرينة التبعية: وهي قرينة معنوية كبرى يندرج تحتها أربعة قرائن هي[3]:

النعت: يصف المنعوت يكون مفردا حقيقيا وسببيا وجملة وشبه جملة.

التوكيد: لفظي ومعنوي.

عطف البيان: يفسر التابع فيه ما كان في متبوعه من إيهام.

البديل: إما مطابقا أو اشتمال أو بعض أو اضراب.

هذه القرائن المعنوية تتضافر مع قرائن أخرى لإيراد المعنى وهي القرائن اللفظية.

ب-القرائن اللفظية: من السهل أن يكشف المُعرِب عن القرائن اللفظية، لأنها ظاهرة لا تتوقف على الإدراك كالقرائن المعنوية، القرينة اللفظية هي: "عنصر من عناصر الكلام

[1]- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 201.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ص 201، 202.

[3]- ينظر: المرجع نفسه، ص 204.

يستدل به على الوظائف النحوية فيمكن بالاسترشاد بها أن نقول هذا اللفظ فاعل وذلك مفعول به أو غير ذلك"[1]، ومنه فهذه القرائن هي جملة العناصر اللفظية التي تتوافر في السياق اللغوي فتُحدد المعاني بمعونتها، وهي ثمان قرائن.

قرينة العلامة الإعرابية: كان لهذه القرينة الحظ الأوفر من الاهتمام، فقد جعل النحاة للإعراب نظرية كاملة أسموها نظرية العامل. فالعلامة الإعرابية قرينة لفظية تساهم وتتضافر مع قرائن أخرى (معنوية ولفظية) لإيضاح المعنى الوظيفي[2].

فيقول تمام حسان: "ولا أكاد أمل ترديد القول: أن العلامة الإعرابية بمفردها لا تعين على تحديد المعنى فلا قيمة لها بدون ما أسلفت القول فيه تحت اسم (تضافر القرائن) وهذا القول صادق على كل قرينة أخرى بمفردها سواء أكانت معنوية أم لفظية"[3].

2-قرينة الرتبة: وهي وصفٌ لمواقع الكلمات في التراكيب، والرتبة نوعان: رتبة محفوظة ورتبة غير محفوظة، والرتبة المحفوظة مجالها النحو؛ لأن أي اختلاف يعتوها يجعل التركيب مختلا غير مقبول، في حين أن الرتبة غير المحفوظة مجالها البلاغة، إذ اهتم بها علم المعاني الذي بين أغراض التقديم والتأخير ضمن دراسته للأسلوب لا للتركيب، ومن أمثلة الرتبة المحفوظة تقدّم الموصول على الصلة، والموصوف على الصفة، والفعل على الفاعل، والمضاف على المضاف إليه وغيرها. ومن أمثلة الرتبة غير المحفوظة تقدّم المبتدأ على الخبر، والفاعل على المفعول، وكذلك في الرتبة غير المحفوظة قد تدعو الحال إلى حفظها إذا لم تأمن اللمس، نحو: "ضرب موسى عيسى"، إذ يتعين في "موسى" أن يكون فاعلا درأ لأي لبس[4].

---

[1]- ينظر: تمام حسان، البيان في روائع القرآن، ج1 ص10.

[2]- ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 205.

[3]- ينظر: المرجع نفسه، ص 207.

[4]- ينظر: المرجع نفسه، ص 207، 208.

وفيما يلي تخطيط يبين الرتبة[1]:

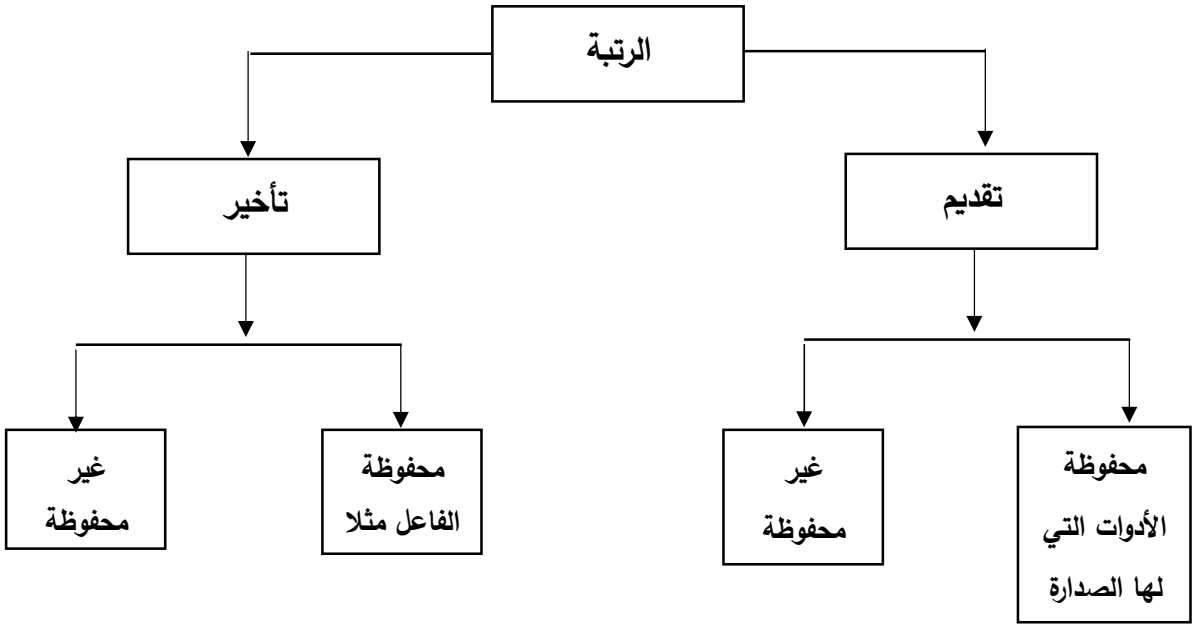

قرينة الصيغة: الصيغة الصرفية يعبَّر بها عن المبنى الصرفي للأسماء والأفعال والصفات، وأمثلة هذه القرينة في بيان المعنى النحوي كثيرة، كالفاعل، والمفعول والمبتدأ والخبر ونائب الفاعل ونحو ذلك. يطلب فيها أن تكون أسماءً لا أفعالاً، نحو: "زيد قائم"، إذ أن "قائم" يفيد بكلمة "زيد" الإفراد والتذكير وكذلك في "السماء زرقاء"، فإن المبنى الصرفي لكلمة "السماء" يفترض في مثل هذا السياق صفة من جنسها وعددها[2].

قرينة المطابقة: يكثر تواجدها في الصيغ الصرفية والضمائر والنواسخ المنقولة من الفعلية، ولا مطابقة في الأدوات ولا في الظروف، ولا في الخوالف إلا ما يلحق "نعم" من تاء التأنيث، وتكون المطابقة كما يأتي[3]:

* العلامة الإعرابية.
* الشخص (التكلم والخطاب والغيبة).

[1]– تمام حسان، " اللغة العربية معناها ومبناها"، ص 208.
[2]– ينظر: المرجع نفسه، ص 210.
[3]– ينظر: المرجع نفسه، ص 211، 212.

* العدد (الإفراد والتشبيه والجمع).
* النوع (التذكير والتأنيث).
* التعيين (التعريف والتنكير).

وإذا أزيلت هذه المطابقة من جهة واحدة أو من جهات متعددة تذهب هذه الإزالة بالفائدة من التعبير إلى[1]:

* تركيب صحيح المطابقة: الرجلان الفاضلين يقومان.
* مع إزالة المطابقة في الإعراب: الرجلان الفاضلان تقومان.
* مع إزالة المطابقة في الشخص: الرجلان الفاضل تقومان.
* مع إزالة المطابقة في العدد: الرجلان الفاضل يقومون.
*مع إزالة المطابقة في النوع: الرجلان الفاضلتان يقومان.
*مع إزالة المطابقة في التعيين: الرجلان فاضلان يقومان.
* مع إزالة المطابقة في جميع ذلك: الرجلان فاضلاتٍ أقوم.

قرينة الربط: الربط علاقة تؤدّيها بعض العناصر فتكون عَونا على فهم الجملة، ومن نماذجها الربط بين الموصول وصلته وبين المبتدأ وخبره وبين المنعوت ونعته وبين القسم وجوابه وبين الشرط وجوابه، ويكون الربط بعود الضمير مباشرة أو بواسطة أو بالحرف كالفاء في جواب القسم أو إعادة اللفظ أو بإعادة المعنى[2].

ويتم الربط بطريقتين[3]:

بغير المطابقة:

يكون بالضمير مثل: قابلت الشخص الذي حدثتك عنه.

إعادة اللفظ مثل: واتقوا الله ويعلمكم الله.

[1]– ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 213.
[2]– ينظر: المرجع نفسه، ص 213.
[3]– ينظر، المرجع نفسه، ص 215، 216.

أو بالألف واللام مثل قوله تعالى: (فأما من طغى، وآثر الحياة الدنيا، فإن الجحيم هي المأوى، وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى، فإن الجنة هي المأوى) النازعات 37، 38، 39، 40، 41.

بالإشارة مثل: ولباس التقوى ذلك خير.

وبإعادة المعنى مثل: شعاري لا إله إلا الله.

وبالحرف مثل: قوله تعالى: (من عمل صالحا فلنفسه ومن أساء فعليها ثم إلى ربكم ترجعون) الجاثية 15.

بالمطابقة:

* في الشخص (المتكلم والغيبة)

* في العدد (الإفراد، التثنية، الجمع).

* في النوع (التذكير والتأنيث)

* في التعيين (التعريف والتنكير).

قرينة التضام: تنتظم الكلمات في الجملة فتنشأ فيما بينها علاقات مختلفة، فتكون لكل كلمة مع سابقتها ومع لاحقتها علاقة ربط مخصوصة، ويرى تمام حسان أن هذه القرينة يمكن فهمها على وجهين هما[1]:

* أن التضام هو الطّرق الممكنة في وصف الجملة فتختلف طريقة كل منها عن الأخرى تقديما وتأخيرا، وفصلا ووصلا وهلم جرا، ويمكن أن يطلق عليه مصطلح (التّوارد).
* أن المقصود بالتضام أن يستلزم أحد العنصرين التحليليين النحويين عنصرا آخر فيسمى التضام (التلازم) أو يتنافى فلا يلتقي به ويسمى (التنافي).

[1]– ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص216، 217.

وهذا الوجه الأخير هو الممثل للحالات التي يأتي عليها التضام باعتباره قرينة لفظية من المنظور النحوي، والتنافي يعد قرينة سلبية يمكن بواسطتها أن نستبعد من المعنى أحد المتنافين عند وجود الآخر فإذا وجد بالتنوين استبعدنا الإضافة[1]، وإذا وجدنا كلا وكلتا استبعدنا فيما أضيف إليهما أن يكون مفردا أو جمعا أو نكرة...الخ، بل هو مثنى نحو قوله تعالى: (كلتا الجنتين آتت أكلها) (الكهف 33).

والتلازم والتضام مما يسوّغ اللجوء إلى التقدير: "ولا شك أن التضام مبرر قبول التقدير سواء عند الاستتار أو عند الحذف، فالاستتار والحذف إنما يكونان للعناصر التي تتطلبها عناصر أخرى فيكون هذا التطلب أساسا لقبول المستتر أو المحذوف"[2].

قرينة الأداة: وهي قرينة لفظية ومن بين القرائن الهامة المستعملة من قبل العرب، والأدوات من المبنيات: "فلا تظهر عليها العلامة الإعرابية ومن ثم أصبحت كلها ذات رتبة، شأنها في ذلك شأن المبنيات الأخرى التي تعينها الرتبة على الاستغناء عن الاعراب"[3].

وهذه الأدوات على نوعين[4]:

الداخلة على الجمل: رتبتها الصدارة وهي النواسخ، وأدوات النفي، والتوكيد والاستفهام والنهي والتمني والترجي والعرض والتخصيص والقسم والشرط والتعجب والنداء.

الأدوات الداخلة على المفردات: وهي حرف الجر والعطف والاستثناء والمعية، والتنفيس والتحقيق والتعجب والتقليل والابتداء والنواصب، والجوازم التي تجزم فعلا واحدا أما رتبتها دائما رتبة التقدم.

---

[1]– ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 221.

[2]– ينظر: المرجع نفسه، ص 224.

[3]– ينظر: المرجع نفسه، ص 224.

[4]– ينظر: المرجع نفسه، ص 224، 225.

قرينة النغمة: النغمة قرينة لفظية تمثل الإطار الصوتي الذي تقال به الجملة في السياق. والصيغة التنغيمية منحنى نغمي خاص بالجملة، يعين على الكشف عن معناها النحوي، فالهيكل التنغيمي الذي تأتي به مثلا الجملة الاستفهامية وجملة العرض، غير الهيكل التنغيمي لجملة الإثبات، وهنّ يختلفن من حيث التنغيم عن الجملة المؤكدة فلكل جملة صيغة تنغيمية خاصة، فاؤها وعينها ولامها وزوائدها وملحقاتها نغمات معينة بعضها مرتفع وبعضها منخفض وبعضها هابط من مستوى أعلى[1].

والتنغيم رفع الصوت وخفضه بحسب المعنى أثناء الكلام، ولكل نغمة في الكلام معناها الخاص، ولو أخذنا منطوقا مثل "يا سلام" وحاولنا التعبير بها عن معنى التأثر ثم السخرية وغيرها لوجدنا اختلاف النغمة بين كل معنى، فنغمة التأثر تختلف عن نغمة السخرية والغزل والتأكيد وغيرها، أي أن النغمة الخاصة المرتبطة بموقع معين من الكلام يتحكم المعنى في ورودها[2].

والتنغيم في الكلام يقوم بوظيفة الترقيم في الكتابة، إلا أنه أوضح من الترقيم في الدلالة على المعنى الوظيفي للجملة، لأنه يستعمل نغمات أكثر مما يستعمله الترقيم من علامات كالنقطة والفاصلة وعلامة التعجب وعلامة الاستفهام وغيرها[3].

وبناء على ما سبق توصل تمام حسان إلى المعنى النحوي، ومعنى الكلام ما هو إلا محصلة لتضافر القرائن المعنوية واللفظية التي قد يغني بعضها عن بعض إذا أمن اللبس. وبذلك يقلل تمام حسان من دور حركة الإعراب التي يستوجبها العامل، ويذهب إلى أن تضافر القرائن في التدليل على المعنى اللغوي يغني عن حركة الإعراب، ويرى أن العلامة الإعرابية بمفردها لا تعين على تحديد المعنى فلا قيمة لها دون ما أطلق عليه تضافر القرائن.

---

[1]– ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 226.

[2]– ينظر: المرجع نفسه، ص 228.

[3]– ينظر: المرجع نفسه، ص 226، 227.

3-نظرية تضافر القرائن تغني عن نظرية العامل:

ينطلق تمام حسان في إلغائه لنظرية العامل واقتراحه لنظرية تضافر القرائن كبديل لها من تأثره بأذكى محاولة لتفسير العلاقات السياقية في تاريخ التراث العربي الذي جاء بها عبد القاهر الجرجاني في كتابه (دلائل الإعجاز)، من خلال نظرية النظم، تحت جزئية التعليق، هذا الأخير الذي عدّه تمام حسان الفكرة المركزية في النحو العربي، لأن فهمه على وجهه كاف وحده للقضاء على نظرية العامل، لأن التعليق يحدِّدُ بواسطة القرائن معاني الأبواب في السياق، ويفسر العلاقات بينها على صورة أفضل وأكثر نفعا في التحليل اللغوي من خلال قرائن التعليق النحوية والمعنوية واللفظية؛ أي أن التعليق هو الإطار الضروري لما يسميه النحاة الإعراب[1].

وقد انطلق تمام حسان البحث في العامل من فكرة الإعراب، ويُقرُّ بأن النحاة القدامى اتجهوا بقولهم بالعامل النحوي إلى إيضاح قرينة لفظية واحدة فقط وهي قرينة الإعراب والعلامة الإعرابية، فجاء قولهم بالعامل لتفسير اختلاف هذه العلامات بحسب المواقع في الجملة[2]، لالتماس علل مناسبة للتغيرات التي تلحق نهايات الأسماء قصد التأصيل لمقاصد الحركات الإعرابية، ولعل تمام يتّكئ في الإشارة إلى أوليات ظهور هذه الفكرة إلى ما ذكره سيبويه في (الكتاب) كما أن الحركات الإعرابية في رأي تمام تبقى قاصرة بمفردها عن تفسير المعاني النحوية لأمور منها[3]:

* إن المعربات التي تظهر عليها الحركات أقل بكثير جدا من مجموع ما يمكن وروده في السياق من الكلمات، فهناك الإعراب بالحذف والإعراب المقدر للتعذّر أو للثقل أو لاشتغال المحل وهناك المحل الإعرابي للمبنيات والمحل الإعرابي للجمل وكل هذه الإعرابات لا تتم بواسطة الحركة الإعرابية الظاهرة.

---

[1]- ينظر: تمام حسان اللغة العربية معناها ومبناها، ص 186-189.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ص 231.

[3]- المرجع نفسه، ص 231، 232.

* أننا لو افترضنا أن كل الإعرابات تمت على أساس الحركة الظاهرة فلم يكن هناك إعراب تقديري ولا إعراب محلي، فإننا سنصادف صعوبة أخرى تنشأ عن أن الحركة الواحدة تدل على أكثر من باب واحدة، ومن هنا تصبح دلالتها بمفردها على الباب الواحد موضع لبس.

فيرى تمام حسان أن المسؤول عن توضيح عملية التعليق وتحديد المعنى الوظيفي للتركيب، ليس قرينة بعينها وإنما مجموعة من القرائن تتضافر بحسب طبيعة كل تركيب وتكوينه في أداء هذه الوظيفة، ومن الممكن سقوط القرينة عند إغناء غيرها عنها، وإذا أدركنا ذلك أمكننا تفسير كثير مما اعتبره النحاة القدامى شاذا أو قليلا أو نادرا، أو خطأ، وإن تضافر القرائن وإغناء بعضها عن بعض يمكننا من إدراك أن المناسبة الموسيقية الصوتية دعت إلى إهمال العلامة الإعرابية ففي قوله تعالى: (قالوا إن هذان لساحران) (طه 63)، لأن قرينة الرتبة واقتران الخبر باللام، أوضحا أن لفظ (هذان) لا يمكن أن يكون إلا اسم (إن) ومن ثم أهملت العلامة الإعرابية، ولم يعد لها أهمية[1].

ومن هنا يظهر الخلاف بين تصور تمام حسان لعملية التعليق، وتصور النّحاة لها، فهم اعتبروا قرينة العلامة الإعرابية وحدها كفيلة ببيان المعنى الوظيفي لمكونات التركيب، غير أنه لم تكن العلامة الإعرابية أكثر من نوع واحد من أنواع القرائن، بل هي قرينة يستعصي التمييز بين الأبواب بواسطتها وهذا القول صادق على كل قرينة أخرى بمفردها، سواء كانت معنوية أو لفظية[2].

وفائدة القول بالاعتماد على القرائن في فهم التعليق النحوي أنه ينفي عن النحو العربي[3]:

* كل تفسير ظني او منطقي لظواهر السياق.

[1]– ينظر: تمام حسان، اللغة العربية، معناها ومبناها، ص 254.

[2]– ينظر: المرجع نفسه، ص 205–207.

[3]– المرجع نفسه، ص 232، 233.

* كل جدل من نوع ما لج فيه النحاة حول منطقة هذا "العمل"، أو ذاك وحول أصالة بعض الكلمات في العمل وفرعية الكلمات الأخرى وحول قوة العامل وضعفه أو تعليله أو تأويله مما ازدحمت به كتب النحو دون طائل يكون تحته، ويكفي للاقتناع بحسن تحليل النص بحسب قرائن التعليق مجتمعة أننا نستطيع بواسطة ذلك أن نلمح الصلة أو الرابطة أو العلاقة إن شئت بين كل جزء من أجزاء السياق وبين الأجزاء الأخرى من حيث المعنى ومن حيث المبنى في الوقت نفسه.

ويوضح تمام حسان كيفية التوصل إلى المعنى اعتمادا على تضافر القرائن، من خلال العبارة[1]: (ضرب زيد عمرا)، نظرنا في الكلمة الأولى (ضرب) فوجدناها قد جاءت على صيغة (فَعَل) ونحن نعلم أن هذه الصيغة تدل على الفعل الماضي سواء من حيث صورتها أو من حيث وقوفها بإزاء (يفْعَلُ أو افْعَل) فهي تندرج تحت قسم أكبر من بين أقسام الكلم يسمى (الفعل)، ومن هنا نبادر إلى القول بأن (ضرب فعل ماض)، ثم ننظر بعد ذلك في (زيد) فنلاحظ ما يأتي:

* أنه ينتمي إلى مبنى الاسم (قرينة الصيغة).
* أنه مرفوع (قرينة العلامة الإعرابية).
* أن العلاقة بينه وبين الفعل الماضي هي علاقة الإسناد (قرينة التعليق).
* أنه ينتمي إلى رتبة التأخر (قرينة الرتبة).
* أن تأخره عن الفعل رتبة محفوظة (القرينة الرتبة).
* أن الفعل معه مبني للمعلوم (قرينة الصيغة).
* أن الفعل معه مسند إلى المفرد الغائب (وهذا إسناده مع الاسم الظاهر دائما) (قرينة المطابقة).

وبسبب كل هذه القرائن نصل إلى أن (زيد) هو الفاعل.

ثم ننظر بعد ذلك في (عمر) ونلاحظ:

[1]– تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 181، 182.

* أنه ينتمي إلى مبنى الاسم (قرينة الصيغة).
* أنه منصوب (قرينة العلامة الإعرابية).
* أن العلاقة بينه وبين الفعل هي علاقة التعدية (قرينة التعليق).
* أن رتبته من كل من الفعل والفاعل هي رتبة متأخرة (قرينة الرتبة).
* أن هذه الرتبة غير محفوظة (قرينة الرتبة).
وبسبب هذه القرائن نسارع إلى القول بأن (عمرا) مفعول به.

ويشير تمام حسان إلى أن أصعب هذه القرائن من حيث إمكان الكشف عنها هي قرينة التعليق، وقد أرجع ذلك إلى عدة أسباب تمثلت فيما يلي[1]:

* قرينة معنوية خالصة تحتاج إلى تأمل في بعض الأحيان.
* أن التأمل فيها يقود في الأغلب الأعم من الحالات إلى متاهات الأفكار الظنّية التي تتصل اتصالا مباشرا بالتفكير النحوي ونخرج لهذا السبب عن طبيعة الالتزام بحدود المنهج.
* أن الكشف عن هذه القرينة هو الغاية الكبرى من التحليل الإعرابي ومادام الناس يحسون ويعترفون بالإحساس بصعوبة الإعراب أحيانا فإن معنى ذلك أن من الصعب عليهم أحيانا أن يكشفوا هذه القرينة المعنوية (قرينة التعليق) وهي أم القرائن النحوية جميعا.

وبهذا يعتبر تمام حسان نظرية تضافر القرائن هي النظرية الخالصة من كل مقولة لا تعتبر لغوية، والمعنى النحوي مرتبط ارتباطا وثيقا بهذه النظرية، وإن سقطت قرينة من هذه القرائن حل غيرها من القرائن محلها، ولذلك سماها نظرية تضافر القرائن لأن القرائن متصلة ببعضها بعضا كل قرينة تستدعي الأخرى.

4-الترخص في القرائن:

ويوجد مبدأ آخر اتكأ عليه تمام حسان في نموذجه، لا يقل أهمية عن مبدأ تضافر القرائن، وهو (إهدار القرينة) أو (الترخص في القرائن)، ويقصد به إمكانية الاستغناء عن بعض

[1]- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 182.

القرائن إذا تحقق أمن اللبس[1]، فليس من الضروري الاعتماد على كل القرائن اللفظية في إعراب كلمة معينة.

وقد ظفر تمام حسان بالترخص في النص القرآني والحديث والشعر وفي كلام العرب، فكل قرينة من القرائن اللفظية يمكن الترخص فيها، وإليك نماذج عن كل حالة:

1.4-الترخص في العلامة الإعرابية: وقد تغني قرينة أو أخرى عن قرينة العلامة الإعرابية، فإذا انتفت العلامة الإعرابية أو جاءت على خلاف الأصل يلجأ إلى قرائن تعين على فهم العبارة، ومن أمثلة ذلك[2]:

المثال	مواضع الترخص	القرائن النائبة
قال تعالى: (قالو إن هذان لساحران) (طه 63)	رفع هذان	المناسبة الصوتية هي التي دعت إلى إهمال العلامة الإعرابية: لأن الرتبة واقتران الخبر باللام أوضحا أن لفظ ساحران لا يمكن أن يكون إلا اسم (إن) ولم يعد للعلامة الإعرابية ما يحتم الاحتفاظ بها.
هذا حجرُ ضبٍّ خربٍ	جر خربٍ	أمن اللبس لأن المناسبة المعجمية بين الصفة وموصفها لأن الضب لا يوصف بالخرب، وإما يوصف به الحجر.
حرق الثوبُ المسمارِ	رفع الثوب ونصب المسمار	لأن الفعل غير مستقل أي لا يجوز لفاعله أن يُظن مفعولا ولا مفعوله أن يظن فاعلا، فاتضح معنى الإسناد ومعنى التعدية من مجرد

[1]- ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص233.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ص 234-240، وينظر: البيان وروائع القرآن، ص 250.

		علاقة الكلمات بعضها ببعض.

2.4-الترخيص في الرتبة: يكون الترخص في الرتبة في عدم حفظها والاعتراف بوجود رتبة غير محفوظة في النحو، وكذلك عندما تغني عنها القرائن الأخرى في نحو[1]:

المثال	مواضع الترخص	القرائن النائبة
قال تعالى: (ويصْنعُ الفُلكَ وكُلّمَا مر عليه مَلأٌ مِنْ قومِهِ سخِرُوا مِنه). (هود 38)	كلما مروا عليه وهو يصنع الفلك	لأنه كان يصنعها على أرض جافة قبل نزول الطوفان
قال تعالى: (يُؤْتِ الحِكمَة مَنْ يَشَاءُ) (البقرة 269)	الآخذ (من) هو المفعول الأول والمأخوذ (الحكمة) هو المفعول الثاني	مراعاة الآخذة والمأخوذة (قرينة الإسناد).
عليك ورحمة الله السلام	تقديم رحمة وتأخير السلام	شهرة المعاطف على نسق واحد. حفظ الرتبة بين العطف والعطوف. توسط المعطوف بين الخبر المقدم والمبتدأ المؤخر.

3.4-الترخص في الصيغة: ويكون الترخص في مبنى الصيغة بتغيير هيكلها أو حذف بعض حروفها، كقصر الممدود وحذف الألف من ضمير المتكلم وتخفيف المشدد، ومن أمثلة ذلك: "الحمد لله العلي الأجلل"، والمقصود الأجلّ ومن ذلك أيضا مجيء الحال جامدة والنيابة عن المفعول المطلق بغير صيغة المصدر أو بمصدر فعل غير فعله، وكل صورة

[1]- ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 236، وينظر: البيان في روائع القرآن، ص 227، 228.

شعرية هي ترخّص في قرينة ما وإغناء غيرها عنها وكثير من ذلك يندرج تحت عنوان الصيغة[1].

4.4-الترخص في المطابقة: تكون المطابقة في الشخص والنوع والعدد والتعيين والعلامة، وقد يترخص في إحداها إذا أمن اللبس، ومن نماذج ذلك[2]:

الترخص في الشخص؛ أي أن يدل ضمير الموصول على الغيبة، فيعود إليه من الصلة رابط في صورة ضمير الغائب، ولكن الموصول إذا كان خبر ضمير متكلم أو مخاطب، فقد سمع عن العرب ترك المطابقة بين العائد والموصول كقوله: "أنا الذي سمتن أمي حيدرة". أما الترخص في المطابقة في النوع فمنها أن الصفات التي لا يوصف بها إلا المؤنث يترك تأنيثها لعدم توهم أنها لمذكر ومن ذلك حائض وطالق ومرضع...إلخ.

وقد تحذف التاء عند أمن اللبس "كإقام الصلاة"، إضافة إلى أن بعض الصفات على وزن فعيل تصدق على المذكر والمؤنث كجريح. والفعل لا يطابق فاعله المؤنث إذا فصل بينهما نحو: "أتى القاضي بنت الفاضل". والترخص في المطابقة في العدد يتضح في قوله تعالى: (ولا تكونوا أول كافر به) (البقرة 41)، فانفكت المطابقة بين (الواو) وبين (كافر) دون أن يتأثر المعنى لأن القرائن الأخرى ضمنت هذا المعنى.

5.4-الترخص في الربط: يعتبر عود الضمير من الروابط الهامة في الجملة ولكن الارتباط قد يتم بقرائن أخرى فيصبح المعنى واضحا دون حاجة إلى الضمير الرابط ومن ذلك قوله تعالى: (واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا) (البقرة 48). أي (فيه)، فترخّص في الرابط دونه؛ أي بقرائن أخرى[3].

---

[1]- ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 237.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ص 237، 238.

[3]- ينظر: المرجع نفسه، ص 238.

6.4-الترخص في التضام: وكل ما دلت عليه قرينة أمكن حذفه، فيمكن حذف المضاف والموصوف والمبتدأ والخبر والفعل، ومن ذلك اسقاط صلة الموصول في قول الشاعر:

"نحن الأولى فاجمع جموعك ثم وجههم إلينا"، فاتضح المعنى من قرينة السياق اجمع، وجّه، والضمير (نا) في إلينا[1].

7.4-الترخص في الأداة: يسقط حرف النداء ويبقى النداء مفهوما بواسطة قرائن أخرى، ويسقط حرف العطف ويبقى العطف مفهوما بقرينة النغمة أو قد ينزع الخافظ ومن أمثلة ذلك[2]:

المثال	مواضع الترخص	القرائن النائبة
قال تعالى: (تالله تَفْتَأ تَذكُر يُوسُفَ) (يوسف 85)	حذف الأداة (لا)	التضام
ثُمّ قَالُوا: تحبها؟ قُلْتُ بَهْرًا	أداة الاستفهام	النغمة
يستمر الامتحان في الأيام الآتية: السبت، الأحد، الإثنين، الثلاثاء...الخ	حذف حرف العطف	النغمة

[1]- ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 239.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، 239.

8.4-الترخص في النغمة: وتسقط قرينة النغمة عند أمن اللبس بدونها ومن ذلك[1]:

المثال	مواضع الترخص	القرائن النائبة
قال تعالى: (أأَنْتَ قُلتَ للنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّي إلَهَيْنِ) (المائدة 116)	لو وقفت عند لفظ الجلالة في التلاوة بنغمة الاستفهام ولكن بنغمة الترتيل العادي ولا يحس السامع غرابة في ذلك كما يحسها منك في جملة (هل رأيت محمدا؟) بنغمة التقرير التي (قد رأيت محمدا).	الأداة

ومما سبق ذكره يمكننا القول أن مزية تضافر القرائن أنه يمكن الترخص في إحداها، وهكذا يتبيّن أن المعنى النحوي ما هو إلاّ محصلة لتضافر القرائن المعنوية واللفظية وليس المقصود من تضافر القرائن أن جميع ما ذُكر منها يجب أن يسهم في توضيح المعنى النحوي إذ أن بعضها قد يغني عن بعض عند أمن اللبس.

وأخيرا يمكننا القول أن محاولة تمام حسان أعطت للنحو مفهومه ومكانه ضمن أنظمة اللغة العربية، إذ لم يعد علما مقتصرا على دراسة ظواهر الإعراب والبناء، ولا علما خاصا بدراسة الأبواب أو ما يسميه تمام حسان (المعاني النحوية الخاصة) الذي غلب على منهج النحاة القدامى في دراسة النحو، وإنما صار علما يتناول ذلك كلّه، ويتعداه إلى ما هو ألزم للتركيب اللغوي، من حيث بناؤه وفهم مدلوله معا، وهو التعليق الذي يتمثل في العلاقات السياقية، والقرائن اللفظية والقرائن الحالية والمقامية، فتمام وسّع من مفهوم النحو وأخرجه من الرقعة التي كان يدور حولها وهي الإعراب، والأبواب النحوية وربطه بالسياق، فالتركيب يبقى غامضا خارج إطار القرائن اللفظية والمقامية والعلاقات السياقية.

[1]- ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 240.

خاتمة

توصل البحث إلى نتائج وملاحظات، يمكن إجمالها في النقاط الآتية:

1- البداية الحقة للسانيات العربية الحديثة كانت بعودة المبعوثين العرب من البلدان الغربية محمّلين بأفكار جديدة ومناهج حديثة، حاولوا تطبيقها على اللغة العربية، وتحكيمها في المدونة اللغوية التراثية.

2- يعد تمام حسان من الباحثين العرب القلائل الذين جمعوا بين الدرسين اللغويين العربي والغربي في لفق واحد؛ فقد استطاع بما أوتي من دراية أن يوظف ببراعة، وهو بسبيل إعادة قراءة التراث اللغوي العربي، المنهجَ الوصفي السياقي الذي أخذه عن أستاذه فيرث.

3-ذهب تمام حسان إلى أبعد من مراجعة التراث النحوي وقضاياه؛ إذ عقد العزم على إلغاء نظرية العامل والاستعاضة عنها بنظرية نحوية تجمع بين المعنى والمبنى، هي نظرية القرائن في اصطلاح الباحثين، وقد استقاها من رافديْنِ: أوّلهما: تراثي، ويتمثّل في مفهوم التعليق عند عبد القاهر الجرجاني، وثانيهما: غربي حداثي، هو النظرية السياقية لأستاذه فيرث.

4- نظر تمام حسان إلى اللغة العربية على أساس أنّها نظام مشكل من ثلاثة مستويات (المستوى الصوتي، المستوى الصرفي، والمستوى النحوي)، وهو لم يخرج في هذا الطرح عما تبنته اللسانيات البنيوية من تقسيم إجرائي ومنهجي للغة.

5- بدأ تمام بالمستوى الصوتي متأثرا بالمدرسة الإنجليزية، فكانت دراسته فونيطيقية، ولكن لم يمنعه هذا من أن ينشغل بالفونولوجيا، إذ دعا إلى تأسيس وصف فونولوجي لأصوات العربية.

6- استند في دراسته للمستوى الصوتي إلى نقد الدراسات الصرفية القديمة، كما استند إلى التصور الجديد للنظام الصرفي من خلال المورفولوجيا، حيث قاده هذا إلى ربط دراسة بنية

الكلمة في العربية بالمنهج الصوتي، وإدخال مفهوم المورفيم على هذه الدراسة، وقد أضاف في تحليله البعدَ الاستبدالي، فنقلها من التعامل الخطي إلى التعامل الاستعمالي.

7- في محاولته لإعادة وصف المستوى الصرفي قدّم مفهوما جديدا للميزان الصرفي وكيفية تحديد صيغة الكلمة، ففرق بين الميزان الذي هو مبني صوتي والصيغة التي هي مبنى صرفي، فكان منهجه أن توزن الكلمة على ما هي عليه في الواقع الاستعمالي دون افتراض أصل أو اللجوء إلى تقدير.

8- كما خالف تمام حسان علماء اللغة العرب بشأن الأصل الاشتقاقي، فهو ليس المصدر كما قال البصريون، ولا الفعل كما قال الكوفيون، وإنما أصل الاشتقاق عنده هو المادة الثلاثية العارية من كل معنى، المتمثلة في فاء الكلمة وعينها ولامها.

9-جاء تمام حسان بتقسيم جديد للكلم العربي، معتمدا في ذلك على مبدأ القيم الخلافية، فبدل التقسيم الثلاثي جاء بالتقسيم السباعي من خلال اعتبارَيْ المعنى والمبنى.

10- سعى تمام حسان إلى إعادة وصف المستوى النحوي، فأقام دراسته للنحو على أسس نظرية التعليق التي استعارها من عبد القادر الجرجاني التي تُمثِّل في نظره جوهر النحو، ومن خلالها استطاع أن يصل إلى نظرية جديدة، هي نظرية "تضافر القرائن" التي قصد بها تعاون القرائن من أجل تحديد المعنى، فنفى بذلك قدرة العلامة الإعرابية وحدها على القيام بهذه الوظيفة، ورفض ما جاء به القدماء من آراء تصر على أن العلامة الإعرابية هي الأساس الوحيد لصحة الكلام، لكن تمام حسان لا ينكر ولا يرفض العلامة الإعرابية، وإنما يدعّمها بقرائن أخرى مساعدة على تحديد المعنى.

11 - قسم تمام حسان القرائن إلى لفظية ومعنوية، وانتهى إلى أن تظافر القرائن ينزع عن العلامة الإعرابية ما أسنده إليها النحاة من قدرة متفرّدة في التدليل على المعاني، أدّى بهم

إلى تعذّر ظهورها أو مجيئها مخالفة لقواعدهم في تراكيب فصيحة إلى الدخول في متاهات التأويل والتقدير، كان أغناهم عنها لو نظروا في القرائن الأخرى التي تُبِين عن المعنى، كما أنه يمكن الترخّص في بعض القرائن إن أدرك المعنى وأمن اللبس. ومن ذلك جاءت فكرة تمام حسان من أن نظرية القرائن هي البديل لنظرية العامل؛ لأنها تتلافى كثيرا نقائصها.

12- ومن أهم ما جاء به تمام حسان في المستوى النحوي تصوره الجديد للزمن، حيث إنه ميّز بين الزمن النحوي والزمن الصرفي، وبهذا وصل إلى تقسيم جديد للزمن على خلاف التقسيم الثلاثي (ماضٍ، مضارع، أمر) معتمدا في ذلك القرينة الزمنية التي قد تكون حرفا أو فعلا ناقصا.

13- كان تمام حسان في كتابه" اللغة العربية معناها ومبناها "يسعى للوصول إلى المعنى في التركيب العربي، ويبحث عنه في كل مستوى من المستويات اللغة؛ فبحث في الأصوات والصرف والنحو (المعنى الوظيفي)، وسكب فيه الكلمات (المعنى المعجمي) فلم يتوصل إلى المعنى، ثم ربط كل هذا بالسياق، فكانت له من آراء جديرة بالاحترام، حقق بها ما لم يحققه من سبقوه في تناول قضية المعنى.

يبقى كتاب تمام حسان يشع بمعارف لسانية عديدة، وإن دراسة واحدة لا تكفي من أجل بلورة أفكاره وقراءته قراءة معمّقة، ولا يزال كتاب "اللغة العربية معناها ومبناها" يحتفظ بثراء معرفي ذي قيمة كبيرة يتغنى به الدارسون والباحثون الذين يسعون إلى إحداث وثبة لسانية عربية حديثة، يكون مبدؤها ربط الموروث العربي القديم بالنظريات الغربية في توأمة منهجية دقيقة.

ملحق

أوّلا- التّعريف بصاحب المدوّنة تمّام حسّان (1918 م- 2011 م):

اسمه الكامل تمّام حسّان عمر محمد داود، عرف بأمير ومجدّد الدّارسات اللّغوية الحديثة. ولد في اليوم السّابع والعشرين من شهر يناير سنة 1918م، بقرية الكرنك، محافظة قنا بصعيد مص. ينتمي إلى الجيل الذّهبي، من علماء الأمّة الّذين أتيح لهم التّكوين الدّيني والعلمي الرّصين والمبكّر؛ فقد حفظ القرآن الكريم وجوّده على رواية حفص

وهو في سنّ الحادية عشر، إذ تمّ له ذلك سنة 1929 م. وفي سنة 1930 م غادر قريته في الكرنك ليلتحق بمعهد القاهرة الدّيني الأزهري، وفيه تحصّل على الشّهادة الابتدائية سنة1934م، وعلى الشّهادة الثّانوية سنة 1939م، ليلتحق في نفس السّنة بمدرسة دار العلوم العليا سابقا، كلّية دار العلوم بجامعة القاهرة حاليا، أين حصل على دبلوم يعادل اللّيسانس في اللّغة العربية سنة 1943م، وبعد عامين أمضاها في دار العلوم لدارسة التّربية وعلم النّفس حصل على إجازة التّدريس، وكان الأول على دفعة 1945م، ليعيّن بعد تخرّجه معلّما بمدرسة النّقراشي النّموذجية الّتي ما طال مكوثه بها؛ فسرعان ما اختارته دار العلوم معيدا بها، وأوفدته في بعثة دارسية إلى جامعة لندن عام 1912م، أين تعلّم اللّغة الإنجليزية بإتقان بعد سنة واحدة من التحاقه بالجامعة، إذ انتظم في الدّارسة بمعهد الدّارسات الشّرقية والإفريقية، وحصل فيها على شهادة الماجستير في علم اللّغة العام، فرع الأصوات اللّغوية، وذلك سنة 1949 م، في موضوعه الموسوم:

دارسة صوتية للّهجة الكرنك في صعيد مصر.

The Phonetics of EL Karnak Dialect(Upper Egypt)

بعد ثلاث سنوات، وفي الفرع اللّغوي نفسه تحصّل على درجة الدّكتواره سنة 1952 م في موضوع:

دارسة صوتية وفونولوجية للّهجة عدن في جنوب بلاد العرب.

The Phonetics & Phonology of an Aden of Arabic (South Arabia)

سافر من أجل موضوعه الميداني إلى عدن ليقيم بها ستّة أشهر من شهر ماي إلى شهر نوفمبر سنة 1951م. وبعد شهر واحد من حصوله على الدكتوراه عاد إلى مصر ليعيّن في أغسطس 1952م أستاذا مساعدا بكلّية دار العلوم قسم فقه اللّغة سابقا وقسم اللّغة والدّارسات السّامية والشّرقية حاليا.

أرسلته كلّية دار العلوم إلى أمريكا عام 1957م، لاختيار أجهزة حديثة لمخبر الأصوات اللّغوية، والتّدريب على استخدام هذه الأجهزة وكيفية استخراج النّتائج منها. وخلال شهر من الزّمن في جامعة ميتشجان(Michigan) تسنّى له اختيار جهازي الأوسيلوغراف (Osillograph)، والسبكتروغراف (Spectrograph)، وهما جهازان أهدتهما مؤسّسة فولبرايت (Fullbreght)الأمريكية للكلّية الّتي تمتلك جهاز الكيموغراف (Kymograph) من قبل، فسُخّرت الأجهزة الالكترونية الثّلاثة لتحليل الأصوات لإنشاء معمل لغوي متكامل. رُقّي إلى درجة أستاذ مساعد سنة 1959م، لينتقل من قسم فقه اللّغة إلى قسم النّحو والصّرف والعروض مضطراّ، ممّا دفعه سنة 1961م إلى الموافقة على انتدابه للعمل مستشارا ثقافيا بسفارة الجمهورية العربية المتّحدة في العاصمة النّيجيرية، أين مكث خمس سنوات، وأثناء ذلك تقدّم بإنتاجه العلمي إلى كلّية دار العلوم للحصول على درجة أستاذ كرسي في النّحو والصّرف سنة 1964م. وبعد سنة عاد إلى مصر وشغل منصب رئيس قسم النّحو والصّرف ووكيل كلّية دار العلوم لمدّة عامين. أعير بعدها إلى جامعة الخرطوم سنة 1967م، وهناك كلّفته الجامعة بإنشاء قسم للدّراسات اللّغوية، وعهدت إليه برئاسته. وفي سنة 1970م عاد إلى منصبيه سالفي الذّكر، ليعيّن بعد عامين عميدا للكلّية، وكلّف مع العمادة بأمانة اللّجنة الدّائمة للّغة العربية (هي لجنة ترقيات الأساتذة تابعة للمجلس الأعلى للجامعات المصرية) طيلة ثلاث سنوات من 1970م إلى 1973م.

أنشأ الجمعية اللّغوية المصرية وترأسها خلال سنة 1972م، وظلّ على كرسيّها إلى أن سافر إلى المغرب نهاية 1973 م، معارا إلى جامعة محمد الخامس بالرّباط، وظلّ بها بعد أن أحيل على التّقاعد المبكّر–حسب طلبه– سنة 1978 م، ليعود إلى مصر في صيف 1979 م،

لينتخب عضـوا بمجمع اللّغة العربية بالقاهرة يوم الاثنين 14 أفريل 1988م، واكتفى-إلى جانب كونه أستاذا في معهد اللّغة العربية لغير النّاطقين بها بجامعة الملك عبد العزيز سابقا وأم القرى حاليا- بعمله في المعهد، إذ كلّف بإنشاء قسم جديد هو: قسم التّخصّص اللّغوي التّربوي، يتخرّج فيه معلّمو اللّغة العربية لغير النّاطقين بها، وكان على كرسي رئاسة القسم إلى أن قدّم استقالته سـنة 1994م، ليتمّ تعيينه نائبا لرئيس وحدة البحوث والمناهج بالمعهد. وواصـل عطاءه العلمي بالمعهد إلى أن انتهى عقده بالجامعة بسبب بلوغه السنّ النّظامية. ليعود بعد ستّة عشر عاما قضـاها بمكّة المكرّمة ليسـتقرّ بمصـر مع عائلته، إلى أن وافاه الأجل -رحمه الله- عن عمر يناهز 91سنة، وذلك يوم الثلاثاء الحادي عشر من شهر أكتوبر سنة 2011 م، بعد مرض لم يطل استدعى عملية جراحية في المخ.

ثانيا: تراجم بعض الاعلام الواردة في البحث:

1-أندري مارتيني (André Martinet) (1908م...):

من أشهر اللسانيين المعاصرين، اهتم بدراسة اللغة الإنجليزية وأصبح مديرا للدراسات الفونولوجية بالمدرسـة التطبيقية، ركز على دراسـة التطور الصـوتي الذي أوصـله فيما بعد إلى نشـر مؤلف حول علم الأصوات التاريخي بعنوان: اقتصاد التغيرات الصوتية

(Economie des changements phonétiques)

ومن أهم كتبه كتاب عناصر اللسانيات العامة: Eléments de linguistique Générale

2-تروبتسكوي نيكولاي سير جفيتش (Nikolay Sergeevitch Trubetskoy)
(1890م- 1938 م) :

هو عالم لساني روسي وُلد بموسكو، وتوفي بفيينا، هو المؤسّس الأوّل لعلم الأصوات الوظيفي، ومن آرائه في هذا المجال أنّ الفونيم هو أصغر وحدة فونولوجية، وهو عبارة
عن النّماذج الصّوتية الّتي لها القدرة على تمييز الكلمات له كتاب: **مبادئ الفونولوجيا.**

3-جون روبيرت فيرث (John Rupert Firth) **(1890م-1960م)**:

هو لغوي بريطانيا متخصّص في النّظريات السّياقية، كان أستاذ للّسانيات العامة في جامعة لندن ما بين:1944-1960. له كتاب: **Paper in linguistics**.

4-رومان جاكبسون أوسيبوفيتش (1896-1982):

عالم لغوي وناقد أدبي روسي، من رواد المدرسة الشكلية الروسية وأحد أهم علماء اللغة في القرن العشرين وذلك لجهوده الرائدة في تطوير التحليل التركيبي للغة والشعر والفن.

5-سيمون ديك (1940-1995):

باحث هولندي ولد في هولندا، ودرس في البداية اللسانيات اللاتينية في كلية الآداب بجامعة أمستردام التي شغل فيها منصب عميد، ثم النحو الوظيفي الذي يعد أول مؤسس لنظريته التي حملت هذا الاسم في كتابه الأول سنة 1978: Functional grammer، ثم أصبحت معروفة باسم نظرية النحو الوظيفي منذ سنة 1988 إلى اليوم.

6-عبد القاهر الجرجاني (400 هـ- 471 هـ):

هو أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرّحمن الجرجاني، فارسي الأصل، جرجاني الدّار، وجرجان مدينة مشهورة بين طبرستان وخراسان، كان شافعيا، عالما، أشعريا، ذا نُسُك ودين، توفّي سنة إحدى- وقيل أربع- وسبعين وأربعمائة من الهجرة النّبوية. من أشهر مؤلّفاته: **أسرار البلاغة- دلائل الإعجاز**.

قائمة المصادر

والمراجع

I. القرآن الكريم برواية حفص

II. قائمة المصادر والمراجع:

[1] إبراهبم خليل، "في اللسانيات ونحو النص"، دار المسيرة للنشر–عمان، ط2، 2009.

[2] أحمد حساني، "مباحث في اللسانيات"، منشورات كلية الدراسات الإسلامية والعربية، دبي، ط1، 2007.

[3] أحمد المتوكل، "التركيبات الوظيفية"، "قضايا ومراربات"، مكتبة دار الأمان الرباط– المغرب، ط1، 2005.

[4] أحمد المتوكل، "من بنية الجملة إلى البنية المكونية (الوظيفية المفعول في اللغة العربية)، دار الثقافة، دار البيضاء، ط1، 1987.

[5] أحمد المتوكل، "المنحنى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي"، (الأصل والإمتداد)، دار الأمان الرباط، ط3، 2006.

[6] أحمد المتوكل، "الوظائف التداولية في اللغة العربية"، دار الثقافة، دار البيضاء– المغرب، ط1، 1985.

[7] أحمد مومن، "اللسانيات النشأة والتطور"، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، ط2، 2005.

[8] تمام حسان، "البيان في روائع القرآن"، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1993.

[9] تمام حسان، "اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 2006.

[10] تمام حسان، "اللغة العربية معناها ومبناها"، دار الثقافة الدرا البيضاء– المغرب، ط1، 1994.

[11] تمام حسان، "مقالات في اللغة والأدب"، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2006.

[12] تمام حسان، "مناهج البحث في اللغة"، دار الثقافة، القاهرة، (دط)، 1979.

[13] جفري سامسون، "مدارس اللسانيات التسابق والتطور، تر: محمد زياد كية سعود، الرياض، (دط)، 1996.

[14] حسام الباهنساوي، "الدراسات الصوتية عند العلماء العرب والدرس الصوتي الحديث"، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط1، 2005.

[15] عبد الرحمان العارف، تمام حسان رائد لغويا (كتابي التذكاري)، دار عالم الكتب للنشر والتوزيع، ط1، (دب)، 2002.

[16] سعد عبد العزيز مصلوح، "في اللسانيات العربية المعاصرة"، دراسات ومثافقات، عالم الكتب، لقاهرة ط1، 2004.

[17] سعيد شنوقة، "مدخل إلى المدارس اللسانية"، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة– مصر، ط1، 2008.

[18] سيبوية، "الكتاب"، تر: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1982.

[19] السيوطي، "المزهر في علوم اللغة العربية وأنواعها"، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 2009.

[20] الشريف الجارجاني، "التعريفات"، تر: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، (دط)، 2004.

[21] شفيقة العلوي، "دروس في المدارس اللسانية الحديثة"، "التنظيم، المنهج، الإجراء"، مؤسسة كنوز الحكمة الحكمة، الأبيار الجزائر، (دط)، 2013.

[22] على آيت أوشن، "اللسانيات والبيداغوجيا"، نموذج النحو الوظيفي "الأسس المعرفية والديداكتيكية"، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط1، 1998.

[23] فاضل السامرائي، "الجملة العربية والمعنى"، دار إبن حزم، بيروت، لبنان، ط1، 2000.

[24] فاطمة الطبال بركة، "النظرية الألسنية عند الرومان جاكبسون"، دراسة ونصوص، المؤسسة العامة للدراسات والنشر، بيروت– لبنان، ط1، 1993.

[25] فاطمة الهاشمي بكوش، "نشأة الدرس اللساني العربي الحديث – دراسة في النشاط اللساني العربي"، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط1، 2004.

[26] الفيروزآبادي، "القاموس المحيط"، تر: مكتبة تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط2، 2005.

[27] عبد القاهر الجرجاني، "دلائل الإعجاز"، تر: محمود محمد شاكر، دد، دب، دط، دت.

[28] مجمع اللغة العربية، معجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، مصر، ط4،2004.

[29] محمد محمد داود: "العربية وعلم اللغة الحديث"، دار غريب، القاهرة، مصر، (د.ط)، 2001.

[30] محمد محمد يونس علي، "مدخل إلى اللسانيات"، دار الكتاب الجديد المستجدة، بنغاري –ليبيا، ط1، 2004.

[31] محمد محمد يونس علي، "المعنى وظلال المعنى في العربية"، دار المدار الإسلامي، بنغاري– ليبيا، ط2، 2007.

[32] مصطفى الغلفان، "اللسانيات العربية الحديثة – دراسة نظرية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية–"، جامعة الحسان الثاني، عين الشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة رسائل وأطروحات، المغرب، (دت).

[33] مصطفى فاضل الساقي، "أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة"، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1، القاهرة (مصر)، (دت).

[34] ممدوح عبد الرحمان الزمالي، "العربية والوظائف النحوية – دراسة في اتساع النظام والأساليب– "، دار المعرفة الجامعية، مصر، (دط)، 1996.

[35] مهدي المخزومي، "في النحو العربي –قواعد وتطبيق– "، دار الرائد العربي، بيروت – لبنان، ط2، 1980.

[36] ابن منظور، "لسان العرب"، دار صادر بيروت، لبنان، ط1، 1997.

[37] نعمان بوقرة، "المدارس اللسانية المعاصرة"، مكتبة الأدآب، القاهرة، (دسط)، 2003

III. المجلات:

[1] خالد بسندي، "نظرية القرائن في التحليل اللغوي"، مجلة إتحاد الجامعات العربية الرياني، مج 4، 2007.

[2] عبد الرحمان الحاج صالح، "مدخل إلى علم اللسان الحديث"، مجلة اللسانيات – الجزائر، ع 2، 1975.

[3] غانم قدوري الحمد، "فكرة الصوت الساذج وأثرها في الدرس الصوتي العربي"، مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية، ع 4، 1428.

[4] مبروك بركات، "تجليات القرائن اللفظية في شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك"، مجلة الذاكرة –ورقلة، ع 5.

IV. الرسائل:

[1] مهدي أسمد صالح، "جدل اللفظ والمعنى – دراسة في علم الدلالة العربي"، رسالة ماجستير الكلية العليا الجامعية الأدرنية.

[2] يحيى بعيطيش، "نحو نظرية وظيفية للنحو العربي"، أطروحة دكتوراه دولة "في اللسانيات الوظيفية الحديثة"، جامعة قسنطينة، 2005–2006.

V. مواقع الإنترنت:

[1] محمد صلاح الدين، "الدراسات في الوصفية العربية القديمة والحديثة"، www.elarabcac.ws، يوم: 2020/04/14، الساعة 18:16.

فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
البسملة	
الشكر والتقدير	
الإهداء	
مقدمة	أ–د
الفصل الأول: الوظيفية ونماذجها النحوية الواصفة	5
أولا: تعريف الوظيفية	6
1–لغة	6
2–اصطلاحا	8
ثانيا: المدارس الوظيفية	9
1–مدرسة براغ	9
2–مدرسة لندن النسقية	15
3–نظرية النحو الوظيفي	18
الفصل الثاني: السمات الوظيفية في كتاب تمام حسان (الأصول والمظاهر)	23
أولا: أصول الاتجاه الوظيفي عند تمام حسان	24
1–فيرث مؤسس النظرية السياقية	25
2–عبد القاهر الجرجاني	28
ثانيا: مظاهر الاتجاه الوظيفي عند تمام حسان	31
1–كتاب مناهج البحث في اللغة	31
2–كتاب اللغة بين المعيارية والوصفية	36
الفصل الثالث: قراءة في كتاب "اللغة العربية معناها ومبناها" لتمام حسان	39
أولا: بنية كتاب اللغة العربية معناها ومبناها	41
ثانيا: محاولة تمام حسان لإعادة وصف مستويات النظام اللغوي	53

1-إعادة وصف المستوى الصوتي	55
2-إعادة وصف النظام الصرفي	66
3-إعادة صرف النظام النحوي	83
ثالثا: نظرية تظافر القرائن عند تمام حسان بديلا لنظرية العامل	90
1-فكرة تظاهر القرائن عند تمام حسان ومرجعياتها	91
2-مفهوم القرائن وأنواعها عند تمام حسان	96
3-نظرية تظافر القرائن تغني عن نظرية العامل	107
4-الترخص في القرائن	110
خاتمة	116
ملحق	120
قائمة المصادر والمراجع	125
فهرس المحتويات	130